إبراز المنافع
في تحرير
نظم الدرر اللوامع
في أصل مقرإ الإمام نافع

لأبي الحسن علي بن محمد ابن بري

المتوفى سنة ٧٣١ هـ

تأليف

محمد يحيى شريف الجزائري

منشورات الرواد

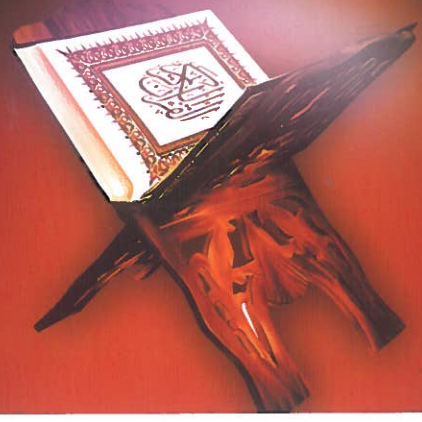

إبراز المنافع
في تحرير
نظم الدرر اللوامع
في أصل مقرأ الإمام نافع

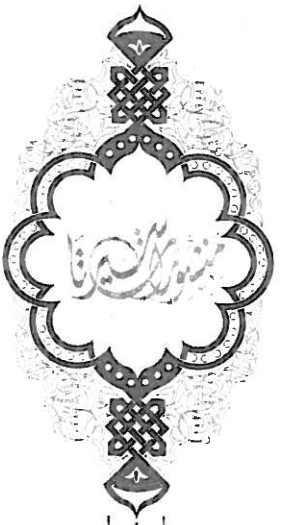

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى منشورات سيرتا

(1435 هـ ـ 2014 م)

بريد المؤلف

العنوان: 01 شارع سعيد بلفوضيل قطعة رقم 84/ 85
الصنوبر البحري – المحمدية الجزائر

التوزيع: 08 53 62 0661 58 12 61 0553

البريد الإلكتروني: saoud.kamel2@yahoo.com

إبراز المنافع
في تحرير
نظم الدرر اللوامع
في أصل مقرإ الإمام نافع

لأبي الحسن علي بن محمد ابن بري
المتوفى سنة ٧٣١ هـ

تأليف
محمد يحيى سريف الجزائري

منشورات الشيرتا

مقدّمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله وبعد.

إنّ القرءان الكريم هو أعظم كتاب أنزله الله على عباده، فاعتنى به المسلمون اعتناءً عظيماً، فحفظوه في الصدور، ودوّنوه في السطور، وحفظوا لنا ألفاظه المتفق عليها والمختلف فيها، فلم يكتفوا بنقل ما وصلهم من القراءات فحسب، بل تعدّوا إلى مرحلة النقد والنظر في الأسانيد وأحوال الرواة، فوضعوا شروطاً ألزموا بها أنفسهم وغيرهم، بهدف صيانة القرءان من كلّ دخيل عليه، واحترازاً من أن يتطرّق إليه أي تحريف أو تغيير في اللفظ والأداء، معتمدين في ذلك على ما تلقّوه عن شيوخهم بالأداء، وعلى ما أودعه أسلافهم من أهل الأداء في كتبهم، واشتهر عندهم وتلقّوه بالقبول من غير نكير منهم.

فالنقد والنظر في القراءات كان يهدف في مرحلة ما قبل تأليف كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري[1] إلى الكشف عن الصحيح من

(١) هو شيخ القراء والمجوّدين، العلامة الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف أبو الخير الدمشقي ثمّ الشيرازي الشافعي، ويُعرف بابن الجزريّ نسبة لجزيرة ابن عمر قريب الموصل. حفظ القرءان وأكمله وهو ابن ثلاثة عشر عاماً، وصلّى به وهو ابن أربع عشرة سنة، وأفرد القراءات على الشيخ أبي محمد عبد =

القراءات، والاقتصار عليها في الكتب، وإبراز الشواذ قصد إهمالها واستبعادها، وذلك على ضوء الشروط التي وضعوها، والتي تتمثّل في صحّة السند ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، وموافقة وجه من أوجه اللغة. قال الجعبري[1]: «وحاصل هذا أنّ كلّ قراءة رويت عن المعنيين قُطع بكونها من الأحرف السبعة من غير نظر ، وما رُوي عن غيرهم نظر فيه فإن وُجدت فيه الشروط الثلاثة التي قررناها التحق بها ، وصار حكمه حكمها، وما لم يجتمع فيه انحاز إلى حيّز الشاذ»[2]. وقد اشترط بعضهم

=

الوهاب بن السلاّر، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحّان، و الشيخ أحمد بن رجب، وجمع القراءات بمضمن كتب على الشيخ أبي المعالي بن اللبان، والشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح الخطيب، والشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي، والشيخ أبي عبد الله محمد بن الصائغ، والشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي وغيرهم. وله مصنّفات كثيرة بين منثور ومنظوم ، معظمها في القراءات والتجويد، وأهمّها : كتاب النشر في القراءات العشر، واختصره في تقريب النشر، ونظمه في طيّبة النشر، ونَظَمَ الدرّة المضيّة في القراءات الثلاث المرضيّة، والمقدّمة، فيما يجب على قارئ القرءان أن يعلمه، وغاية المهرة في الزيادة على العشرة، وتحبير التيسير، وغاية النهاية في طبقات القراء، والتمهيد في علم التجوي ، ومنجد المقرئين. توفي – رحمه الله– في شيراز، ضحوة الجمعة سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٤٧)، والضوء اللامع للسخاوي (٩/ ٢٥٥).

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس، العلامة الأستاذ أبو محمد الربعي الجعبري السلفي بفتحتين نسبة إلى طريقة السلف. محقق حاذق ثقة كبيرة، شرح الشاطبية والرائية، وألف التصانيف في أنواع العلوم. قرأ على أبي الحسن علي الوجوهي، وعلى المنتجب حسين ابن حسن التكريتي، وروى القراءات بالإجازة عن الشريف الداعي، وروى الشاطبية بالإجازة عن عبد الله بن إبراهيم بن محمود الجزري. قرأ عليه القراءات العشر الشيخ أبو بكر بن الجندي، والشيخ أبو المعالي بن اللبان وغيرهما. توفي سنة ٧٣٢ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٢١).

(٢) كنز المعاني (٢/ ١٠٣).

الشهرة كابن الجزريّ في كتابه النشر[1]. واشترط بعض المتأخّرين التواتر خلافاً لمذهب المتقدّمين من أهل الأداء، والمحققين المتأخّرين، وفي طليعتهم ابن الجزريّ عليه رحمة الله[2].

وأمّا في مرحلة ما بعد تأليف كتاب النشر لابن الجزري، فكان النقد يتمثّل في تحرير طرق كتاب النشر بدراسة أسانيده وطرقه، والتثبّت من صحّة الأوجه المنقولة فيه على أساس ما هو موجود في المصادر التي اختار منها ابن الجزري طرقه وأسانيده. لماذا كتاب النشر بالذات ؟ لأنّ القراءات المتواترة صارت لا تُقرأ إلاّ من طريقه[3]، حيث إنّ ابن الجزري اختار طرقه من بضع وثلاثين مصدراً جمع فيه أصحّ ما وصل إليه من الطرق التي أوصلها إلى ألف طريق على التقريب فقال: «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق

(١) قال في النشر: " (وقولنا) وصح سندها فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم"(النشر١/ ١٣).

(٢) قال في النشر: "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف" (النشر١/ ١٣).

(٣) باستثناء الطرق العشرية لنافع التي ما زالت يُقرأ بها، ويُسند ويُجاز بها في المغرب الأقصى، وهي تتضمّن الروايات الأربع عن النافع المذكورة في كتاب التعريف للداني وهي : رواية ورش، وقالون، وإسحاق المسيّبي، وإسماعيل بن جعفر الأنصاري.

بالتقريب نحو ألف طريق، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه،لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»[1]. وهذا لا يعني أنّ التحرير لم يكن في المرحلة الأولى بل كان موجودا لكنّه على قلّة لأسباب :

الأوّل: لم يكن حرص المتقدّمين على تحرير الطرق وعزو الوجوه إليها بقدر ما كان حرصهم على التمييز بين الشاذ والصحيح، لأنّ الضرورة والحاجة اقتضت ذلك بسبب انتشار القراءات الشاذة في ذلك الوقت، لذلك نجد أنّ الإمام الداني كثيراً ما كان يذكر وجهاً لورش في كتاب التيسير وهو لم يقرأ به على ابن خاقان[2]، فيذكر إسناده عن ابن خاقان ثمّ يقتصر في التيسير على بعض الأوجه التي قرأ بها على غيره.

الثاني: لم يكن المتقدّمون ينقلون القراءات من عدة مصادر لكونهم هم المؤلّفون للكتب التي تُعدّ مصادر القراءات باستثناء بعض الكتب ككتاب

(١) النشر (١/ ١٩٢).

(٢) هو خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان، أبو القاسم المصري الخاقاني، الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها، قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي، وأحمد بن محمد بن أبي الرجاء، ومحمد ابن عبد الله المعافري، ومحمد بن عبد الله الأنماطي وغيرهم. قرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني، وعليه اعتمد في قراءة ورش في التيسير وغيره، وقال عنه كان ضابطاً لقراءة ورش متقنا لها مجوداً مشهوراً بالفضل والنسك، واسع الرواية، صادق اللهجة، كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه. مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٧١).

الإقناع لابن الباذش[1] والشاطبية[2] وغيرهما التي قد تتضمّن أكثر من مصدر، فلم يكونوا بحاجة إلى كثرة التحرير والعزو، خلافاً لكتاب النشر فإنّه يحوي على الكثير من المصادر والطرق.

الثالث: حرص المتقدّمين على تأليف كتاب يتضمّن أصحّ الأوجه من جهة الرواية والقياس ممّا يدفعهم في بعض الأحيان إلى الخروج عن الطريق لتحقيق هذا الهدف. فالداني اختار لورش في كتابه التيسير طريق ابن خاقان لأنّه من الطرق المصرية عن أبي يعقوب الأزرق، ولا شك أنّ طريق المصريين في هذه الرواية أقوى من طريق الشاميين والعراقيين، لكنّه اختار بعض الأوجه في كتابه التيسير التي لم يقرأ بها على ابن خاقان وقرأ بها على غيره. فحرصه على أن يكون كتاب التيسير محتوياً على الأسانيد العالية، والأوجه القويّة من جهة القياس في آن واحد، قد يدفعه إلى التركيب بين الطرق، لأنّ الغاية لن تتحقّق إذا التزم بطريق واحدة. ولمّا كان الإسناد هو

(١) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي خطيبها، أستاذ كبير وإمام محقق محدث ثقة مفنّن، ألّف كتاب الإقناع في السبع، توفي سنة ٥٤٠ هجرية وقيل ٥٤٢ وهو كهل. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٧٦).

(٢) وهي منظومة في القراءات السبع الموسومة : "حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع" للإمام القاسم بن فيرُّه ابن خلف ابن أحمد أبو القاسم، وأبو محمد الشاطبي الرعيني الضرير ولي الله الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار والمشتهرين في الأقطار. ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس، وقرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي ثم رحل إلى بلنسية بالقرب من بلده فعرض بها التيسير من حفظه والقراءات على ابن هذيل، وسمع منه الحديث، وقرأ على عبد الله بن سعادة، وأبي محمد بن عاشر غيرهم. توفي سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٠).

الحاكم على الرواية، وكان لزاماً على الأئمّة الالتزام بالرواية، وأن لا يخرجوا عن الأداء المتلقّى عن الشيوخ الذين أُسندت لهم الرواية مع التمييز بين مرويّاتهم طريقاً طريقاً، أصولاً وفرشاً، كان لا بُدّ على المحقّقين الاستدراك على الأئمّة بإعادة ترتيب الأوجه، وإلحاق كلّ منها بمصدره وطريقه منعاً للتركيب، لأننا سنسند مثلاً رواية ورش إلى الداني عن ابن خاقان، ومعلوم أنّ كتاب التيسير يتضمّن بعض الأوجه التي قرأ بها الداني على غير ابن الخاقان كما سيأتي تفصيل ذلك، فالتحرير يقتضي تعديل الرواية بإدخال الوجه الذي قرأ به الداني على ابن خاقان وإهمال الأوجه الأخرى. قال الإمام الجعبري: «قاعدة: كلّ وجه ذكره عن راو من الرواة المتقدّمين، أو طريق لها ينبغي أن يكون من الأوجه التي نقلها عن إمامه الذي عزاه إليه لا التي رواها عن غيره»[1]. قلتُ: يُستفاد من هذه القاعدة: ضرورة التزام الراوي في النقل بما رواه عن شيخه الذي أسند إليه الراوية، بالاقتصار على الأوجه التي رواها عنه فيها، أو اختيار بعض منها من غير أن يدخل فيها ما رواه عن شيخ آخر.

وقد قام المحققون بتحرير أرجوزة الشاطبيّة الموسومة بحرز الأماني ووجه التهاني للإمام ابن فيرّه الشاطبيّ، وكذا أرجوزة طيّبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري، وهي عبارة عن نظم اختصر فيه كتاب النشر في القراءات العشر. ولمّا كانت منظومة ابن بري المسماه: «الدرر االوامع في

(١) كنز لمعاني ص١٠١.

أصل مقرإ الإمام نافع» هي من الأراجيز والمراجع المهمّة في قراءة الإمام نافع عند المغاربة رأيت من الضروري تحريرها متّبعاً في ذلك منهج المحرّرين في الجملة.

١ – دوافع التأليف:

أثناء تدريسي لمتن الدرر اللوامع لابن برّي، كنت أسلك طريقة العزو في كلّ وجه ورد فيه الخلاف، فأذكر مصدره من شيوخ الداني. فقصر مدّ البدل لورش مثلاً هو من قراءة الداني على أبي الحسن بن غلبون[1] وتوسطه هو من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح فارس بن أحمد[2]، والصلة في ميم الجمع لقالون هي من قراءة الداني على أبي الفتح، والإسكان هو من قراءة الداني على أبي الحسن وهكذا، فرأيت من خلال الدروس التي كنت ألقيها

(١) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الحسن الحلبي نزيل مصر، استاذ عارف وثقة ضابط، وحجة محرر، شيخ الداني ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان، أخذ القراءات عرضاً عن أبيه، وعبد العزيز بن علي، وغيرهم. روى القراءات عنه عرضاً وسماعاً الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، وإبراهيم بن ثابت الاقليسي، وأحمد بن بابشاذ الجوهري وغيرهم. قال الداني لم ير في وقته مثله في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيراً. توفي بمصر سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٣٩).

(٢) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، ورحل وقرأ على عبد الباقي بن الحسن، وعبد الله ابن الحسين، وعلي بن عبد الله الجلاء، ومحمد بن الحسن أبي طاهر الأنطاكي، وغيرهم. قرأ عليه ولده عبد الباقي، والحافظ أبو عمر الداني، وقال لم ألق مثله في حفظه وضبطه .كان حافظاً ضابطاً حسن التأدية فهماً بعلم صناعته واتساع روايته مع ظهور نسكه وفضله وصدق لهجته. توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٥)

فائدة عظيمة في تحرير هذه المنظومة المباركة، ببيان ما يترتّب عن ذلك من أوجه، لا سيما وأنّي لم أقف على من حرّرها على طريقة المحرّرين، فمن ثمّة راودتني فكرة تحريرها، لأنّ المغاربة اعتنوا بها حفظاً وشرحاً، رواية ودراية أيّما اعتناء فلم يبق إلاّ الاعتناء بها من جهة تحرير طرقها، وعزو كلّ وجه إلى مصدره، فكنت أريد أن أتشرّف بذلك خدمة للقرءان الكريم بالدرجة الأولى وللتراث المغربي، وإتماماً للجهود التي بُذلت اتجاه هذه الأرجوزة المباركة.

وقد قام العلامة المارغني[1] في كتابه النجوم الطوالع بتحريرها، وقد صرّح بذلك عند قوله : «محرّراً المسائل لم أر من تعرّض لتحريرها على نحو ما ذكرته»[2]، لكنّه حرّرها على وفق ما هو معمول به لنافع من طريق الشاطبية، وهذا الصنيع فيه نظر إذ لا بدّ من التفريق في التحرير بين طريق ابن برّي، وطريق الشاطبيّ لاختلاف المصادر، فابن برّي سلك طريق الداني، والشاطبي سلك طريق التيسير وزاد عليه زيادات بعضها ليست من مذهب الداني البتة ، فكان الأحرى أن تحرّر أرجوزة ابن برّي تحرّيراً يتوافق ومصادرها التي سنبيّنها إن شاء الله تعالى.

(١) هو إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، وكنيته أبو إسحاق المفتي المالكي بالديار التونسية، وشيخ القراء والمقرئين بالجامع الأعظم "الزيتونة"، صاحب كتاب دليل الحيران : شرح مورد الظمئان، وتنبيه الخلان : إلى شرح الإعلان بتكميل مورد الظمئان، والنجوم الطوالع على الدرر اللوامع وغيرها. توفي ١٣٤٩ هجرية. ينظر هداية القارئ (٢/ ٦٢٢).

(٢) ينظر النجوم الطوالع ص٤.

وبالإضافة إلى هذه الدوافع هناك دوافع أخرى لا تقلّ أهميّة وهي كالتالي:

أوّلا: تنوّع الطرق حيث يتضمّن هذا النظم خمسة طرق: ثلاثة منها لورش، وثنتان لقالون كما سيأتي تفصيله، وهذا التنوّع دافع أساسيّ لمعرفة الأوجه التي تختصّ بكلّ طريق من هذه الطرق الخمسة.

ثانياً: توفّر المصادر التي أبرزت الخلاف بين هذه الطرق الخمسة مع ذكر مصدر الإمام الداني في كلّ وجه ورد فيه الخلاف، وفي طليعتها كتاب جامع البيان للإمام الداني، وشرح الدرر اللوامع للإمام المنتوري[1] الذي نقل فيه أقوال الداني من كتبه الموجودة منها الآن والمفقودة.

ثالثاً: احتواء الدرر اللوامع على بعض الأوجه التي لم ترد بالرواية عن الإمام الداني كالبسملة بين السورتين لورش، وإشباع المدّ المتصل لقالون وكذا المدّ المنفصل في أحد وجهيه.

رابعاً: تركيب الناظم بين طرق الداني كذكره وجه قصر البدل لورش وإهماله للكثير من الأوجه التي جاءت من غير خلاف في نفس

(١) هو الأستاذ المقرئ الحافظ أبو عبد الله بن الشيخ الحاج الفاضل أبي مروان المنتوري، بكسر الميم، وإسكان النون، وضم التاء المثناة. أخذ عن الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي فقرأ عليه بالسبع، وقرأ عليه جميع تآليفه في القراءات وغيرها، وسمع عليه غيرها. ومن شيوخه أيضاً الأستاذ البلسي، وقاضي الجماعة أبو بكر بن جزي، وأبو الحسن علي منصور الأشهب التلمساني وغيرهم. من تآليفه شرح بن بري في قراءة الإمام نافع. توفي سنة ٨٣٤. ينظر نيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي ص٤٩٥.

الطريق، إذ من المعلوم أنّ قصر البدل هو من قراءة الداني على أبي الحسن، ولم يصحّ من هذا الطريق إلاّ الترقيق في ﴿إِرَمَ﴾(الفجر:٧)، والتفخيم في الراءات المضمومة، والترقيق في اللام الواقعة بعد الطاء في نحو ﴿مَطْلَعِ﴾(القدر:٥)، و﴿بَطَلَ﴾(الأعراف:١١٨) وغير ذلك من الأوجه التي أهملها الناظم. وكذا لقالون حيث اقتصر الناظم على الإسكان في ميم الجمع وهي رواية الداني عن أبي الحسن، وذكر الوجهين في المد المنفصل مع أنّ رواية أبي الحسن لم يرد فيها إلا المد.

خامساً: اتباعه للإمام الشاطبي في الكثير من المسائل، ومعلوم أنّ ثبوت الوجه في الشاطبيّة لا يعني ثبوته عند الداني لأنّ الإمام الشاطبيّ زاد على الداني بعض الأوجه كالبسملة بين السورتين، والإبدال في ﴿هَآنتُمْ﴾(آل عمران:٦٦ وغيرها)، وفي نحو ﴿أَرَءَيْتُم﴾(الأنعام:٤٦ وغيرها) لورش، وتسهيل الثانية في ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾(يوسف:٥٣) لقالون، وغير ذلك.

سادساً: إبراز الأوجه التي ذُكرت في التيسير، وهي ليست من طرقه.

سابعاً : إبراز هذه الروايات الخمس لنافع من طريق الداني، وإفرادها في كتاب مستقلّ، بهدف نشرها والإقراء بمضمونها، فيما صحّ عندنا بالأداء المتصّل إلى الإمام الداني من طريقَي الشاطبيّة والطيّبة.

٢ – بيان مصادر الأرجوزة :

قال ابن برّي:

سلكتُ في ذاك طريقَ الدّاني إذْ كان ذا حفظٍ وذا إتقان

أشار الناظم إلى أنّه سلك طريق الداني دون غيره، وذلك لأنّ المغاربة كانوا يعتمدون في رواية القراءات السبع على الكثير من الطرق أشهرها ثلاثة: طريق الحافظ أبي عمرو الداني، وطريق الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي، وطريق الإمام ابن شريح، فأوضح أنّه سيسلك في نظمه هذا، طريق الداني دون غيره.

فأمّا رواية ورش فهي من طريق أبي يعقوب الأزرق. قال المنتوري: «روى عنه جماعة كثيرة منهم: أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المدنيّ الأزرق، وهذه الرواية خاصّة هي التي ذكرها الداني في إيجاز البيان، والتلخيص، وعليها عوّل في الاقتصاد، والتيسير، وهي التي اشتهر بها العمل، وأخذ الناس بها في رواية ورش، وصنّفوا قراءة ورش من طريقها، وعلى هذا جرى ابن الباذش في الإقناع، والشاطبيّ في قصيدته، والناظم في هذا الرجز، وغيرهم من المصنّفين للحروف»[١]. ورواية الداني عن أبي يعقوب هي من ثلاث طرق:

الأوّل: طريق ابن خاقان، وهي الرواية المسندة في التيسير[٢]، وجامع البيان[١]، والتعريف[٢] للداني، وهي طريق الإمام الشاطبيّ[٣]، وأحد طرق النشر[٤] لابن الجزري.

---

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٦٨).

(٢) ينظر التيسير ص١١٢.

الثاني: طريق أبي الفتح فارس بن أحمد، وهي الرواية المسندة في جامع البيان[٥]، وفي النشر[٦].

الثالث: طريق أبي الحسن ابن غلبون، وهي الرواية المسندة في جامع البيان[٧]، وفي النشر[٨].

وأمّا رواية قالون فهي من طريق أبي نشيط. قال المنتوري: «روى عنه جماعة كثيرة منهم: أبو نشيط موسى بن هارون البغدادي، وهذه هي الرواية المشهورة عن قالون، التي اعتمد الناس عليها، وصاروا يأخذون بها في قراءته دون غيرها من الروايات. وقد صنّف الداني فيها كتاباً مُفرداً، وعليها عوّل في الاقتصاد والتيسير، وعلى هذا جرى ابن الباذش في الإقناع، والشاطبيّ في قصيدته، والناظم في هذا الرجز، وغيرهم من المؤلّفين في القراءة»[٩].

=

(١) ينظر جامع البيان (١/ ١١٣).

(٢) ينظر التعريف ص:٣٦، و٣٧. وعنوانه: (التعريف في اختلاف الرواة عن نافع). ينظر معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني للدكتور حميتو ص٣٢، و٣٣، وكتاب التعريف هذا هو مصدر القراءات العشرية لنافع، والتي ما زال أهل المغرب الأقصى يروونها بأسانيدهم.

(٣) ينظر النشر (١/ ١٠٦).

(٤) ينظر النشر (١/ ١٠٦).

(٥) ينظر جامع البيان (١/ ١١٤).

(٦) ينظر النشر (١/ ١٠٧).

(٧) ينظر جامع البيان (١/ ١١٤).

(٨) ينظر النشر (١/ ١٠٨).

(٩) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٧٢).

ورواية الداني من طريق أبي نشيط هي من طريقين:

الأولى: طريق أبي الفتح فارس بن أحمد، وهي الرواية المسندة في التيسير[1]، وجامع البيان[2]، والتعريف[3] للداني، وهي طريق الإمام الشاطبيّ[4]، وأحد طرق النشر[5] لابن الجزري.

الثانية: طريق أبي الحسن بن غلبون، وهذه الرواية ليست مسندة في التيسير، ولا جامع البيان، ولا في كتاب التعريف، ولا في كتاب النشر لابن الجزري، وإنّما أسندها الداني في كتابه: رواية أبي نشيط[6]، و(مفردة قالون) كما في المفردات السبع[7]، وغيرها من كتب الداني.

وبذلك يكون مجموع الطرق خمسة: ثلاثة منها لورش، وثنتان لقالون. يصحّ منها عندنا بالأداء المتّصل إلى الإمام الداني من طريق ابن الجزري أربعة: الطرق الثلاثة للأزرق عن ورش، وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد لأبي نشيط عن قالون. وأمّا طريق أبي الحسن عن أبي نشيط فليس من طرق ابن الجزري في النشر كما ذكرنا.

---

(١) ينظر التيسير ص١١١.

(٢) ينظر جامع البيان (١/ ١٠٩-١١٠).

(٣) ينظر التعريف ص٣٢.

(٤) ينظر النشر (١/ ٩٩).

(٥) ينظر النشر (١/ ٩٩).

(٦) ينظر شرح الدرر للمنتوري (١/ ٨٢-٨٣).

(٧) ينظر المفردات ص٨٥.

٣ – اعتراض بعض الشيوخ على إخضاع هذه الأرجوزة إلى التحرير :

الاعتراض الأوّل: قول بعضهم: إنّ الناظم سلك في نظمه طريق الداني حسبما قرأ على شيخه بن حمدون[١] بقوله :

حسبما قرأ بالجميع عن ابن حمدون أبي الربيع

وبالتالي فليس لنا أن نُلزم الناظم بالطرق الخمسة.

الجواب: إنّ الداني أسند رواية الأزرق عن ابن خاقان، وأبي الفتح فارس ابن أحمد، وأبي الحسن ابن غلبون. وأسند رواية أبي نشيط عن أبي الفتح فارس ابن أحمد، وأبي الحسن ابن غلبون. والمشكلة أنّ الإسناد[٢] الذي ذكره المنتوري ينتهي إلى الداني ولا يتعداه إلى نافع لندرك مصدر رواية

---

(١) هو سليمان بن محمد بن علي بن حمدون، أبو الربيع الشريسي، الخطيب الفقيه المقرئ، قرأ على أبي بكر محمد بن موسى بن فحلون السكسكي، وعليه قرأ بن برّي وتخرّج عليه في القراءات، وفي قراءة الإمام نافع من روايتي ورش وقالون خاصّة، وقد تصدّر للإقراء مدّة، ومات سنة ٧٠٩ هـ. ينظر هامش شرح الدرر للمنتوري (١/ ٨٣).

(٢) إسناد الناظم إلى الإمام الداني : قال المنتوري: "حدّثني شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، عن القاضي أبي البركات محمد بن محمد بن الحاج البلفيقي عن الاستاذ أبي الحسن بن برّي. قال: قرأت القرءان الكريم برواية نافع، من طريقي ورش وقالون، على نحو ما نظمته في هذا الرجز، على سيّدي الشيخ الفقيه الخطيب الحاج المقرئ المتقن : أبي الرّبيع سليمان بن محمد بن عليّ بن محمد بن عليّ بن حمدون الشريسي –رحمه الله– جمعاً بين الطريقين المذكورين، وقرأ أبو الرّبيع المذكور على الشيخ المقرئ الرواية: أبي بكر محمد بن موسى بن فحلون السّكسكي، وقرأ أبو بكر على الحاج المقرئ : أبي الحسن علي بن هشام بن حجّاج بن الصعب اللخمي، وقرأ أبو الحسن على : أبي المنصور مظفّر بن سوار بن هبة الله بن عليّ اللخمي، وقرأ أبو المنصور على : أبي العباس أحمد بن عليّ السّرقسطي، وقرأ أبو العباس على : أبي عبد الله محمد بن الحسن بن سعيد، وقرأ أبو عبد الله على المقرئ : أبي داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى هشام المؤيّد أمير المؤمنين، وقرأ أبو داود على الحافظ: أبي عمرو الداني رحمة الله عليهم أجمعين."شرح الدرر للمنتوري (١/ ٨٤–٨٥).

الناظم، إذ لو ذكره إلى نافع لزال الإشكال، ولاتّضحت الطرق بشكل دقيق. ولما كان ظاهر النظم يتضمّن جميع الطرق لورش حيث ذكر قصر البدل وهو من طريق أبي الحسن، والإبدال في الهمزتين وهو طريق ابن خاقان، والفتح في ﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾(الأنفال:٤٣)، وهو طريق أبي الفتح، دلّ أنّ ما تضمّنته المنظومة هو عبارة عن خليط بين الطرق الثلاثة للداني عن ورش، وهذا في حدّ ذاته يوجب التحرير بالضرورة. وما قيل لورش يُقال لقالون، لأنّ الناظم اقتصر على وجه الإسكان في ميم الجمع، وهو خلاف طريق أبي الفتح المسند في التيسير، ونراه في باب المدود يذكر القصر في المنفصل، وفي باب الإمالة يذكر وجه الفتح في ﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾(آل عمران:٣)، وذلك خلاف رواية أبي الحسن، فوقع الناظم في الخلط بين الطريقين، ولا يمكن أن يكون من طريق واحدة. فاحتاجت المنظومة إلى التحرير بالضرورة. وأمّا قراءة الناظم على ابن حمدون فلا يمكن الاعتبار بها ما دام الإسناد يمر على الداني عن شيوخه الثلاثة فيمرّ حتماً على أبي الحسن، أو على أبي الفتح أو على ابن خاقان. والخلط ممنوع على سبيل الرواية، فوجب توضيح الأوجه وتحريرها بحسب الطرق.

الاعتراض الثاني: قول أحدهم:«أخي الكريم مرادي من هذه الرسالة التنبيه على مسألة تتعلق بالتحريرات وعزو الأوجه إلى أصحاب الطرق عند المغاربة، فمنهج قراء المغرب وكيفية رؤيتهم للتحريرات مختلفة ومغايرة تماماً للمدرسة المشرقية. فأخي الفاضل كن حذراً في تناول الموضوع، لاسيما

أنك تتبع كيفية تحرير(نظم البرية)[1] على الطريقة المشرقية، فربما كلفك هذا النهج في التناقض من جهة بناء الفروع على الأصول، والله تعالى أعلم».

الجواب: كتاب النشر لابن الجزريّ معظمه تحرير وعزو، وقد جمع فيه طرق المشارقة والمغاربة وعاملها بنفس المعاملة من جهة النقد، والتصحيح والعزو والتحرير، وأخضع الجميع إلى بعض التفريعات الأدائيّة من غير تمييز في نحو ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾(يونس:٥١، و٩١)، و﴿سَوْءَٰتُهُمَا﴾(الأعراف:٢٠) وغيرها، وكذا اجتماع البدل مع ذوات الياء لورش في مسائله التبرزيّة[2]، ولم يخصّ المغاربة بطريقة مغايرة متميّزة عن المشارقة لأنّ القرءان وصلنا بنفس الكيفيّة أي بالأداء المنقول بالتسلسل، وبالنقول المكتوبة في السطور سواء كانت مغربية أو مشرقية، كلّ بحسب ما تلقاه عن شيوخه حتّى تشعبّت الروايات والطرق والمصادر، فاحتاجت جميعاً إلى التمييز والتحرير، فلا فرق بين طريقة المغاربة والمشارقة في التمييز بين الطرق والمصادر وإلحاق كلّ وجه بمصدره وطريقه. بدليل أنّ الشاطبية قصيدة مغربيّة، وصاحبها إمام من أئمّة المغاربة، ومع ذلك أخضعها صاحب النشر إلى التحرير على طريقته،

(١) مراده : نظم إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية للعلامة الحسيني.

(٢) المسائل التبريزية : هو ملحق لكتاب النشر لابن الجزري عُثر عليه في بعض النسخ الخطية، وهي عبارة عن أربعين مسألة في التحريرات أجاب عنها ابن الجزري في مدينة تبريز، وهي إحدى أهمّ المدن في إيران، وقد نقل الشيخ سلطان مزاحي بعضها في رسالته المعروفة، والإسقاطي في كتابه "أجوبة المسائل المشكلات" ، وقد ذكر الشيخ عبد الرازق إبراهيم موسى أنّه كتاب مخطوط في مكتبة الظاهرية. ينظر تأملات حول تحريرات العلماء ص٤٣.

وحكم على بعض أوجهها القليلة بأنّها ليست من طرقها. فإن أخضعت قصيدة الإمام الشاطبي إلى التحرير على طريقة المشارقة إن سلمنا ذلك وهي مغربيّة، فلماذا لا نُخضع قصيدة ابن برّي إلى ذلك أيضاً. وإن كان للمغاربة طريقة خاصّة في التحريرات كما تفضّل الشيخ فأناشده أن يوضّح لي هذه الطريقة، وكيف يحصل التعارض والتناقض من جهة بناء الفروع على الأصول، بل أقاويلهم تدلّ على أنّ طريقتهم في التحرير لا تختلف عن طريقة ابن الجزري. وسأذكر بعض النماذج في التحرير لبعض كبار أئمّة المغاربة المتقدّمين على بن الجزريّ ، حتّى تتضّح الأمور جيّداً :

الأوّل: الإمام القيجاطي[1] في مسألة فتح ذوات الياء في أواخر الشمس والنازعات في نحو ﴿وَضُحَيٰهَا﴾(الشمس:١) و﴿طَحَيٰهَا﴾(الشمس:٦) من طريق التيسير. قال ابن الجزريّ: "والذي عول عليه الداني في التيسير هو الفتح كما صرح به أول السور مع أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش، وأسندها في التيسير من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن"[2]. قال المنتوري : قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "ما وقع للداني في التيسير من أنّ ورشاً يفتح ذوات الياء في رؤوس

(١) هو محمد بن محمد بن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله أبو عبد الله الكناني القيجاطي الأندلسي، أستاذ مقرئ عالم كامل انتهت إليه مشيخة الإقراء في هذا الزمان بالأندلس. توفي سنة ٨١١ للهجرة. (غاية النهاية ٢/ ٢٢٣ و٢٢٤).

(٢) النشر (٢/ ٤٩).

الآي إذا كان بعدها هاء في سورتي الشمس والنازعات عدا ﴿مِن ذِكۡرِىٰهَآ﴾(النازعات:٤٣)، فتخليط لا يعضده نظر ولا نقل"[١].

الثاني: الإمام المالقي[٢] في مسألة إبدال الثانية ياء خالصة لورش في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾(البقرة:٣١) في البقرة، و﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ انَ اَرَدۡنَ﴾(النور:٣٣) حيث قال رحمه الله: «فاعلم أنّه إنّما أسند قراءته برواية ورش في التيسير عن ابن خاقان لا غير، وابن خاقان هو الذي استثنى له هذين الموضعين فعلى هذا ليس في التيسير في هذين الموضعين في قراءة ورش إلاّ البدل» ثمّ قال «وظاهر مذهبه في التيسير الأخذ بجعلها ياء مكسورة في الموضعين، والله أعلم»[٣].

الثالث: الإمام بن الباذش. قال عنه ابن الجزري في غاية النهاية: «وألف كتاب الطرق المتداولة في القراءات حرر أسانيده وطرقه ولم يكمله لمفاجأة الموت»[٤]. قلت : كلام بن الجزري واضح في أنّ ابن الباذش كان محرراً، ولم يذكر له منهجاً خاصاً به في التحرير، وقد أفرد في كتابه

---

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٤٦٦).

(٢) هو عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد أبو محمد الباهلي الاندلسي المالقي نسبة إلى "مالقة" التي تقع في جنوب الشرقي للأندلس أستاذ كبير، شرح كتاب التيسير شرحاً حسناً افاد فيه وأجاد، قرأ على أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير وغيره وروى التيسير عن يوسف بن إبراهيم بن أبي ريحانة وقاسم بن أحمد بن حسن. توفي سنة ٧٠٥ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٧٧) و كتاب معجم حفاظ القرءان عبر التاريخ (٢/ ٣٥٨-٣٦١) للدكتور محمد سالم محيسن.

(٣) الدرّ النثير (٢/ ٣٣٦).

(٤) غاية النهاية (١/ ٣٧٦).

الإقناع باباً سمّاه :«باب ما خالف به الرواة أئمّتهم»، وهذا يدلّ أنّه كان من أهل التحرير حيث ذكر الرواة الذين خرجوا عن طرقهم في بعض الكلمات القرآنية.

٤- منهجيّتي في البحث :

قد اقتصرت في التحرير على المواضع التي ورد فيها الخلاف في رواية ورش وقالون، لأنّها المعنيّة بالتحرير والعزو، وهي التي نصّ عليها الناظم بالخلاف كقوله في باب البسملة: (وورش الوجهان عنه نُقلا)، وقوله: (والخلف عن قالون في المنفصل)، أو ما ورد فيه الخلاف عن الداني من الطرق المذكورة وسكت عنه الناظم كميم الجمع لقالون حيث اقتصر الناظم على وجه الإسكان بقوله (وكلّها سكنها قالون) مع أنّ الداني قرأ على أبي الفتح بالصلة. كما أنّني ذكرت كلّ ما قرأه الداني على أبي الحسن لورش وأهمله الناظم كترقيق الراء في ﴿إِرَمَ﴾(الفجر:٧)، وتفخيم الراءات المضمومة وغير ذلك. فالتحرير يتمثّل في عزو كل وجه إلى مصدره، وأقصد بالمصدر شيوخ الداني الذين أسند إليهم الرواية في كلتا الروايتين، وذلك على أساس:

أولا: ما ينقله الداني عن شيوخه الثلاثة صراحة في التيسير، وجامع البيان، أو ما ينقله المنتوري وغيره عن الداني عنهم.

ثانيا: بعض القرائن كإلحاق ما اختصّ به المصريون في الرواية عن الأزرق بطريق ابن خاقان لأنّه من الرواة المصريين عن الأزرق خلافاً لأبي

الفتح الحمصي، وأبي الحسن الحلبي فإنّهما من رواة أهل الشام عن الأزرق. مثاله قول الداني في الإبدال في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين: "وهذا قول عامّة المصريّين، أعني البدل" وفي المكسورتين قال: "وروى المصريّون أداءً عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة"، وفي المضمومتين قال: "وروى المصريّون عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش أداءً إبدالها واوً ساكنة". أمّا غير المصريين كمشايخ الشام فإنّهم رووا وجه التسهيل وبذلك وردت الرواية عن أبي الحسن الحلبي، وأبي الفتح الحمصي كما سيأتي.

ثالثاً: المتابعات، لا سيما إذا لم أقف على نصّ يبيّن مذهب أبي الفتح في مسألة ما، فحينئذ أنظر فيما رواه ابن الفحام[1] في كتابه التجريد، وابن بليمة[2] في كتابه تلخيص العبارات، لمعرفة مذهب أبي الفتح شيخ الداني في المسألة، لأنّهما أسندا في كتابَيْهما رواية الأزرق عن عبد الباقي[3] عن أبي

(١) هو عبد الرحمن بن عتيق بن خلف أبو القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد بن الفحام الصقلي، الاستاذ الثقة المحقق، مؤلف كتاب التجريد، شيخ الأسكندرية والذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بها علواً ومعرفة، قرأ الروايات على إبراهيم بن إسماعيل المالكي صاحب أبي علي البغدادي، وأحمد بن سعيد ابن أحمد بن نفيس، ونصر بن عبد العزيز الفارسي، وعبد الباقي بن فارس بن أحمد وغيرهم. مات في ذي القعدة سنة ست عشرة وخمسمائة. (ينظر غاية النهاية ١/ ٣٧٤).

(٢) هو الحسن بن خلف بن عبد الله بن بلّيمة، نزيل الاسكندرية، ومؤلّف كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات. توفي بالاسكندرية سنة ٥١٤ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٢١١).

(٣) هو عبد الباقي بن فارس بن أحمد أبو الحسن الحمصي ثم المصري مقرئ مجوّد روى القراءات عرضاً على والده وقرأ لورش على عمر بن عراك وغيره، و قرأ عليه القراءات ابن الفحام وابن بلّيمة وغيرهما. مات في حدود ٤٥٠ هجرية. (ينظر غاية النهاية ١/ ٣٥٧).

الفتح فارس بن أحمد شيخ الداني، وهذا ما فعلتُه مثلا في مسألة تغليظ اللام في ﴿فِصَالًا﴾(البقرة:٢٣٣)، و﴿يُصْلِحَا﴾(النساء:١٢٨)، و﴿طَالَ﴾(طه:٨٦)، لعدم ثبوت النصّ في المسألة. وقد أشار ابن الجزري إلى هذا المسلك عند ذكره للمنهج الذي سار عليه في النشر بقوله: "ملتزماً للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح معتبراً للمتابعات، والشواهد، رافعاً إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد"[1].

رابعاً: اتباع الإسناد الذي اختاره الداني في التيسير، وفي جامع البيان. فالداني أسند رواية قالون في التيسير والجامع البيان عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن[2]، وليس عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين[3]، وبالتالي ينبغي الاقتصار على ما رواه أبو الفتح عن عبد الباقي بن الحسن لا غير. مثاله: ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾(الأعراف:١٧٦)، فرواية أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن هي بالإظهار، وروايته عن عبد الله بن

---

(١) النشر (١/ ٥٦).

(٢) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن السقا، أبو الحسن الخراساني الأصل الدمشقي المولد، الأستاذ الحاذق الضابط الثقة. رحل الأمصار، ولد بدمشق وأخذ القرآن عرضاً عن إبراهيم بن أحمد ابن إبراهيم، وإبراهيم بن الحسن، وإبراهيم بن عمر، وإبراهيم بن عبد العزيز وغيرهم كثير. أخذ القراءة عنه عرضاً فارس بن أحمد وغيره وأكثر عنه. توفي سنة ثمانين وثلثمائة بالإسكندرية أو بمصر. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٥٦).

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي نزيل مصر المقرئ اللغوي مسند القراءان في زمانه. قال الداني مشهور ضابط ثقة مأمون غير أنّ أيّامه طالت فاختلّ حفظه وألحقه الوهم وقلّ من ضبط عنه ممن قرأ عليه في أخريات أيّامه، وممن قرأ عليه أبو الفتح فارس بن أحمد، وهو أضبط من قرأ عليه في أيّام حفظه. توفي بمصر سنة ٣٨٠ للهجرة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤١٥-٥١٧).

الحسين هي بالإدغام، ولما كانت رواية أبي نشيط عن قالون مسندة في التيسير وجامع البيان عن أبي الفتح من طريق عبد الباقي، وجب الاقتصار على وجه الإظهار وإهمال وجه الإدغام لأنّ هذا الأخير ليس من الطريق المسند في التيسير والجامع.

خامساً: الاعتماد على كتاب التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن لمعرفة مذهبه. فإن نقل فيه أكثر من وجه في مسألة ما، فلا اعتبار إلاّ بالوجه الذي قرأ به عليه الداني كما في نحو: ﴿تَنتَصِرَانِ﴾(الرحمن:٣٥)، ونحو ﴿مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾(الكهف:٢٢)، ونحو ﴿سِرَاعًا﴾(ق:٤٤)، فإنّ أبا الحسن نقل في الراء الوجهين عن ورش، وقدّم التفخيم في الأداء، ولم يقرأ عليه الداني إلاّ به، وبالتالي وجب الاقتصار على وجه التفخيم لأنّه به ثبت الأداء عن الداني عن أبي الحسن.

وأمّا الجانب الشكليّ للبحث، فقد ترجمت في الهامش لكلّ من ذُكر في الكتاب ترجمة مختصرة معتمداً على كتاب غاية النهاية لابن الجزري في الجملة، لأنّ المقصد من الكتاب هو التحرير، وليس التوسّع في تراجم الأئمّة خلا مَن لهم علاقة مباشرة بالموضوع وهم: نافع وراوياه أي ورش وقالون، وصاحبا الطريق وهما: أبو يعقوب الأزرق فيما يتعلّق برواية ورش، وأبو نشيط فيما يتعلّق برواية قالون، وكذا الإمام الداني لأنّه المصدر، وأخيراً الناظم لأنّه صاحب الأرجوزة، فهؤلاء أفردتُّ لهم ترجمة وافية في باب مستقلّ. وقد اعتمدّت في ضبط الكلمات القرآنية والآيات على رواية

ورش لأنّها الرواية السائدة عندنا في الجزائر. واعتمدتّ في ترقيم الآيات على العدد الكوفي لأنّ مصاحفنا ضبطت وفق تلكم الطريقة، واكتفيت بذكر رقم الآية التي ذُكر فيها أوّل موضع للكلمة، لا سيما إن كانت كثيرة الوقوع في القرءان، كما أنّني جعلت في آخر الكتاب فهرسة للأعلام المذكورين في الكتاب، وكذا المصادر التي اعتمدتّ عليها مع ذكر الطبعة، حتّى يسهل للقارئ الرجوع إلى المصادر التي نُقلت منها النصوص.

تراجم

ترجمة الإمام نافع[1] :

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رُوَيْم الليثي مولاهم، أحد القراء السبعة الأعلام، أصله من أصبهان. كان رحمه الله رجلا أسود اللون حالكا، عالما بوجوه القراءات والعربية، متمسكا بالآثار، فصيحا ورعا، إماما للناس في القراءات بالمدينة. أقرأ الناس دهراً طويلاً، نيّفاً عن سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، كان ثقة صالحا، فيه دعابة ووجاهة، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي المدينة منهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج[2]، وأبي جعفر القارئ[3]، وشيبة بن نصاح[4]، ويزيد بن رومان[5]،

---

(١) ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٣٠)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٠٧).

(٢) هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني تابعي جليل، أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهم، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، ومعظم روايته عن أبي هريرة. روى القراءة عنه عرضاً نافع بن أبي نعيم وروى عنه الحروف أسيد بن أبي أسيد. نزل إلى الاسكندرية فمات بها سنة سبع عشرة ومائة وقيل سنة تسع عشرة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٨١).

(٣) هو يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني القارئ، أحد القرّاءة العشرة تابعي مشهور كبير القدر. عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة وروى عنهم. روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جماز، وعيسى بن وردان وغيرهم. مات بالمدينة سنة ثلاثين ومائة وقيل غير ذلك. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٨٢).

(٤) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب، إمام ثقة مقري المدينة مع أبي جعفر وقاضيها. عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عرض عليه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن مسلم بن جماز ، وإسماعيل بن جعفر، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم، وهو أول من ألف في الوقوف وكتابه مشهور. مات سنة ثلاثين ومائة في أيام مروان، وقيل سنة ثمان وثلاثين ومائة في أيام المنصور. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٣٠).

(٥) هو يزيد بن رومان أبو روح المدني مولى الزبير، ثقة ثبت فقيه قارئ محدّث. عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وروى القراءة عنه عرضاً نافع، وأبو عمرو مات سنة عشرين ومائة، وقال الداني سنة ثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين. غاية النهاية (٢/ ٣٨١).

ومسلم بن جندب[1] وغيرهم، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً : إسماعيل بن جعفر[2]، وعيسى بن وردان[3]، وسليمان بن مسلم بن جمّاز[4]، وأبو عمرو بن العلاء[5]، ومالك بن أنس[6]، وهم أقرانه، وإسحاق المسيّبي[7]،

(١) هو مسلم بن جندب أبو عبد الله الهذلي مولاهم المدني القاص تابعي مشهور، عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، وعرض عليه نافع. مات بعد سنة عشر ومائة تقريباً، وقال الأهوازي وأقام ابن جندب بالمدينة إلى أن مات بها سنة ثلاثين ومائة في أيام مروان بن محمد. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٩٧).

(٢) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق، ويقال أبو إبراهيم المدني، جليل ثقة، قرأ على شيبة بن نصاح ثم على نافع وسليمان بن مسلم بن جمّاز، وعيسى بن وردان. روى عنه القراءة عرضاً وسماعاً : الكسائي وقتيبة، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والدوري وغيرهم. توفي ببغداد سنة ١٨٠ هجرية. (غاية النهاية ١/ ١٦٣)، و (معرفة القراء الكبار ١/ ١٤٤-١٤٥).

(٣) هو عيسى بن وردان، أبو الحارث المدني الحذاء، إمام مقرى حاذق، وراو محقق ضابط. عرض على أبي جعفر، وشيبة ثم عرض على نافع، وهو من قدماء أصحابه. عرض عليه إسماعيل بن جعفر، وقالون، ومحمد بن عمر الواقدي. مات في حدود الستين ومائة

(٤) سليمان بن مسلم بن جماز وقيل سليمان بن سالم بن جماز، أبو الربيع الزهري مولاهم المدني مقري جليل ضابط، عرض على أبي جعفر، وشيبة، ثم عرض على نافع وأقرأ بحرف أبي جعفر، ونافع. عرض عليه إسماعيل بن جعفر ، وقتيبة بن مهران. مات بعد السبعين ومائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٥).

(٥) هو زبان بن العلاء بن عمار : أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني البصري ، أحد القراء السبعة. قرأ بمكة والمدينة ، وقرأ أيضاً بالكوفة والبصرة على جماعة كثيرة ، فليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه. قال غير واحد مات سنة أربع وخمسين ومائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٨٨).

(٦) هو أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي لحميري ، حليف بني تيم من قريش ، إمام دار الهجرة في الفقه والإفتاء، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وكان فقيهاً حافظاً محدثاً، درس المرويات دراسة فاحصة ونقد الرواة وميز مراتبهم. توفي رحمه الله بالمدينة سنة: تسع وسبعين ومائة. ينظر: الديباج المذهب(١/ ٦) ،وفيات الأعيان(٤/ ١٣٥)، سير أعلام النبلاء(٨/ ٤٨)، شذرات الذهب(٢/ ٣٥٠).

(٧) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيّب بن أبي السائب بن عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مرّ بن كعب المخزومي أو محمد المسيّبي المدني، إمام جليل عالم بالحديث قيّم في قراءة نافع ضابط لها محقّق. توفي سنة ٢٠٦ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ١٥٧).

وعيسى بن مينا قالون[1]، وعثمان بن سعيد ورش[2] وغيرهم. وقال سعيد ابن منصور[3] سمعت مالك بن أنس : يقول قراءة أهل المدينة سنة، قيل له قراءة نافع قال نعم. وكان مع علمه بوجوه القراءات متبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده، وكان إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك فقيل له :أتطيب فقال: لا ولكن رأيت فيما يرى النائم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ في فيّ فمن ذلك الوقت أشم من فيّ هذه الرائحة. قال إسحاق المسيّبي لنافع : ما أصبح وجهك وأحسن خلقك !! قال : كيف لا وقد صافحني الرسول صلى الله عليه وسلم وقرأت عليه القرآن وكان ذلك في المنام. وقال قالون : "كان نافع من أطهر الناس خلقاً ومن أحسن الناس قراءة وكان زاهداً جواداً صلى في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ستين سنة". مات سنة تسع وستين ومائة رحمه الله.

ترجمة الإمام ورش[4] :

هو عثمان بن سعيد، أبو سعيد مولاهم القبطيّ المصريّ الملقب بورش شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، انتهت إليه رئاسة الاقراء

(١) ينظر ترجمته في ص ١٦.

(٢) ينظر ترجمته في الصفحة التالية.

(٣) هو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، المروزي، الطالقاني، البلخي (أبو عثمان) محدث، حافظ، مفسر. ولد بجوزجان، ونشأ ببلخ، وطاف البلاد، وسكن مكة، وتوفي بها في رمضان وهو في عشر التسعين. من تصانيفه: السنن، وتفسير القرآن الكريم. توفي سنة ٢٢٧ هـ. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٧/ ١٧٦) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٤١٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ٤٥).

(٤) ينظر غاية النهاية (١/ ٥٠٢)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٥٢).

بالديار المصرية في زمانه، ولد سنة عشر ومائة بمصر، ورحل إلى نافع ابن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة. ولقّبه نافع بورش لشدّة بياضه، والورش شيء يصنع من اللبن، ويقال: لقّبه بالورشان، وهو طائر معروف، فكان نافع يقول: هات يا ورشان، واقرأ يا ورشان، وكان لا يكرهه ويُعجبه، وكان يقول: أستاذي نافع سمّاني به. اشتغل بالقرآن والعربية فمهر فيهما، وكان ثقة حجّة في القراءة. عرض عليه القرآن:

أبو الربيع سليمان بن داود المهري يعرف بابن أخي الرشديني[1]، وعبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم[2]، ويونس بن عبد الأعلى[3]، أبو يعقوب الازرق[4] وغيرهم. توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة.

---

(١) هو سليمان بن داود بن حماد بن سعد أبو الربيع الرشديني المهري المصري، ثقة صالح إمام مقري. عرض على ورش، وعرض عليه أبو بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني إحدى وثلاثين ختمة. مات في أول ذي القعدة سنة ثلاث وخمسين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٣).

(٢) هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو الأزهر العُتَقي المصري، صاحب الإمام مالك، راو مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش. توفي سنة ٢٣١ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٨٩).

(٣) يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص ابن حيان، أبو موسى الصدفي المصري، فقيه كبير، ومقرئ محدث ثقة صالح. أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وسقلاب وغيرهما، وروى القراءة عنه مواس بن سهل، وأحمد بن محمد الواسطي، وأبو عبيد الله محمد بن الربيع شيخ المطوعي، وغيرهم. وحدّث عن ابن عيينة، وابن وهب، والوليد بن مسلم والشافعي، وتفقه عليه، وحدث عنه مسلم، والنسائي، وأبو عوانة، والإمام محمد ابن جرير الطبري، وخلق من المغاربة والمشارقة، وانتهت إليه رياسة العلم وعلو الإسناد في الكتاب والسنة، وكان كبير الشهود بمصر. توفي سنة أربع وستين ومائتين. (.....)

(٤) ينظر ترجمه في الصفحة التالية.

ترجمة الإمام قالون[1] :

عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى، أبو موسى الزُّرَقي مولى بني زُهرة ، الملقّب قالون. قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويُّهم ، ولد سنة عشرين ومائة، وقيل إنه ربيب نافع، وقد اختص به كثيراً، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته، فإنّ قالون بلغة الرومية جيد. أخذ القراءة عرضاً عن نافع : قراءة نافع ، وقراءة أبي جعفر ، ولم يزل يقرأ عليه حتّى مهر وحذق ، وعرض أيضا على عيسى بن وردان. روى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني[2]، ومحمّد بن هارون أبو نشيط[3]، وإسماعيل بن اسحاق القاضي[4]، والحسن بن علي الشحام[5]، وأحمد بن صالح[1] وغيرهم كثير. توفي سنة عشرين ومائتين.

---

(١) ينظر غاية النهاية (١/ ٦١٥)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٥٥).

(٢) هو أحمد بن يزيد بن أزداد ويقال يزداد الصفار الأستاذ أبو الحسن الحلواني، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في رواية قالون وهشام، توفي سنة ٢٥٠ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ١٤٩-١٥٠).

(٣) ينظر ترجمه في الصفحة التالية.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي، أبو إسحاق الأزدي البغدادي ثقة مشهور كبير، روى القراءة عن قالون وغيره. صنف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً. روى القراءة عنه ابن مجاهد، وابن الأنباري وغيرهما. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ١٦٢).

(٥) هو الحسن بن علي بن عمران، أبو علي وأبو عمر عمران الشحام. مقرئ معروف قرأ على قالون عرضاً، قرأ عليه أبو العباس محمد بن الحسن بن يونس النحوي وأبو بكر محمد بن علي بن محمد المؤدب. غاية النهاية (١/ ٢٢٥).

ترجمة الإمام أبي يعقوب الأزرق[٢]:

هو يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر. عرض على سقلاب[٣]، ومعلى بن دحية[٤]، وروى القراءة عنه عرضاً إسماعيل بن عبد الله النحاس[٥]، وأبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف[٦] وغيرهما. لزم ورشاً مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء. توفي في حدود الأربعين ومائتين.

=

(١) هو أحمد بن صالح الإمام الحافظ أبو جعفر المصري أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية وعلى إسماعيل بن أبي أويس وأخيه أبي بكر عن نافع. توفي سنة ٢٤٨ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٦٢).

(٢) ينظر غاية النهاية (٢/ ٤٠٢)، و معرفة القراء الكبار (١/ ١٨١).

(٣) هو سقلاب بن شيبة أبو سعيد المصري. قرأ القرآن عرضا على نافع بن أبي نعيم، وكان يقري بمصر مع ورش. روى القراءة عنه يوسف بن عمرو الأزرق، ويونس بن عبد الأعلى. مات سنة إحدى وتسعين ومئة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٠٨).

(٤) معلى بن دحية بن قيس أبو دحية المصري راوٍ مشهور. أخذ القراءة عرضاً عن نافع، وروى عنه القراءة عرضاً يونس بن عبد الأعلى، وعبد الصمد بن عبد الرحمن وغيرهما، وروى عنه الخروف هشام بن عمار، وأبو يعقوب الأزرق. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٠٤)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٦٠).

(٥) هو إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبي، أبو الحسن النحاس شيخ مصر محقق ثقة كبير جليل، قرأ على الأزرق صاحب ورش وهو أجل أصحابه. توفي سنة بضع وثمانين ومائتين وقيل سنة نيف وثمانين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٦٥).

(٦) هو عبد الله بن مالك بن عبد الله بن يوسف بن سيف، أبو بكر التيجيبي المصري النجاد المقرئ مصدر محدث إمام ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي يعقوب الأزرق صاحب ورش، وكان لا يحسن غيرها، وكان شيخ الديار المصرية في زمانه، عمّر زماناً وانتهت إليه الإمامة في قراءة ورش. توفي سنة ٣٠٧ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٤٥).

ترجمة الإمام أبي نشيط[1] :

محمد بن هارون أبو جعفر الربعي الحربي البغدادي المَرْوَزي المقرئ، يعرف بأبي نشيط مقرئ جليل ضابط مشهور. أخذ القراءة عرضاً عن قالون، وكان من جلّة أصحابه. وروى القراءة عنه عرضاً أبو حسان أحمد ابن محمد بن الأشعث[2] وغيره، وعنه انتشرت روايته عنه أداء عن قالون. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.

ترجمة الإمام الداني[3] :

هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر أبو عمرو الداني الأموي مولاهم القرطبي المعروف في زمانه بابن الصيرفي، وعند المتأخّرين بأبي عمرو الداني لنزوله بدانية، وهي إحدى مدن جنوب شرق الأندلس على ضفة البحر. الإمام العلامة الحافظ أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ بطلب العلم في سنة ست وثمانين، ورحل إلى المشرق سنة سبع وتسعين، فمكث بالقيروان أربعة أشهر يكتب العلم، ثمّ دخل مصر في شوال من السنة، فمكث بها سنة، وحجّ، ودخل الاندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، وخرج

(١) ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٧٢)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٢٢٢).

(٢) هو أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث بن حسان القاضي، أبو بكر العنزي البغدادي المعروف بأبي حسان، إمام ثقة ضابط في حرف قالون، ماهر محرر. قرأ على أبي نشيط صاحب قالون وغيره. روى القراءة عنه ابن شنبوذ، وأحمد ابن بويان وغيرهما توفي قبل الثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ١٣٣).

(٣) ينظر غاية النهاية (١/ ٥٠٣)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٤٠٦)، برنامج التيجيبي ص٣٦.

إلى الثغر سنة ثلاث وأربعمائة، فسكن سَرَقُسْطة سبعة أعوام، ثم رجع إلى قرطبة، فقدِم دانية سنة سبع عشرة فاستوطنها حتى مات. أخذ القراءات عرضاً عن خلف بن إبراهيم بن خاقان، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وعبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي[1]، وأبي الفتح فارس بن أحمد وأكثر عنه، وغيرهم ، وروى كتاب السبعة لابن مجاهد سماعاً عن أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب[2] بسماعه منه، وسمع الحديث من جماعة وبرز فيه، وفي أسماء رجاله، وفي القراءات علما وعملا، وفي الفقه والتفسير وسائر أنواع العلوم. قرأ عليه ولده أحمد بن عثمان بن سعيد[3]، وأبو داود سليمان بن نجاح[4] وغيرهم كثير. كان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره

(١) هو عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خواستي بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي يعرف بابن أبي غسان مقرئ نحوي شيخ صدوق، قرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبي بكر النقاش وسمع منهما كثيراً من القراءات. قرأ عليه أبو عمرو الداني الحافظ، توفي سنة ٤١٢ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٩٢).

(٢) هو محمد بن أحمد بن علي بن حسين، أبو مسلم الكاتب البغدادي، نزيل مصر، معمر مسند عالي السند. روى القراءات عن أبي بكر بن مجاهد، ومحمد بن أحمد بن قطن، وعلي بن أحمد بن بزيع وغيرهم، ودخل المغرب فسمع من أبي القاسم زياد ابن مونس. روى القراءة عنه الحافظ أبو عمرو الداني وقال كتبنا عنه كثيراً، وأبو علي الأهوازي وغيرهم. مات في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٧٣).

(٣) هو أحمد بن عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو العباس ابن الحافظ أبي عمرو الداني، قرأ على أبيه، وتصدر للاقراء فقرأ عليه أبو القاسم بن مدى، وأبو الأصبغ عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع. توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة في يوم الأثنين لثمان خلون من رجب. ينظر غاية النهاية (١/ ٨٠).

(٤) هو سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم الأموي مولى المؤيد بالله ابن المستنصر الأندلسي شيخ القراءة وإمام الإقراء. أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني، ولازمه كثيراً وسمع منه غالب مصنفاته وأخذ عنه مؤلفاته في القراءات، وهو أجل أصحابه. قرأ عليه إبراهيم ابن جماعة البكري الداني، وأحمد بن =

ومعانيه وطرقه وإعرابه، وجمع في ذلك تواليف حسانًا مفيدة يطول تعدادها، وله معرفة بالحديث وطرقه، وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيّد الضبط من أهل الحفظ والذكاء والتفنن، ديّناً فاضلا ورعاً سُنّيّاً، مجاب الدعوة، مالكي المذهب، وكان يقول: ما رأيت شيئاً إلا كتبته ولا كتبته إلا حفظته ولا حفظته فنسيته وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها. ألّف عدداً كبيراً من المؤلّفات أكثرها في علوم القرءان منها: كتاب التيسير في القراءات السبع، وجامع البيان في القراءات السبع من أربعين رواية، والاقتصاد في القراءات السبع، وكتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، وكتاب المفردات السبع، وإيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل، ومفردة يعقوب، وتاريخ طبقات القراء والمقرئين، وكتاب التحديد لحقيقة الإتقان والتجويد، وكتاب المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، والأرجوزة المنبّهة، وكتاب الاكتفاء في معرفة الوقف والابتداء وغيرها كثير، قد أوصلها العلامة الدكتور عبد الهادي حميتو إلى مائة وسبعين كتاباً في كتابه «معجم مؤلّفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالأندلس والمغرب وبيان الموجود منها والمفقود». توفي الحافظ أبو عمرو بدانية يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين

=

سحنون المرسي، وأبو عبد الله بن سعيد الداني، وأبو الحسن علي بن هذيل، وغيرهم كثير. توفي رحمه الله سنة ست وتسعين وأربعمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٦).

وأربعمائة، ودفن من يومه بعد العصر ومشى صاحب دانية أمام نعشه، وشيّعه خلق عظيم رحمه الله تعالى.

ترجمة الإمام ابن برّي[1]:

هو أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن علي بن الحسين المعروف بابن برّي التازي التّسولي، وهم من بربر تازة، الرباطي نسبة إلى رباط تازة، ويقال: الأرباضي نسبة إلى الأرباض وهي أحواز تازة.

انتقلت عائلته إلى تازة حيث استوطنوا بها، فوُلد فيها في حدود: ٦٦٠هـ، ونشأ وترعرع بـ«زقاق الزفانين» بها، ثمّ درج وهو طفل على التعلّم، وكان والده من أهل العلم والفضل، وأخذ عنه كثيراً في مراحله الأولى، فحفظ كتاب الله، وبعض المتون والأراجيز. اجتهد كثيرا في الذكر والبحث والمطالعة، وكان من طلبة تازة وعدولها، ثم بعد فترة انتقل إلى فاس كاتبا بها سنة: ٧٢٤هـ. أخذ العلم عن شيوخ فضلاء، منهم: والده محمد بن علي بن بري التازي، وأبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي المالقي المعروف بابن المرحل[2]، وأبو بكر محمد بن محمد بن إدريس

---

(١) الفجر الساطع لابن القاضي، (١/ ٢٣٠). شرح الدرر للمنتوري (١/ ١٤). معجم المؤلفين للأستاذ: رضا كحالة، (٢/ ٥١٨). الأعلام للأستاذ: خير الدين الزركلي، (٥/ ٥). قراءة الإمام نافع عند المغاربة، للدكتور: عبد الهادي حميتو، (٣/ ١٠٨).

(٢) هو مالك بن عبد الرحمن بن فرج بن أزرق، أبو الحكم، بن المرحّل، أديب، من الشعراء، من أهل مالقة، وُلد بها، وسكن سبتة، وولّي القضاء بجهات غرناطة وغيرها، من موالي بني مخزوم، مصموديّ الأصل. عاش بين سبتة وفاس، وتوفي بفاس، وكان من الكتاب، وغلب عليه الشعر حتّى نُعت بشاعر المغرب. توفي سنة ٦٩٩ هجرية. ينظر كتاب الأعلام للزركلي (٥/ ٢٦٣).

القضاعي المعروف بالقللوسي[1]، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم ابن الزبير الغرناطي[2]، وأبو الربيع سليمان بن محمد بن حمدون الشريشي. ولا جرم أن يكون لهذه الثلة المباركة من أكابر أهل الفضل والعلم أثر على شخصيته وتكوينه العلمي، لذا فقد بلغ في العلم مرتبة عالية، إذ يظهر ذلك من قول الخراز[3]: «الفقيه الأفضل، والكاتب الأبرع الأكمل، النحويّ اللغويّ، العروضيّ، الفرضيّ»[4]، وقول العلامة مسعود جَمّوع[5]: «هو الشيخ الفقيه الأكمل، الرواية المتقن البليغ، الكاتب البارع، النحويّ اللغويّ، العروضيّ،

(١) هو محمد بن محمد بن إدريس، أبو بكر القُضاعي، فاضل مغربيّ، وُلد بظاهر "اسطبونة" سنة ٦٠٧ هـ. له كتب منها : الختام المفضوض في العروض، وأرجوزة في نكت القوافي، وأرجوزة في الفرائض. توفي سنة ٧٠٧ هـ. ينظر كتاب الأعلام للزركلي (٧/ ٣٣).

(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي أبو جعفر، محدّث، مؤرّخ ، من أبناء العرب الداخلين على الأندلس. انتهت إليه الرياسة بها في العربيّة ، ورواية الحديث، والتفسير، والأصول. وُلد في جيان سنة ٦٢٧ هـ ، وأقام ببالقة، فحدثت له فيها شؤون، فغادر إلى غرناطة، وأكمل ما شرح فيه من مصنّفاته. توفي سنة ٧٠٨ هـ. ينظر كتاب الأعلام للزركلي (١/ ٨٦).

(٣) هو محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الأموي الشريسي الشهير بالخراز : عالم بالقراءات من أهل فاس، أصله من شريس له كتب منها : مورد الظمئان في رسم أحرف القرءان وشرح على أرجوزة الدرر اللوامع لابن بري. توفي بفاس سنة ٧١٨ هجرية. ينظر الأعلام للزركلي(٧/ ٣٣).

(٤) ينظر القصد النافع لبغية الناشئ والبارع ص ٣٣.

(٥) هو مسعود بن محمد جَمّوع السجلماسي الأصل، الفاسي الدار، أبو الفضل، أبو سرحان. مقرئ ، محدّث، نحويّ، فقيه، صوفيّ أديب، من العلماء بالسيرة النبويّة، ومن فقهاء المالكية. كان عاكفاً على التدريس والتأليف والنسخ، وكان ذا خط جيّد. له نفائس الدرر في أخبار سيّد البشر، والدرّة المضيئة من خبر سيّد الخليقة، وله تآليف في القراءة والرسم، وحواش على الألفية، وكفاية التحصيل في شرح التفصيل في القراءات العشر، وشرح على المقدّمة الأجرومية وغير ذلك. توفي ١١١٩ هـ. ينظر الأعلام للزركلي (٧/ ٢٢٠)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٨٥٠).

الفرضيّ»[1]، وقول الحافظ محمد شعيب المجّاصي[2] بأنّه: «الفقيه المقرئ الأصولي المحقّق، صاحب الكلام البديع، والخطّ الرفيع، النحويّ الأديب، الأريب الضابط»[3]، وقول أبي العباس الونشريسي[4]: «الفقيه الأجلّ، الطالب النبيه الكاتب الأبدع الوجيه: أبو الحسن عليّ بن محمّد الشهير بابن برّي»[5]، وقول العلامة المارغني: «العالم الكامل، القارئ المحقّق، المقرئ المدقّق، ذي العلوم الرائقة، والمصنّفات الفائقة: أبي الحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن محمد بن الحسين الرباطي المشهور بابن برّي»[6]. وقد كان متضلّعاً في صناعة التوثيق، إذ وصل به الأمر في هذا المجال إلى التصنيف والتأليف فيه.

ولي مناصب عالية في الدولة، حيث اشتغل في دار الخلافة، وذلك بعد أن ألحقه السلطان أبو سعيد المريني، بديوانه بفاس سنة ٧٢٤ هـ، وجعله كاتب ولده ووليّ عهده ومعلّمه، وكذلك تولى القضاء بمدينته تازة.

---

(١) ينظر شرح الدرر للمنتوري (١/ ١٩).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن شعيب بن عبد الواحد بن الحجاج المجّاصي اليصليتني من شراح الدرر اللوامع، توفي أواسط القرن الثامن الهجري. ينظر القراء والقراءات بالمغرب ص٤٥.

(٣) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (١/ ١٩).

(٤) هو أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي التلمساني، أبو العباس : فقيه مالكيّ. أخذ عن علماء تلمسان، ونقمت عليه حكومتها أمراً، فانتهبت داره، وفرّ إلى فاس سنة ٨٧٣ هـ، فتوطّنها إلى أن مات سنة ٩١٤. من كتبه : إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، والمعيار المعرّب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس، والقواعد في فقه المالكية وغيرها. ينظر الأعلام للزركلي (١/ ٢٦٩).

(٥) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (١/ ١٩).

(٦) النجوم الطوالع ص٣.

وقد ترك أبو الحسن ابن بري تراثا دالا على تضلعه وتمكنه من ناصية العلوم منها:

- اختصار شرح الإيضاح لابن أبي الربيع الاشبيلي السبتي.
- شرح على التهذيب في اختصار المدونة لأبي سعيد البراذعي لكنه لم يكمله.
- وشرح العروض لمحمد بن عليّ الأنصاري المعروف بابن السقاط.
- وشرح الوثائق لإبراهيم بن يحيى الأوسيّ الغرناطي.
- وله تأليف آخر مختصر في الوثائق.
- أرجوزة الدرر اللوامع التي نحن بصدد تحريرها.

توفي رحمه الله تعالى بتازة سنة: ٧٣١هـ، كما نقل التنبكتي عن الشيخ ابن أطاع الله، وكذا ابن القاضي في شرحه لأرجوزته، وفي الأعلام للزركلي: أنه توفي: ٧٣٠ هـ وهو قول العلامة مسعود جموع في شرحه على الدرر.

باب البسملة بين السورتين

قال الناظم :

قالون بين السورتين بسملا ... وورش الوجهان عنه نقلا
واسكت يسيرا تحظ بالصواب ... أوْ صِلْ لَّه مبيّنَ الإعراب

أخبر الناظم في البيت الأوّل أنّ قالون يفصل بين السورتين بالبسملة وجهاً واحداً، وأنّ لورشٍ الوجهين وهما: الفصل بين السورتين بالبسملة كقالون، وترك الفصل بالبسملة، ثمّ ذكر في البيت الثاني كيفيتين في ترك الفصل: الأولى: أن يسكت القارئ له سكتاً يسيراً من غير تنفّس. الثانية: أن يصل السورة بالسورة مع تبيين الإعراب، وبالتالي يكون لورش على قول الناظم ثلاثة أوجه: البسملة، والسكت، والوصل من غير بسملة.

فأمّا البسملة فإنّها غير ثابتة عن الداني رواية، وإنّما نقلها حكاية عن أبي غانم[1] فقال الداني: "واختلف عن ورش عنه في ذلك، فقرأت له من طريق أبي يعقوب على ابن خاقان، وأبي الفتح[2]، وأبي الحسن وغيرهم من قراءتهم بالأسانيد المذكورة بغير تسمية بين السور في جميع القرءان، وعلى ذلك عامّة

(١) هو المظفر بن أحمد بن حمدان أبو غانم المصري ، مقرئ جليل نحوي ضابط. توفي سنة ٣٣٣ هـ. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٠١).

(٢) قد صحّ الفصل بالبسملة عن أبي الفتح من رواية ابن الفحام عن عبد الباقي عنه من طريق ابن هلال. (ينظر التجريد ص ١٨٣).

أهل الأداء من شيوخ المصريّين الآخذين برواية الأزرق." ثمّ قال :"وقد كان أبو غانم المظفر بن أحمد بن أحمد بن حمدان يخالف جماعتهم فيختار الفصل بالتسمية استحساناً منه من غير رواية رواها ولا أداء نقله"[1]. وعليه يتّضح أنّ البسملة، وإن صحّت عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش، فإنّها لا تصح رواية عن الداني عنه، ولم يقرأ بذلك على شيوخه الثلاثة، وظاهر النظم على تضعيف وجه البسملة بقوله:

واسكت يسيراً تحظ بالصواب أو صل له مبيّن الإعراب

فقوله (تحظ بالصواب) راجعة إلى السكت والوصل كما ذكر الشرّاح مما يدلّ أنّ الآخذ بالبسملة لن يحظى بالصواب. ولم أجد في أقوال شراح النظم إشارة إلى تضعيف وجه البسملة، بل عباراتهم تدلّ على إقرارهم لها كوجه صحيح، وهذا خلاف ظاهر النظم وأقوال الداني، فعلى كلّ قد اتّضح بالدليل أنّ البسملة لا تصحّ رواية عن الداني لورش من طريق أبي يعقوب.

وأمّا الوصل فقد ذكره الداني على غير المشهور والمختار[2]. قال المنتوري: "قال الداني في إيجاز البيان: ولأهل الأداء في مذهب من ترك التسمية مذهبان: أحدهما: أن توصل السورة بالسورة، ويُبيّن إعرابها من غير سكت بين السورتين، لعلْم الناس بانقضاء السور وابتدائهنّ، وهذا

(١) جامع البيان (١/ ١٦٢).

(٢) هي رواية ابن الفحام عن عبد الباقي عن أبي الفتح شيخ الداني من طريق أبي عدي. (ينظر التجريد ص ١٨٣).

مذهب رُوي لنا عن ابن مجاهد[1]، وغيره من أهل الأداء. والمذهب الآخر: أن يسكت بينهما سكتة لطيفة من غير قطع، ليؤذن بذلك بانقضاء السور وابتدائهنّ، فيكون ذلك عوضاً من الفصل بينهنّ، وعلى هذا أكثر شيوخنا، والجلّة من المتصدّرين"[2].

وأمّا السكت فهو مذهب أكثر شيوخ الداني كأبي الحسن[3]، وابن خاقان[4]، وأحد روايات أبي الفتح[5]. قال ابن الجزري: «وبه قرأ الداني على جميع شيوخه»[6]، وهو الذي اختاره الداني للأداء وللإقراء، والاختيار خلاف التخيير، فالأوّل كناية على إعماله والاقتصار عليه في الأداء والإقراء، خلافاً للثاني فهو كناية عن إعمال الوجهين جميعاً. وقد نصّ الداني على اختياره لوجه السكت فقال في التيسير: «ويُختارُ في مذهب ورش، وأبي عمرو، وابن عامر[7]: السكتُ بين السورتين من غير قطع»[8].

---

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة. توفي سنة ٣٢٤ه. ينظر غاية النهاية (١/ ١٣٩).

(٢) شرح الدرر للمتوري (١/ ١٠٥).

(٣) ينظر التذكرة (١/ ٦٤).

(٤) ذكر الداني في التعريف أنّه قرأ بالبسملة على ابن خاقان في الأربع الزهر، وهذا يدلّ أنّ مذهبه بين السورتين هو السكت، إذ من المعلوم أنّ من سكت بين السورتين بسمل في الأربع الزهر لقول ابن الجزري في الطيّبة: "واختير للساكت في (ويل) و(لا) بسملة".

(٥) هي رواية ابن بلّيمة عن عبد الباقي عن أبي الفتح. ينظر: تلخيص العبارات ص٢٢، والنشر(١/ ٢٦١).

(٦) النشر(١/ ٢٦١).

(٧) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي أحد القراء السبعة توفي سنة ١١٨ هـ. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٢٣)

(٨) التيسير (ص١٢٤).

قال المنتوري: «قال الداني في كتاب رواية ورش من طريق المصريين[1]: والمختار السكت على آخر السورة، والابتداء بالثانية من غير قطع شديد، وقال في التمهيد[2]: وهو مذهب أكثر شيوخنا، وهو اختيار الحذّاق من أهل هذه الصنعة، وقال في إيجاز البيان[3]: وعلى هذا المذهب أكثر شيوخنا، والجلّة من المتصدّرين، وهو الذي أختار، وقال في التلخيص[4]: وهو الاختيار، وقال في إرشاد المتمسكين[5]: والذي أختار في مذهب أبي يعقوب، أن يسكت القارئ على آخر السورة، من غير وصل ولا فصل"[6].

قلتُ: وعلى ما سبق نخلصّ أنّ البسملة لم ترد عن الداني بالرواية عن الشيوخ وإنّما ذكرها على الحكاية، والوصل ثابت عن الداني على غير المشهور والمختار، والسكت هو الثابت عنه بالرواية عن أكثر شيوخه وهو

(١) قال العلامة الدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله : "ليس له ذكر في الفهرست المنشور، ولا في المصادر والفهارس المشرقية، ولا عند أحد من الباحثين فيما وقفت عليه، هذا مع شهرته، ووفرة النقل عنه عند شراح الدرر وغيرهم"(معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ص٥١).

(٢) هو كتاب التمهيد في قراءة نافع. ينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ص٣٧.

(٣) هو كتاب إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل. ينظر : معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ص٢٢.

(٤) هو كتاب التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحمن. ينظر معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ص٣٦.

(٥) قال العلامة عبد الهادي حميتو: "لا ذكر لهذا الكتاب في الفهرست المطبوع، ولا في كتاب أعلمه من كتب أهل المشرق في الطبقات، ولا غيرها، ولا سماه أو عدّه أحد من الباحثين في تراث أبي عمرو مع شهرته في كتب أهل المغرب ووفرة النقل عنه عند شراح الدرر النوامع لابن بري"(معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ص١٥).

(٦) شرح الدرر للمنتوري (١/١٠٨).

المختار عنده، لأجل ذلك اقتصر له صاحب النشر على السكت، ولم يذكر له الوصل والبسملة[1].

تنبيه: لم يذكر الناظم الوجه المختار على ما ذكر المنتوري مع أنّ الناظم ترجم للباب بقوله:

القول في استعمال لفظ البسملة والسكت والمختار عند النقله

قال المنتوري: «لكن نسي ذكره –أي نسي ذكر الوجه المختار– وقيل في ذلك – أي استدراكاً على الناظم– :

ولكِنِ السَّكْتُ هو المُخْتَارُ نَصَّ عَلَيْهِ جِلَّةٌ أَخْيَارُ»[2]

وكلام المنتوري فيه نظر لأنّ الظاهر من عبارة الناظم : (واسكت يسيراً تحظ بالصواب) هو تقييد للصواب بوجه السكت دون الوصل، وبذلك يُزال الإشكال من ناحيتين: الأولى: موافقة الناظم لأقوال الداني بخلاف ما إذا كان الصواب في السكت والوصل جميعاً. الثانية: أن يكون الناظم بذلك ذاكراً للوجه المختار المترجم له في أوّل الباب بتخصيصه الصواب بالسكت دون الوصل. ويؤيّد هذا التخصيص قول المجاصي: «قوله (واسكت يسيراً) أي اجعل سكتة بين السورتين بدلاً من البسملة. وهو مذهب أبي يعقوب الأزرق عن ورش وهو المشهور، ويسيراً نعت لمصدر محذوف أي سكتاً يسيراً وحدّه دون تنفّس. قوله (تحظ بالصواب) أي تقرب للصواب،

(١) ينظر النشر (١/ ٢٦١).

(٢) شرح الدرر للمنتوري (١/ ١٠٨).

والباء بمعنى اللام أو تفوز بالصواب. قوله (الصواب) أي الصواب في القول [والفعل] واتّباع الرواية المشهورة» انتهى كلامه[1]. قلت : فوَصَفَ السكت بأنّه المشهور ثمّ فسّر الصواب بأنّه في اتّباع الرواية المشهورة، وأما الخرّاز والمنتوري وغيرهما فحملوا قول الناظم (تحظ بالصواب) على السكت والوصل جميعاً، وكلا التفسيرين محتمل ولكنّي أميل إلى كلام المجاصي، لأنّه هو الأقرب إلى أقوال الداني، ولأنّه من الشراح الذين لازموا الناظم كثيراً وتلقّوا عنه النظم قراءة وتفهّماً ودراية ورواية. قال المجاصي: «وبعد قراءتها على مؤلفها زمانا سماعا وأداء، ورواية، وتفهما وشرحا لمعانيها، نفعه الله [بالعلوم] وكتب لي بذلك رسالة عنها، حرفا حرفا، وترددت إليه مرارا فيما أشكل عليّ منها، وكان مقربا منا، ومصلاّه معنا برباط مدينة تازا»[2]. **وعليه فأنّ السكت هو الذي ينبغي أن يُقتصر عليه من طريق الداني في رواية أبي يعقوب عن ورش، إذ هو الذي صوّبه الناظم على ما يظهر من عبارته.**

(١) شرح الدرر للمجاصي (مخطوط رقم ٣٥٤٦ الصفحة ٥٦، و٥٧)

(٢) شرح الدرر للمجاصي (مخطوط رقم ٣٥٤٦ الصحفة ٤، و٥)

باب ميم الجمع

قال الناظم:

وكلهـــا ســـكنها قـــالون ما لم يكـن مـن بعـدها سـكون

أشار الناظم إلى أنّ مذهب قالون هو الإسكان في ميم الجمع وجهاً واحداً، خلافاً لورشٍ الذي يَصِلُها إذا وقعت قبل همزة القطع كما ذكر في البيت الذي قبله. قال الداني في التيسير: «ابن كثير[1]، وقالون بخلف عنه: يضمّان الميم التي للجمع ويصلانها بواو مع الهمزة وغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(البقرة:٦)، وشبهه»[2]. قال المنتوري: «وقال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: اعلم أنّ قالون كان يُخيّر في ضمّ ميم الجمع ووصلها بواو، وفي إسكانها، وأقرأني فارس بن أحمد عن قراءته بضمّ الميم في جميع القرءان، وأقرأني أبو الحسن عن قراءته بإسكان الميم»[3].

---

(١) هو عبد الله بن كثير، أبو معبد المكي الداري، إمام أهل مكة في القراءة وأحد القراء السبع، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن السائب، ومجاهد بن جبر وغيرهم. توفي سنة ١٢٠ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٤٣-٤٤٥).

(٢) التيسير ص١٢٦.

(٣) شرح الدرر للمنتوري (١/ ١٣٤).

من خلال هذه الأقوال يتّضح ثبوت الوجهين جميعاً لقالون من طريق الداني:

الأوّل: الصلة سواء وقعت الميم قبل همزة أم لا. وبه قرأ على شيخه أبي الفتح، وهو طريق التيسير.

الثاني: الإسكان وبه قرأ على أبي الحسن.

وكان الأولى على الناظم أن يذكر له الوجهين، لا سيما وأنّ وجه الصلة هو الثابت في كتاب التيسير، ومع ذلك اقتصر الناظم على وجه الإسكان لشهرته. وهذا الصنيع لا حرج فيه في الجملة، لأنّ الناظم له أن يختار من مرويّات الداني بعضاً منها لولا أنّه أخذ بطريق التيسير في الكثير من الأوجه، ولم يأخذ بها في ميم الجمع مما يؤدّي إلى خلط بين رواية الداني عن أبي الحسن وبين روايته عن أبي الفتح، ودرءاً لهذا الخلط وجب الاستدراك على الناظم بإضافة وجه الصلة.

باب هاء الضمير

قال الناظم:

وصِلْ بطه الهَا لهُ من ياته ... على خلاف فيه عن رُوَاته

أي صل لقالون الهاء من ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾(طه:٧٥) في طه على خلاف عنه، أي اقرأ له بالوجهين. قال في التيسير: «قالون بخلاف عنه: ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾ باختلاس كسرة الهاء في الوصل»[1].

وقال في كتاب رواية أبي نشيط[2] على ما نقله عنه المنتوري: «واختُلِف علينا في صلة الهاء وترك صلتها، في قوله تعالى في طه: ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾، فأقرأني في ذلك أبو الفتح بالصلة، وأقرأنيه أبو الحسن بالاختلاس»[3]. قلت: وعليه فلا يصحّ وجه الاختلاس من طريق التيسير، لأنّ الداني لم يقرأ على أبي الفتح إلاّ بالصلة، وطريق أبي الفتح هو طريق التيسير كما هو معلوم.

---

(١) التيسير ص٣٦٤.

(٢) قال العلامة الدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله : "والكتاب لم أقف عليه عند أحد من الباحثين ، كما أنّه لم يذكر بهذا العنوان في الفهرست المنشور. وقد ذكره المنتوري ، ونقل عنه في باب البسملة من شرحه على الدرر اللوامع ، وفي كثير من أبواب الكتاب". ينظر معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ص٥٢.

(٣) شرح الدرر للمنتوري (١/ ١٥٨).

قال أبو الحسن بن غلبون: «وقرأ قالون ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِنًا﴾ بوصل الهاء بكسرة مختلسة، وأسكنها السوسيّ[1] ووصلها الباقون بياء»[2].

وعلى ما سبق يتّضح أنّ الوجهين صحيحان عن الداني: فالصلة من قراءته على أبي الفتح، والقصر أو الاختلاس من قراءته على أبي الحسن، مع التذكير بأنّه لا يصحّ من طريق التيسير إلاّ وجه الصلة.

(١) هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي أبو شعيب الرَّقِّيّ مقرئ ضابط محرر ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وهو من أجل أصحابه، مات سنة ٢٦١ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٣٢-٣٣٣).

(٢) التذكرة (٢/ ٤٣٢).

باب المدود

المسألة الأولى: في المدّ المتصل والمنفصل.

قال الناظم:

فنافع يشبع مدَّهُنَّهْ ... للساكن اللازم بعدهُنَّهْ
كمثل محياي مُسكّناً وما ... جاء كحَادَ والدوَابَ مُدْغَما
أو همزةٍ لبعدها والثّقل ... والخلف عن قالون في المنفصل
نحو بما أنزل أوما أخفى ... لعدم الهمزة حال الوقف

ذكر الناظم في البيتين الأوّلين الإشباع في المدّ اللازم، ثمّ ذكر المدّ المتصل والمنفصل بقوله: (أو همزة) أي وكذلك إذا وقع بعدهنّ همز فينبغي الإشباع أيضاً، لأنّ الناظم لم يُفرّق بين ما وقع السكون فيه بعد حروف المد واللين وبين ما وقع فيه الهمز بعدهنّ، فسوّى بين الجنسين في المرتبة. ثمّ ذكر الخلاف في المدّ المنفصل لقالون فأجاز له فيه القصر زيادة على الإشباع. فالحاصل من ظاهر كلام الناظم أنّ مقدار المد اللازم والمتصل والمنفصل لنافع هو الإشباع، وفي المدّ المنفصل القصر والإشباع جميعاً لقالون، وهذا القول فيه نظر، لأنّه خلاف مذهب الداني في مقدار المد المزيدي في الضربَيْن إذ مذهبه في ذلك هو فويق القصر. قال الداني في كتابه التيسير: «وأطولهم

مدًّا في الضربين جميعاً: ورش، وحمزة[1]، ودونهما عاصم[2]، ودونه ابن عامر والكسائي[3]، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نشيط، بخلاف عنه"[4]. وقال: "فإن كانت الهمزة أول كلمة، وحرف المد آخر كلمة أخرى، فإنهم يختلفون في زيادة التمكين لحروف المد هناك: فابن كثير وقالون بخلاف عنه، وأبو شعيب[5] وغيره عن اليزيدي[6] يقصرون حرف المد، فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلاّ به. وذلك نحو قوله، عزّ وجلّ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾(البقرة :٤)"[7]. وقال المنتوري نقلاً عن الداني: "وقال -أي الداني- في كتاب رواية أبي نشيط: "وأما إذا انفصلن عنهنّ في كلمتين، فاختُلف علينا في زيادة التمكين لحروف المدّ واللين في ذلك، فأقرأني أبو الفتح عن قراءته

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام الحبر أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم وقيل من صميمهم الزيات، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٦ ه. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٦١).

(٢) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود بفتح النون وضم الجيم أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الحناط بالمهملة والنون شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١٢٧ ه. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٤٦).

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الاسدي مولاهم، أحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩ ه. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٣٥).

(٤) التيسير ص١٤٧.

(٥) أبو شعيب هو السوسي، وقد تقدمت ترجمته ص٨.

(٦) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي، نحوي مقرئ ثقة علامة كبير، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو وهو الذي خلفه بالقيام بها، وأخذ أيضاً عن حمزة، وروى القراءة عنه أبو عمر الدوري وأبو شعيب السوسي وغيرهما. توفي سنة ٢٠٢ هـ. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٧٥-٣٧٧).

(٧) التيسير ص١٤٦.

بغير زيادة لتمكينهنّ، سِوى التمكين الذي لا يوصل إليهنّ إلاّ به. وأقرأني أبو الحسن عن قراءته بزيادة التمكين لهنّ، كالزيادة لهنّ في حال اتصالهنّ بالهمزات في كلمة سواء، من غير تمييز"[1]. وقال أبو الحسن ابن غلبون بعد ما ذكر أصحاب القصر في المد المنفصل: "وقرأ الباقون وقالون في رواية أبي نشيط وأبو عمرو في رواية الدوري[2]، بمد حروف المد واللين هذه، إذا وقعن قبل الهمزة في هذين الضربين حيث وقعاَ، مداً واحداً مشبعاً، غير أنّهم يتفاضلون في المدّ: فأشبعهم مداً ورش وحمزة، ثم عاصم دون مدِّهما قليلاً، ثم ابن عامر والكسائي دون مدّ عاصم قليلاً، ثم قالون وأبو عمرو دون مد ابن عامر والكسائي قليلاً"[3].

وقال ابن الجزري عند ذكره للمرتبة الثانية وهي فوق القصر قليلاً: «وهي في المنفصل عند صاحب التيسير لأبي عمرو من رواية الدوري وذلك قراءته على أبي الحسن وأبي القاسم الفارسي. ولقالون بخلاف عنه فيه. وبهذه المرتبة قرأ على أبي الحسن من طريق أبي نشيط»[4]. وقال عند

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ١٧٩)، وينظر المفردات للداني ص٨٨.

(٢) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن صهبان بن عدي بن صهبان ويقال أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الدوري إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه ثقة ثبت كبير ضابط أول من جمع القراءات. قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع، ويليم عن حمزة والكسائي واليزيدي وغيرهم. توفي سنة ٢٤٦ هجرية. غاية النهاية (١/ ٢٥٥-٢٥٦).

(٣) التذكرة (١/ ١٠٧).

(٤) النشر (١/ ٢٢٢).

ذكره لمرتبة القصر لقالون: «وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس ابن أحمد»[1].

قلتُ : فالذي يظهر من هذه الأقوال أنّ مقدار المدّ المتصل لقالون من طريق أبي نشيط هو فويق القصر أي ألف ونصف بمعنى ثلاث حركات، وأمّا المدّ المنفصل فله فيه القصر وفويقه. فالقصر هو من قراءة الداني على أبي الفتح (طريق التيسير)، وفويق القصر هو من قراءته على أبي الحسن بن غلبون، وهذا على مذهب من أخذ بالمراتب الخمسة في المنفصل أي القصر وفويقه والتوسط وفويقه والإشباع، وبالمراتب الأربعة في المتصل أي فويق القصر والتوسط وفويق التوسط والإشباع، وهو مذهب الداني الذي لا يجوز العدول عنه إلاّ لمن أخذ بالمرتبتين في المتصل وبالمراتب الثلاثة في المنفصل فيكون حينئذ مقدار المدّ المتصل لقالون على هذا المذهب هو التوسط، وفي المنفصل القصر والتوسط جميعاً كما صنع الإمام الشاطبيّ عليه رحمة الله وغيره. قال الداني في التيسير: "وهذا كلّه على التقريب من غير إفراط"[2]، وقوله في جامع البيان: "بل كلّ ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضّح حقيقته والحكاية تبيّن كيفيّته"[3]. وقال ابن الجزريّ: "ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب وأنه ما من مرتبة

(١) النشر (١/ ٣٢١).

(٢) التيسير ص١٤٧.

(٣) جامع البيان (١/ ٢٠٩).

ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط. والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض والمد المشبع من غير إفراط عرفاً. والتوسط بين ذلك. وهذه المراتب تجري في المنفصل ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كيفيته ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً"، قال : "(قلت) وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالباً وأعول عليه"[1]. أما ما جنح إليه الناظم من تطويل المتصل والمنفصل لقالون إلى مرتبة الإشباع فغير صحيح، لكونه خلاف المذهبين المذكورين آنفا، إذ مرتبة فويق القصر لا ترتقي إلاّ إلى مرتبة التوسط ، ولا يمكنها الارتقاء إلى مرتبة الإشباع.

الخلاصة :

نخلصّ مما سبق أنّ الوجهين صحيحان لقالون في المنفصل على كلّ من المذهبين في تقدير مراتب المدود، أي القصر والتوسط على مذهب من أخذ بالمراتب الثلاث في المنفصل كالشاطبي، أو القصر وفويقه على مذهب من أخذ بالمراتب الخمس كالداني. فالقصر من رواية الداني عن أبي الفتح،

(١) النشر (١/ ٣٣٣).

والتوسط أو فويقه بحسب المذهب هو من روايته عن أبي الحسن. وأمّا المدّ المتصل فيكون بالتوسط لمن أخذ بالمرتبتين كالشاطبي أو بفويق القصر لمن أخذ بالمراتب الأربع كالداني. وأمّا الإشباع في النوعين على ما ذكر الناظم فلا يصحّ من طريق هذا النظم لقالون.

المسألة الثانية: في مدّ البدل

قال الناظم:

وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر وعن ورش توسطٌ ثبت

قوله: (بعدها) أي إذا وقعت الحروف المدية الثلاثة بعد الهمزة خلافا للمد المتصل والمنفصل الذَيْنِ وقع فيهما حرف المدّ قبل الهمزة. قوله: (ثبتت) أي كانت الهمزة فيه محققة نحو ﴿ءَامِنُوا۟﴾(البقرة:٩ وغيرها)، و﴿وَجَآءُوٓ﴾(يوسف:١٦). قوله: (أو تغيّرت): والتغيّر يكون بالتسهيل نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(الأعراف:١٢٣) و(طه:٧١) و(الشعراء:٤٩)، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾(الزخرف:٥٨)، أو بالنقل نحو ﴿مَنِ ٱمَنَ﴾(البقرة: ١٧٧ وغيرها)، و﴿ٱلْءَاخِرِ﴾(البقرة:١٧٧ وغيرها)، أو بالإبدال نحو ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾(الشعراء:٤). قوله: (فاقصر) أي اقرأ بالقصر لورش ولقالون. قوله: (وعن ورش توسط ثبت) أي جاز لورش التوسط إضافة إلى القصر. فأمّا القصر فهو من قراءة الداني على أبي الحسن ابن غلبون. قال الداني: «وقرأت على أبي الحسن بن غلبون في روايته بالإسناد المتقدّم بغير زيادة تمكين لحرف المدّ فيما تقدّم سألته عن زيادة التمكين وإشباع المدّ، فأنكره بعد

جوازه»[1].قال أبو الحسن بن غلبون في التذكرة: «لأنّ إشباع المد في هذا كلّه مَضْغٌ ولَوْك وانتهار وتشديد، وليس بأفصح اللغات وأمضاها»[2]. قلتُ: وهذا المنع لا يختصّ بالإشباع فقط بل يختصّ بالتوسط أيضاً. قال الداني: «سألته عن زيادة التمكين، وإشباع المدّ فأنكره بعد جوازه»[3]. قال الشاطبيّ:

وعاداً الاولى وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقوّلا

وأمّا التوسط فهو من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح، وهو ظاهر التيسير بقوله: «فان أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة، على مقدار التحقيق»[4]. قال المالقي في شرحه على التيسير: «ومنهم من أخذ فيه بتمكين وسط، وهو دون المدّ الذي قبل الهمزة وهو مذهبه في التيسير وغيره، وقرأ به على أبي القاسم وأبي الفتح»[5]. ولم ينقل ابن الجزريّ عن الداني من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح إلاّ التوسط كما يظهر في النشر حيث نقل القصر عنه من قراءته على أبي الحسن، والتمكين من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح، وخصّ التمكينْ من طريقه بالتوسط لا غير[6]. وقد

(١) جامع البيان (١/ ٢١٩).

(٢) التذكرة (١/ ١٠٨).

(٣) جامع البيان (١/ ٢١٩).

(٤) التيسير ص١٤٨.

(٥) الدر النثير (١/ ٣١١).

(٦) ينظر النشر (١/ ٣٣٩).

نقل بعض المتأخرين الطول عن الداني عن أبي الفتح من طريق جامع البيان، وهو القسطلاني[1] في لطائف الإشارات. قال الأزميري[2] في بدائع البرهان:«وهو -أي الطول- مذهب فارس بن أحمد على ما في لطائف الإشارات، وكذا يظهر من جامع البيان»[3]. قال المتولي[4]: «وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان على ما في اللطائف، ويظهر من جامع البيان على ما في البدائع»[5]. قلتُ: الظاهر من كلام الأزميري اختصاص وجه الطول بطريق الداني عن أبي الفتح دون ابن خاقان، وهو مذهب الشيخ سلطان المزاحي[6] كما يظهر في رسالته المشهورة[7]. وسبب تخصصيهم الطول للداني

(١) هو أحمد بن محمد ، الشيخ الإمام العلامة أبو العباس، شهاب الدين القسطلاني المصري ثم القاهري الشافعي صاحب لطائف الإشارات لفنون القراءات وغيرها من المؤلفات الحافلة، توفي سنة ٩٢٣ للهجرة. ينظر الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة تأليف الشيخ محمد الغزي (١/ ١٢٨).

(٢) هو مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الأزميري الرومي الحنفي نزيل مصر المتوفي بها سنة ١١٥٥ للهجرة، من أنفس تصانيفه في القراءات : "بدائع البرهان على عمدة العرفان في القراءات". يُنظر : هدية العارفين (٢/ ٤٤٥).

(٣) ينظر بدائع البرهان ص١٣.

(٤) هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان الشهير بالمتولي عالم كبير وبحر في علوم القرءان بلا نظير، غاية في التدقيق، نهاية في التحقيق له زهاء الأربعين مصنفاً في القراءات وغيرها من علوم القرءان كالتجويد والرسم والضبط والفواصل أبرزها "الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير"، توفي سنة ١٣١٣ هجرية. (هداية القارئ ٢/ ٦٩٨-٧٠٢)، وكتاب : الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات ص٨٢.

(٥) الروض النضير ص٢٣٤.

(٦) هو سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل أبو العزائم المزاحي نسبة إلى مزاح قرية بمصر، المقرئ الأزهري الشافعي، قرأ بالروايات على الشيخ الإمام المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضالي، توفي بالقاهرة سنة ١٠٧٥ هجرية. ينظر هداية القارئ (٢/ ٦٤٧).

(٧) هي رسالة الشيخ سلطان مزاحي في أجوبة المسائل العشرين.

من طريق أبي الفتح دون ابن خاقان كون عبارة الداني في التيسير صريحة على التوسط، وطريق التيسير هو نفسه طريق ابن خاقان، فلم يبق للطول مجال إلاّ من طريق أبي الفتح. واستدلّ هؤلاء على صحّة الطول بقول الداني في جامع البيان: «فروى أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه أداءً تمكينهنّ تمكيناً وسطاً بزيادة يسيرة، وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا الطريق في تمطيطهنّ مع تأخّر الهمزة في المتصل والمنفصل مطابقة لمذهبه في التحقيق، وتحكمها المشافهة»[1]، ففهموا من هذا النصّ أنّ تمكين البدل عند الداني هو كتمكينه عند تأخّر الهمزة عن المدّ في المتصل والمنفصل، وهذا الفهم غير سديد، لأنّ الداني تحدّث عن الزيادة ولم يتحدّث عن المد، فذكر في التيسير الزيادة المتوسطة ثمّ فسّرها في جامع البيان بأنّها زيادة يسيرة ثمّ حدّد مقدار تلك الزيادة بأنّها تعدل الزيادة التي تُزاد في المدّ المتصل والمنفصل لورش على مذهبه في التحقيق، ولا شكّ أنّ هذه الزيادة تقدّر بألف، فكذلك تمكين البدل يكون بزيادة ألف، إذ لو أراد الإشباع لما قال: «تمكيناً وسطاً بزيادة يسيرة» ولنقل الخلاف في مقدار التمكين بين الشيخَيْن، فدلّ ذلك أنّ مقدار التمكين هو التوسط لا غير، وأنّ قراءته على الشيخين هي كذلك، بل أنكر الداني إشباع البدل بقوله: «وقد وقعتُ في هذه الرواية التي قرأنا على ابن خاقان وفارس ابن أحمد إلى جماعة لم يتحقّق معرفتهم، ولا استكملت درايتهم فأفرطوا في إشباع التمكين إفراطاً أخرجوه بذلك عن حدّه

(١) جامع البيان (١/ ٢١٧).

ووزنه»[1]. قلت: وقد حمل ذلك الإمام الشاطبيّ على تضعيف طول البدل بقوله: (وقد يُروى لورش مطوّلا) إذ لو كان الطول صحيحاً عن الداني لما ضعّفه. وقد ذهب الإمام القيجاطي ومن تبعه كالمنتوري إلى أنّ الصحيح في مذهب الداني هو الإشباع لا غير، وخطّئوا الآخذين بالتوسط من طريق الداني وغيره، بحجّة أنّ رواية ورش تقتضي التحقيق والتمطيط، وأنّه متى وُجد السبيل إلى تمطيط حروف المد لم يعدل عن ذلك إلى غيره[2]، وقد نسِي هؤلاء الأئمّة أنّ القصر في البدل صحيح عن الداني من قراءته على أبي الحسن، وأنّ مقدار التمكين في اللين المهموز في نحو ﴿شَيْءٍ﴾(البقرة: ٢٠ وغيرها) هو التوسط مع أنّ رواية ورش تقتضي التحقيق والتمطيط الموجب للإشباع، ولم يرد الإشباع في نحو ﴿شَيْءٍ﴾ عن الداني. وقد صحّ التوسط في البدل عن غير الداني كابن بلّيمة، والأهوازي[3]، والشاطبي، والصفراوي[4] وغيرهم، وبالتالي فإنّه صحيح من جهة الرواية عن الداني وغيره، ومشهور عند

(١) جامع البيان (١/ ٢٢١).

(٢) ينظر شرح الدرر للمنتوري (١/ ١٩٩).

(٣) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو علي الأهوازي صاحب المؤلّفات، وشيخ القراء في عصره، وأعلى من بقي في الدنيا إسناداً إمام كبير محدّث، توفي سنة ٤٤٦ هجرية بدمشق. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٢٢).

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن حسين بن حفص أبو القاسم الصفراوي نسبة إلى واد الصفراء بالحجاز، ثم الاسكندري، الأستاذ المقرئ المكثر مؤلّف كتاب الإعلان وغيره، كان إماماً كبيراً مفتياً على مذهب الإمام مالك، انتهت إليه رئاسة العلم ببلده، توفي سنة ٦٣٦ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٧٣).

الأئمّة فلا وجه لمنعه بل هو الذي ينبغي أن يُقتصر عليه من طريق الداني من روايته عن ابن خاقان وأبي الفتح.

المسألة الثالثة: في ﴿يُؤَاخِذُ﴾:

قال الناظم:

وفي يواخـــذ الخـــلافُ وقعـــا وعـــــاداً الأُولى وآلان معـــــا

أشار الناظم إلى الخلاف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ حيث ما وقعت وكيف ما جاءت، وكذا ﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾(النجم:٥٠)، وموضعي ﴿ءَآلَـٰنَ﴾(يونس:٥١، و٩١). فأما ﴿يُؤَاخِذُ﴾، فقد نقل المنتوري عن الداني الإجماع على ترك التمكين حيث قال: «أمّا ﴿يُؤَاخِذُ﴾، فلا خلاف في قصره، نصّ على ذلك الداني في جامع البيان، والتلخيص، وكتاب رواية ورش من طريق المصريّين. وقال في إيجاز البيان: وأجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾(البقرة:٢٢٥)، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾(البقرة:٢٨٦)، و﴿لَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾(فاطر:٤٥) حيث وقع، وإنّما ذكر الناظم في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ الخلاف والله أعلم اعتماداً منه على قول الشاطبيّ في قصيدته:

..... وبعضـــــهم يؤاخـــذكم آلان مســـتفهماً تـــلا

فذكر قصر هذا الموضع عن بعضهم، فدلّ ذلك على أنّ فيه خلافاً كالمواضع الأُخر، وليس فيه خلاف، بل قصْره إجماع كما تقدّم، ولعلّ الشاطبيّ رحمه الله لمّا

رأى الداني لم يذكره في التيسير، وذكره في غيره، ظنّ أنّ فيه الخلاف فذكره، والله أعلم»[1]. وقال ابن الجزريّ: «وقد اتفق أصحاب المد في هذا الباب عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين فالكلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيف وقعت نحو: ﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ﴾، و﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾. نص على استثنائها المهدوي[2]، وابن سفيان[3]، ومكي[4]، وابن شريح[5]، وكل من صرح بمد المغير بالبدل، وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكأن الشاطبي رحمه الله ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال: (وبعضهم يؤاخذكم) أي وبعض رواة المد قصر (يؤاخذ) وليس كذلك فإن رواة المد

(١) شرح الدرر للمتوري (١/ ٢١٥، و٢١٦).

(٢) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدوي نسبة إلى المهدية بالمغرب، أستاذ مشهور صاحب كتاب الهداية، رحل وقرأ على بن سفيان وغيره. توفي سنة ٤٣٠ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٩٢).

(٣) هو محمد بن سفيان أبو عبد الله القيرواني الفقيه المالكي صاحب كتاب الهادي، أستاذ حاذق، كان ذا فهم وحفظ وستر وعفاف، توفي بالمدينة النبوية سنة ٤١٥ هجرية. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٤٧).

(٤) هو مكي بن أبي طالب بن حيوس بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي. إمام علامة محقق عارف أستاذ القراء و المجوّدين. قرأ القراءات بمصر على أبي الطيّب عند المنعم بن غلبون وابنه طاهر، وقرأ ورش على أبي عدي عبد العزيز، وسمع من أبي بكر بن علي الأذفوي. من أبرز مؤلفاته التبصرة في القراءات، و الكشف عليه، والموجز في القراءات، والرعاية وغيرها. توفي سنة ٤٣٧ للهجرة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٠).

(٥) هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن عبد الله بن شريح، أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي الأستاذ المحقق مؤلف كتاب الكافي والتذكير. مات في شوال سنة ٤٧٦ هجرية. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٥٣).

مجمعون على استثناء (يؤاخذ) فلا خلاف في قصره. قال الداني في إيجازه أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله ﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ﴾، و﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ حيث وقع»[1].

المسألة الرابعة: في ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾:

وأما ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾(النجم:٥٠) فلم يستثنها الداني في التيسير، واستثناها في جامع البيان، ونقل الخلاف فيها في كتابه: رواية ورش من طريق المصريين. قال الداني في جامع البيان: «إلاّ قوله ﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾(البقرة:٢٢٥)، و﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾(البقرة:٢٨٦)، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾(فاطر:٤٥) حيث وقع، وقوله ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾(يونس:٥١، و٩١) في الموضعين في يونس، و﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ في (والنجم) فإنّه لم يزد في تمكين المدّ في هذه الستّة الأحرف مع عدم الهمز لفظاً"[2]. وقد نقل المنتوري عن الداني الخلاف في ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾، و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ فقال: "وقال -أي الداني- في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: وأما قوله ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في الموضعين، و﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾، فإنّي آخذ له بزيادة التمكين وتركه"[3]. قلتُ: بهذه الأقوال يتّضح الفرق بين باب ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وبين ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ و﴿عَاداً

(١) النشر (١/ ٣٤٠).

(٢) جامع البيان (١/ ٢١٧).

(٣) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢١٨).

﴿ٱلأُولَىٰ﴾، ففي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ لم ينقل الداني الخلاف فيها، وإنّما هو استنباط للمتأخّرين من ظاهر التيسير وجامع البيان، بخلاف ﴿ءَالَٓ﴾ و﴿عَادًا ٱلأُولَىٰ﴾ فإنّ الخلاف منقول عن الداني فيهما كما يظهر صريحاً من كلامه، ويتّضح أيضاً أنّ الداني لم يذكر عزواً للوجهين في ﴿عَادًا ٱلأُولَىٰ﴾ عن شيوخه. فإن أخذنا بظاهر التيسير والتعريف اقتصرنا على التمكين لأنّ الداني لم يذكر فيهما استثناءً، وروايته في الكتابين هي عن ابن خاقان، فتكون روايته عنه بالتمكين، وإن أخذنا بظاهر الجامع اقتصرنا على القصر من جميع طرق الداني لأنّ الداني أسند الرواية في جامعه عن شيوخه الثلاثة، فَظَهر التعارض في النقل. والذي ظهر لي بعد النظر والتأمّل أنّ مذهب ابن خاقان وأبي الفتح هو التمكين لا غير لعدّة أسباب:

أوّلاً: الأصل هو التمكين، والقصر يحتاج إلى نصٍ وعزوٍ لتحرير المسألة، ولم ينقل الداني عن الشيخين القصر، ولم يذكر قراءته عليهما به، بل نقل ابن الباذش عن الداني ما يدلّ أنّ مذهب الشيخين هو التمكين. قال ابن الباذش: «قال -أي الداني-: وكان شيخانا أبو القاسم وأبو الفتح لا يعيبان التمكين في ذلك إلاّ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾(البقرة:٤٧) فلا خلاف أنّه مقصور»[1]. قلتُ: هذا دليلٌ على أنّ ﴿عَادًا ٱلأُولَىٰ﴾ ممكّنة عندهما.

ثانياً: عبارة الداني في التلخيص تدلّ على أنّه استند إلى بعض أقوال الأئمّة في أخذه بوجه القصر لا على أساس ما رواه عن شيوخه. قال المنتوري:

(١) الإقناع (١/ ٤٧٢).

«وقال الداني في التلخيص: وزاد بعضهم -أي في الاستثناء- ثلاثة أحرف: ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ في الموضعين في يونس، و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في (والنجم)، فلم يزيدوا في تمكين الألف والواو فيهنّ. وقال في إيجاز البيان نحوه»[1].

ثالثاً: اقتصاره في التيسير والتعريف على التمكين يدلّ على أنّ روايته عن ابن خاقان هي كذلك لأنّه أسند الرواية في الكتابين عنه.

رابعاً: لم ينقل ابن بليمة في تلخيص العبارات[2]، ولا ابن الفحام في التجريد[3] عن عبد الباقي عن أبي الفتح استثناءً لـ: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، وهذا يدلّ على أنّ مذهب أبي الفتح هو التمكين.

وعلى أساس ما نقله ابن الباذش عن الداني والقرائن الذي تعضدها، اتّضح أنّ التمكين هو الأصحّ والأرجح في الرواية عن الداني من طريقي ابن خاقان وأبي الفتح، ولا أخطّئ من أخذ له بوجه القصر عملاً بعموم النصوص.

المسألة الخامسة في ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ :

١ـ الخلاف في الألف الأولى :

وهي الهمزة الوصليّة التي يدور الخلاف فيها عند القراء بين إبدالها ألفاً

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢١٨).

(٢) انظر تلخيص العبارات ص٢٦.

(٣) انظر التجريد ص١٣٧.

وبين تسهيلها بين بين، والإبدال يكون مع الإشباع اعتباراً بالأصل أو يكون مع القصر اعتباراً بالحركة العارضة للنقل لمن كان مذهبه النقل. وكذلك اختلفوا فيها من حيث لزوم الإبدال أو جوازه، فمن رآه لازماً ألحقه بباب ﴿ءَامَنَ﴾(البقرة:٢٨٥) إن اعتدّ بالعارض، وإلاّ أشبع المدّ تقديماً للأقوى إن اعتدّ بالأصل لأنّ إعمال التوسط والقصر في همزة الوصل المبدلة كان لأجل الاعتداد بالعارض، بخلاف ما إذا اعتددنا بالأصل وهو سكون اللام قبل النقل للزم الإشباع ولامتنع التوسط والقصر عملاً بأقوى السببين، ومن رأى الإبدال جائزاً أشبع المد وألحقه بباب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(البقرة:٦) إن اعتدّ بالأصل، وإلاّ قصره وألحقه بباب ﴿ءَالِدٌ﴾(هود:٧٢) إن اعتدّ بالعارض. قال ابن الجزريّ : «وقد اختُلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى وفي تسهيلها بين بين، فمنهم من رأى إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً، وسيأتي تحقيقه في باب الهمزتين من كلمة، فعلى القول بلزوم البدل يلتحق بباب المد الواقع بعد همز ويصير حكمها حكم ﴿ءَامَنَ﴾ فيجري فيها للأزرق المد والتوسط والقصر، وعلى القول الآخر بجواز البدل يلتحق باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَالِدٌ﴾ للأزرق عن ورش فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقصر مثل ﴿ءَالِدٌ﴾ وعدم الاعتداد به فيمد كـ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ولا يكون من باب ﴿ءَامَنَ﴾ وشبهه فذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط»[1].

(١) النشر(١/ ٣٥٨). وينظر : الدرر الحسان في حلّ مشكلات قوله تعالى ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ للرميلي.

كيفية التمييز بين من يرى لزوم الإبدال وبين من يرى جوازه:

الذي مذهبه اللزوم لا يأخذ بوجه التسهيل البتّة بل يقتصر على وجه الإبدال، وأمّا الآخذين بالوجهين فهم الذين يعتبرون الإبدال غير لازم. قال ابن الجزريّ في كتاب الإعلان :«فمن كان عنده جائز البدل كصاحب التيسير والشاطبية فلا يجوز أن يُلحق عنده بباب ﴿ءَامَن﴾ و ﴿ءَازَر﴾(الأنعام:٧٤)، لأنّه واجب البدل بل بباب ﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾ و ﴿ءَالِد﴾، فإنّه جائز البدل لثبوت التسهيل عندهم في قراءة أخرى»[1].

مذهب الداني من حيث اللزوم والجواز:

من تأمّل في روايات الداني يجد أنّها تحوي المذهبين جميعاً، وذلك لأنّه ذكر التسهيل والإبدال جميعاً في كتابه التيسير، وقرأ على أبي الحسن وأبي الفتح بالتسهيل وعلى ابن خاقان بالإبدال كما سيأتي بيانه، وهذا التنوّع يقتضي الجواز وعدم اللزوم، بخلاف لو نظرنا إلى مذهب شيخه ابن خاقان لوجدنا أنّ مذهبه هو اللزوم، وهي أحد روايات الداني المشهورة، فيكون بذلك جامعاً بين المذهبين. قال ابن الجزريّ في النشر : «وإذا قرئ بالتوسط في الأولى جاز في الثانية وجهان وهما: التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها من أجل التركيب، فتوسط الأولى على تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذا الوجه طريق أبي القاسم

(١) ينظر : الدرر الحسان للرميلي.

خلف بن خاقان وهو أيضاً في التيسير ويخرج من الشاطبية»[1]. قلت: كلام ابن الجزري يدلّ على أنّ قراءة الداني على ابن خاقان هي بالإبدال لا غير لأنّ مذهبه هو اللزوم في البدل، وبالتالي يكون وجه التسهيل خارجاً من طريق التيسير. وأمّا قراءة الداني على أبي الفتح فهي بالتسهيل لقول ابن الجزريّ: (قلت) وبه -أي بالتسهيل- قرأ الداني على شيخه أبي الفتح، وهو مذهب أبي طاهر إسماعيل بن خلف[2] صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار الطرسوسي[3] صاحب المجتبى»[4]. وأمّا قراءته على أبي الحسن فبالتسهيل أيضاً لقول أبي الحسن في التذكرة: «فإنّ همزة الاستفهام تُحقّق فيها، وتسقط نبرة همزة الوصل في اللفظ، وتُمدّ همزة الاستفهام قليلاً، فتصير في اللفظ همزة واحدة بعدها مدّة للفرق بين الاستفهام والخبر»[5]. وقد ذكر صاحب النشر الإبدال من طريق التذكرة وفيه نظر كما يظهر في النصوص المنقولة[6]. وعليه يكون للداني في الألف الأولى ثلاثة أوجه:

---

(١) النشر (١/ ٣٥٨).

(٢) هو إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الشيخ أبو طاهر النحوي المقرئ الأنصاري الأندلسي ثمّ المصري مؤلّف كتاب العنوان والاكتفاء: إمام عالم قرأ على عبد الجبار الطرسوسي وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر توفي سنة ٤٥٥ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ١٦٤).

(٣) هو عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن أبو القاسم الطرسوسي، مؤلّف كتاب المجتبى، الجامع أستاذ مصدر ثقة، نزل مصر وكان شيخها. توفي بمصر سنة ٤٢٠ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٥٧-٣٥٨).

(٤) النشر (١/ ٣٧٧، و٣٧٨).

(٥) التذكرة (١/ ١١٥).

(٦) النشر (١/ ٣٧٧).

الأول: إبدال همزة الوصل مع الإشباع اعتداداً بالأصل على مذهب اللزوم.

الثاني: التوسط على اللزوم اعتداداً بالعارض. وهذان الوجهان هما رواية الداني عن ابن خاقان لأنّ مذهبه اللزوم.

الثالث: التسهيل وبه قرأ الداني على أبي الفتح وأبي الحسن.

وأما القصر على اللزوم فهو ممنوع لأنّ قصر البدل ليس من التيسير، ولا من قراءة الداني على ابن خاقان، وإنّما هي من قراءته على أبي الحسن وليس له إلاّ التسهيل في الألف الأولى على الصحيح. وأمّا القصر على الجواز فليس من مذهب ابن خاقان لأنّ مذهبه اللزوم، وليس من مذهب أبي الحسن وأبي الفتح لأنّ مذهبهما التسهيل.

٢ـ الخلاف في الألف الثانية:

وهي ألف البدل التي أشار إليها الناظم بالخلف، وذلك لأنّ الداني استثناها في جامع البيان، ولم يستثنها في التيسير، ونقل الخلاف فيها في كتاب رواية ورش من طريق المصريين. قال الداني في جامع البيان: «إلاّ قوله ﴿لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ﴾(البقرة:٢٢٥)، و﴿لاَ تُؤَاخِذْنَآ﴾(البقرة:٢٨٦)، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾(فاطر:٤٥) حيث وقع، وقوله ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ (يونس:٥١، و٩١) في الموضعين في يونس، و ﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾(النجم:٥٠) في (والنجم)، فإنّه لم يزد في تمكين المدّ في هذه الستّة الأحرف مع عدم الهمز لفظاً»[1]. وقد نقل المنتوري عن الداني الخلاف في ﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾ و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ فقال: «وقال –أي الداني– في كتاب رواية ورش

(١) جامع البيان (١/ ٢١٧).

من طريق المصريين: وأما قوله ﴿ءَآلَـٰن﴾ في الموضعين، و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، فإنّي آخذ له بزيادة التمكين وتركه»[1]. وعليه جاز القصر في الألف الثانية على توسط البدل من جامع البيان، فيكون عدد الأوجه في ﴿ءَآلَـٰن﴾ من طريق الداني ستة، وهي كالتالي:

الأول: إبدال الألف الأولى إشباعاً مع التوسط في الثانية.

الثاني: كذلك لكن مع قصر الثانية على الاستثناء من جامع البيان.

الثالث: توسطهما من طريق ابن خاقان.

الرابع: كذلك لكن مع قصر الثانية من جامع البيان على الاستثناء.

الخامس: تسهيل همزة الوصل مع التوسط وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

السادس: التسهيل مع القصر وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ويجوز عن أبي الفتح من جامع البيان على الاستثناء.

أمّا قصرهما فلا يصحّ عن الداني لأنّ قصر الأولى لا يكون إلا على الجواز، ومذهب ابن خاقان هو اللزوم، ولا يصحّ أيضاً عن أبي الحسن وأبي الفتح لأنّ مذهبهما هو التسهيل في الأولى. والأصحّ عندي أربعة أوجه وذلك بإلغاء المُستثنى وهو القصر في الألف الثانية من طريق أبي الفتح وابن خاقان للعلّة التي ذكرناها في باب ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ وهو عدم ثبوت الاستثناء روايةً عن ابن خاقان وأبي الفتح في ﴿ءَآلَـٰن﴾ و ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، وثبوت وجه التمكين فيهما عن الداني كما نقل عنه ذلك ابن الباذش في الإقناع[2].

---

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢١٨).

(٢) الإقناع (١/ ٤٧٢).

وعليه يصير العدد أربعة أوجه على النحو التالي:

الأول: إبدال الألف الأولى إشباعاً على اللزوم اعتداداً بالأصل مع التوسط في الثانية، من طريق ابن خاقان.

الثاني: توسطهما على اللزوم اعتداداً بالعارض من طريق ابن خاقان.

الثالث: تسهيل همزة الوصل مع التوسط من طريق أبي الفتح.

الرابع: التسهيل مع القصر من طريق أبي الحسن.

بيان خطأ منع التمكين وصلاً في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾:

قال المنتوري : «قال شيخنا -أي القيجاطي- رحمه الله: «واعلم أنّ ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في الوصل، مقصورة لورش ولا يجوز مدّها، لأنّه لمّا حرّك لام التعريف بحركة الهمزة، واعتدّ بها حين أدغم فيها التنوين، صارت الحركة كاللازمة فسقط المدّ، إذ لا يمكن أن تُنوى الهمزة، إذ الحركة كاللازمة، وإنّما تُنوى الهمزة، إذا كانت حركتها الملقاة على قبلها عارضة. قلتُ:-أي المنتوري-: وبالقصر قرأت ذلك في الوصل عليه وعلى غيره، وبه آخذ، وعلى القصر لورش في ذلك اقتصر مكي في التنبيه، والتبصرة، والكشف، وابن سفيان في الهادي، والمهدوي في الهداية، وابن عبد الوهاب[1] في المفيد، وابن شريح في الكافي، والتذكير، والمفردات»[1]. قلتُ:

(١) هو أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب أبو نصر الخباز البغدادي شيخ جليل مشهور، قرأ على منصور بن محمد بن منصور صاحب ابن مجاهد، وعلي بن أحمد الحمامي، وعلي بن اسماعيل القطان، وإبراهيم بن أحمد الطبري، وعمر بن إبراهيم الكتاني، والمعافى بن زكريا. قرأ عليه أبو طاهر بن سوار، وأبو منصور محمد بن =

يتضح من كلام القيجاطي وتلميذه المنتوري أنّ التمكين في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ وصلا يمتنع، وبالتالي لا يجوز في الواو إلاّ القصر لأنّ لام التعريف تحرّكت بالحركة العارضة للنقل مما نتج عنه إدغام التنوين فيها، والإدغام هنا عارض بالتّبعيّة لعروض حركة اللام التي سبّبت الإدغام، ولمّا كان الاعتداد بالعارض في الإدغام لازماً من جهة الأداء وجب الاعتداد به أيضاً في قصر الواو بالتبعيّة لأنّ حركة اللام صارت كاللازمة، وهذا اللزوم يوجب القصر في الواو، وهذا التعليل وجيه من جهة القياس، لكن إسقاط التمكين بهذه العلّة لا يستقيم إنْ صحّت به الرواية. لأنّ صحّة الرواية ليست منوطة بصحّة القياس، فكم من وجه صحّ رواية ولم يصح قياساً، وعليه فلا وجه لمنع التمكين لا سيما وقد صحّ عن الداني في التيسير، وعن ابن الفحام، وابن بليّمة، والهذلي[٢] وأبي طاهر، وأبي معشر[٣]، والشاطبيّ

=

أحمد الخياط، وأبو القاسم الهذلي، والحسن بن أحمد بن علي الشهرزوري، وعلي بن الفرج الدينوري، وعبد السيد بن عتاب، وأحمد بن الحسن القطان، وعبد الملك بن أحمد، وأبو معشر الطبري. ألف كتاب المفيد في القراءات. توفي في جمادي الأولى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة. غاية النهاية (١/ ١٣٧-١٣٨).

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢١٩).

(٢) هو يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة أبو يوسف بن علي القاسم الهذلي البسكري الأستاذ الكبير الرحال والعلم الشهير الجوال صاحب كتاب (الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها). قال ابن الجزري :"وطاف البلاد في طلب القراءات فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته ولا لقي من لقي من الشيوخ"، توفي سنة ٤٦٥ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٩٧-٤٠١).

(٣) هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد أبو معشر الطبري القطان الشافعي شيخ أهل مكة إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة صالح، ألف كتاب التلخيص في القراءات الثمان، وسوق العروس وغيرها. توفي سنة ٤٧٨ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٠١).

وغيرهم من جهة الرواية. وأمّا صحّة التمكين من جهة القياس فوجيه أيضاً بل هو أوجه لأنّ الاعتداد بالأصل هو الأولى، وإعماله هنا هو في مراعاة حالة اللام قبل النقل والإدغام فيكون التمكين أقوى من القصر من جهة النظر.

مناقشةُ: ردّ المتولّي على ابن الجزريّ في إلحاقه الألف الأولى من ﴿ءَآلـَٰٔنَ﴾ بباب ﴿ءَامَنتُم﴾

قد اعترض المتولّي على ابن الجزريّ في إلحاقه الألف الأولى من ﴿ءَآلـَٰٔنَ﴾ بباب ﴿ءَامَنتُم﴾ وشبهه للأزرق فقال رحمه الله تعالى: «ثمّ الآن نقول: لا يخفى أنّ إلحاق الألف الأولى من ﴿ءَآلـَٰٔنَ﴾ بباب ﴿ءَامَنتُم﴾ وشبهه للأزرق فيه نظر لأنّ مدّها لازم، وإنّما تغيّر سببه وهو السكون بحركة النقل فوجب حينئذ أن يكون كنظائره من نحو ﴿ٱلْبِغَآءِ ان آرَدْنَ﴾ في وجه إبداله مدّاً للأزرق، و﴿ءَآلـَٰٔنَ﴾، و﴿ءَآلـَٰٔنَ ٱللَّهُ﴾ حالة الوصل لغير الساكت وشبه ذلك فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتُقصر، وعدمه فتُمدّ ولا وجه للتوسّط»[1].

قلتُ: فقول المتولي: «لا يخفى أنّ إلحاق الألف الأولى من ﴿ءَآلـَٰٔنَ﴾ بباب ﴿ءَامَنتُم﴾ وشبهه للأزرق فيه نظر». هو في حدّ ذاته يحتاج إلى نظر إذ لا أدري كيف خفيَ هذا الأمر على ابن الجزريّ، وعلى جميع من تبعه من المحرّرين الكبار حتّى عصر المتولّي رحمه الله تعالى إذ لم أقف على من سبق المتولي في هذا الاعتراض، ولو وُجد لنقله المتولّي نفسُه ليُقوّيَ وِجهة نظره في المسألة. أمّا قوله: «لأنّ مدّها لازم، وإنّما تغيّر سببه وهو السكون بحركة النقل، فوجب

(١) الروض النضير ص٢٤٥.

حينئذ أن يكون كنظائره من نحو ﴿ٱلْبِغَآءِ ان آرَدْنَ﴾ في وجه إبداله مدّاً للأزرق، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، و ﴿ءَآللَّهُ﴾ حالة الوصل لغير الساكت وشبه ذلك فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتُقصر، وعدمه فتُمدّ ولا وجه للتوسّط». فيُجاب عنه بأنّ الفرق بين ﴿ٱلْبِغَآءِ ان آرَدْنَ﴾ و ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ أنّ الاولى تحتوي على همزتين قطعيّتين يجوز تحقيقهما، ويجوز تسهيل الثانية بين بين ، ويجوز إسقاط الأولى أو إبدالها حرف مدّ، ويجوز إبدالها أيضاً ياء خالصة مكسورة، وهذا يدلّ على أنّ الإبدال ليس لازماً لا عند أهل اللغة ولا عند أهل الأداء لكثرة الوجوه الصحيحة، خلافاً لـ:﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ فالهمزة الثانية وصْلية عارضة لا يجوز فيها التحقيق، ولا الإدخال، فإبدالها لازمٌ عند الأكثرين فهي بمثابة لزوم إبدال الثانية الساكنة في (أأمن) باعتبار الأصل فصارت ﴿ءَامَنَ﴾ لزوماً ووجوباً كما قال الشاطبيّ:

وإبدال أخرى الهمزتين لكلّهم ... إذا سكنت عزم كآدم أوهلا

وعليه فلا يصحّ قياس ﴿ٱلْبِغَآءِ ان آرَدْنَ﴾(النور:٣٣) بـ: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، وحتّى إن سلمنا أنّه قياس صحيح فلا يجوز أن نردّ به الرواية الصحيحة لقول أبي عمرو الداني: «مع الإعلام بأنّ القراءة ليست بالقياس دون الأثر»[1]. وقد ذكر ابن الجزريّ أنّ مذهب ابن خاقان هو اللزوم في البدل[2]، وقال: «واختلفوا في كيفيته، فقال كثير منهم تبدل ألفاً خالصة، وجعلوا الإبدال

(١) جامع البيان (١/ ١٩١).

(٢) النشر (١/ ٣٥٨).

لازماً لها كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال. قال الداني هذا قول أكثر النحويين. وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع يعني في نحو ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾[1]، فلزوم الإبدال يقتضي إلحاق ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ بـ:﴿ءَامَنتُم﴾ في حالة الاعتداد بالعارض لأنّ الاعتداد بالعارض يستلزم إهمال الأصل والاعتماد على ما آل إليه اللفظ وهو التسوية بين ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ و ﴿ءَامَنتُم﴾، بخلاف ما إذا أخذنا بالأصل فإنّه يتعيّن الإشباع عملاً بأقوى السببين. وأمّا قول المتولّي : «وقال في النشر آخر باب المدّ والقصر في عارض الحركة والسكون ما نصّه : لا يجوز التوسّط فيما تغيّر سبب المدّ فيه، ويجوز فيما تغيّر فيه سبب القصر نحو ﴿نَسْتَعِينُ﴾ في الوقف، والفرق بينهما أنّ المدّ في الأوّل هو الأصل ثمّ عرض التغيير في السبب فمدّ على الأصل، وحيث اعتدّ في العارض قصر إذا كان القصر ضدّاً للمدّ، والقصر لا يتفاوت، وأمّا القصر في الثاني فإنّه الأصل ثمّ عرض سبب المدّ حيث اعتُدّ بالعارض مدّاً إلاّ أنّه وإن كان ضدّاً للقصر يتفاوت طولاً وتوسطاً فأمكن التفاوت فيه. انتهى كلام ابن الجزري. قال المتولي: وأنت ترى أنّ ما نحن بصدده من الأوّل»[2]. فيُجاب بأنّ كلامه رحمه الله ينطبق على المدّ اللازم الذي مُدّ لأجل سكونه، وقَصُر لأجل تغيّر سكونه نحو ﴿ءَآلَـٰنَ وَقَدْ﴾، إذ لا شكّ أنّه لا يجوز فيه التوسط لانعدام سببه إذ السكون بعد المدّ يوجب الطول، والحركة بعد المدّ توجب القصر فلا مكان

(١) النشر (١/ ٣٧٧).

(٢) الروض النضير ص٢٤٦.

للتوسّط هنا، وأمّا في ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ فالتوسط لم يكن باعتبار تغيّر السكون بحركة النقل، وإنّما للزوم البدل بعد تغيّر السكون فاختلفا في السبب. ففي ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾(آل عمران:٢)، كان المدّ لأجل السكون الأصلي، والقصر لأجل الحركة العارضة للنقل، وأمّا ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ فالتوسط كان لأجل لزوم البدل لا لأجل السكون الأصلي، فهما جنسان مختلفان لاختلاف سبب تمكينهما، وبالتالي فكلام ابن الجزري لا يصلح لردّ وجه التوسّط فتأمّل.

المسألة السادسة: في اللين المهموز نحو ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿سَوْءٍ﴾، وكذا (سوءات).

قال الناظم:

والواو والياء متى سكنتا	ما بين فتحة وهمز مُدَّتا
له توسطا وفي سَوْآت	خلف لما في العين من فعْلات

أخبر الناظم أنّ الواو والياء متى سكنتا بين فتح وهمزة بأن يكون قبلهما فتح وبعدهما همزة نحو ﴿سَوْءٍ﴾(مريم:٢٨ وغيرها)، و﴿شَيْءٍ﴾(البقرة:٢٠ وغيرها)، و﴿سَوْءَةَ﴾(المائدة:٣١)، و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾(آل عمران:٤٩)، و ﴿يَأْيَـٔسِ﴾(الرعد:٣١)، مُكنتا لورش بالتوسط وصلاً ووقفاً.

فقوله (له) أي ورش لأنّه كان بصدد بيان مذهبه في مد البدل.

وقد ورد عن الداني مذهبان في اللين المهموز:

الأوّل: التوسط العام في نحو ﴿سَوْءٍ﴾، و﴿شَيْءٍ﴾، و﴿سَوْءَةَ﴾، و﴿كَهَيْئَةِ﴾، و﴿يَأْيْئَسِ﴾، وهي رواية الداني عن ابن خاقان وأبي الفتح.

الثاني : التوسط الخاص بـ:﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْئاً﴾(البقرة:٤٨ وغيره) دون غيرها، وهي رواية الداني عن أبي الحسن. وهذا المذهب أهمله الناظم وكان الأحرى له أن يذكره زيادة على المذهب الأوّل كما ذكر القصر في البدل لأنّه من رواية الداني عن أبي الحسن أيضاً، فأخذ ببعض الأوجه من هذه الرواية، وأهمل بعضاً منها، وهذا محظور على سبيل الرواية، لأنّ قراءة الداني على أبي الحسن مقتصرة على وجه القصر في البدل، والتوسط الخاص في اللين المهموز بـ: ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئاً﴾، وبالتالي فإنّ الاختيار متعذّر، بخلاف ما إذا ثبت أكثر من وجه في رواية أبي الحسن فإنّ ذلك يُسوّغ اختيار وجه ثم الاقتصار عليه. وعلى هذا الأساس يتّضح أنّ الناظم خلط بين قراءة الداني على ابن خاقان وأبي الفتح وبين قراءته على أبي الحسن، ولعلّ السبب في ذلك هو اتّباعه للإمام الشاطبيّ لأنّ هذا الأخير لم يُخصّص التمكين بـ: ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئاً﴾ لكونه سلك طريق التيسير وأضاف إليه زيادات، بينما سلك الناظم طريق الداني، ففرْقٌ بين اتّباع طريق التيسير واتّباع طريق الداني، إذ لو سلك الناظم طريق التيسير لكان مصيباً في اقتصاره على التوسط العام لأنّه الموافق لما في التيسير، ولقراءة الداني على ابن خاقان بخلاف ما إذا سلك طريق الداني

مطلقاً كما فعل، لوجب عليه اتّباع رواية الداني عن مشايخه الثلاثة بما فيها روايته عن أبي الحسن. قال أبو عمرو الداني في كتابه التيسير: «ورش يُمكّن الياء من ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْئاً﴾، و﴿كَهَيْئَةِ﴾، وشبهه. وكذلك الواو من ﴿ٱلسَّوْءِ﴾(التوبة:٩٨)، و﴿سَوْءَةَ﴾ وشبهه، إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة حاشا: ﴿مَوْئِلًا﴾(الكهف:٥٨)، و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ (التكوير:٨)"[1]. وقال في جامع البيان بعد ما ذكر القصر: «إلا ما رواه أصحاب أبي يعقوب الأزرق، عنه، عن ورش أداء أنه كان يمكّن الياء والواو المفتوح ما قبلهما إذا أتت الهمزة بعدهما في كلمة لا غير، لأن حركتها لا تلقى عليهما فيها تمكّنا وسطا من غير إسراف، لأن فيها مع ذلك مدّا ولينا وإن كان يسيرا. وقد أخذ بذلك أيضا بعض أصحاب أبي الأزهر من المصريين، وبذلك قرأت على ابن خاقان، وفارس بن أحمد عن قراءتهما»[2]. ثم قال: «وأقرأني أبو الحسن عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق بتسكين الياء من ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْئاً﴾ في جميع القرءان لكثرة دورها لا غير، وما عدا ذلك بغير

(١) التيسير (ص٢٢٥).

(٢) جامع البيان (١/ ٢٢٩). ونظراً لوجود سقط في طبعة دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب العلميّة، نقلت النصّ من برنامج المكتبة الشاملة. أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

تمكين حيث وقع»[1]. وقال ابن الجزريّ: «وذهب إلى التوسط: أبو محمد مكي، وأبو عمرو الداني، وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان وأبي الفتح فارس بن أحمد»[2]. ثمّ قال: وذهب آخرون إلى زيادة المد في ﴿شَيْءٍ﴾ فقط كيف أتى مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً وقصر سائر الباب. وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وأبي القاسم الطرسوسي، وأبي علي الحسن بن بليمة صاحب التلخيص، وأبي الفضل الخزاعي[3] وغيرهم. واختلف هؤلاء في قدر هذا المد فابن بليمة والخزاعي وابن غلبون يرون أنه التوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي وصاحب العنوان يريان أنه الإشباع، وبه قرأت من طريقهما"[4]. وعليه يتّضح أنّ المذهبين صحيحان عن الداني، وأنّ الناظم اقتصر على مذهب واحد، وهو التوسط العام، وكان الأحرى له أنّ يذكرهما جميعاً بإثباته

(١) جامع البيان (١/ ٢٢٩).

(٢) النشر (١/ ٣٤٦).

(٣) هو محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل ركن الإسلام أبو الفضل الخزاعي الجرجاني، مؤلف كتاب المنتهى في الخمسة عشر يشتمل على مائتين وخمسين رواية، وكتاب تهذيب الأذاء في السبع، والواضح. إمام حاذق مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن الحسن بن سعيد المطوعي، وأبي علي بن حبش أحمد بن محمد بن الشارب وغيرهم. روى القراءة عنه أبو العلاء الواسطي، وأحمد بن الفضل الباطرقاني. توفي سنة ثمان وأربعمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ١١٠).

(٤) النشر (١/ ٣٤٧).

للوجهين في نحو ﴿سَوْءٍ﴾، و﴿سَوْءَةَ﴾، و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾، و﴿يَأْيَـْٔسِ﴾ وشبهه فيكون القصر في هذا الجنس من قراءة الداني على أبي الحسن، والتوسط من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح خلافاً لـــ: ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾، فأنّهما ممكنتان عنده وجهاً واحداً.

أما واو (سوءات) في نحو﴿سَوْءَٰتُهُمَا﴾(الأعراف:٢٠)، و﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ (الأعراف:٢٦)، فقد نقل الناظم فيها الخلاف بقوله : (وفي سوءات خلفٌ)، وهذا الخلاف يُفهم منه أنّ من شيوخ الداني من أجراها مجرى غيرها، ومنهم من استثناها.

والأمر ليس كذلك لأنّ قراءة الداني على ابن خاقان وأبي الفتح هي بالتمكين، حيث أنّ واو (سوءات) ليست مستثناة عنده عنهما، وأمّا قراءته على أبي الحسن فهي بالقصر لأنّ التمكين في هذه الرواية لا يكون إلاّ في ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾ فقط، وعليه فهو في الحقيقة ليس استثناءً. قال ابن الجزري في النشر: "ولم يستثنها أبو عمرو الداني في التيسير، ولا في سائر كتبه"[1]. وعليه فنَقلُ الناظم للخلاف في (سوءات) ليس في محلّه لأنّه يؤدّي إلى التلفيق والخلط بين روايات الداني، وذلك بقصر واو (سوءات) مع توسط البدل، وهذا لا يصحّ عن الداني رواية، أو بتمكين المدّ في واو (سوءات)

(١) النشر (١/ ٣٤٧).

من طريق أبي الحسن وهذا لا يصحّ رواية عن الداني أيضاً لأنّ التمكين من هذا الطريق خاصّ بـ:﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾.

ولعلّ السبب الذي حمل الناظم على نقل الخلاف هو اتّباعه للإمام الشاطبيّ وهذا الأخير إنّما نقل الخلاف لأنّ بعض الرواة ممن هم من مشايخه في الإسناد استثنوا واو (سوءات)، والدليل على ذلك قول ابن الجزريّ :" فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني (سوءات)"[1]. ولما كان الطول ثابتاً من طرق الشاطبي لزم من ذلك ثبوت الاستثناء من طريقه خلافاً لطرق الداني، لأنّ الداني لم يُشر إلى الاستثناء ولم يكن من رواة الطول، وعليه يتّضح أنّ الناظم قد وهم في اتّباع الإمام الشاطبيّ في نقل الخلاف في واو(سوءات) لاختلاف الطرق والمصادر. وبالتالي فلا يصحّ عن الداني في (سوءات) إلاّ وجهان: الأوّل: قصر الواو مع قصر البدل من طريق أبي الحسن. وتوسطهما من طريقي ابن خاقان وأبي الفتح.

المسألة السابعة: في العين من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و ﴿عٓسٓقٓ﴾

قال الناظم:

ومُـــدَّ للســـاكن في الفـــواتحْ ومَـــدُّ عـــينِ عنـــد كـــلٍّ راجـــحْ

(١) النشر (١/ ٣٤٧).

قال المنتوري: «ثبت في رواية الحضرمي[1] والبلفيقي[2]: «عند كلّ»، وكذا وقفتُ عليه بخطّ الناظم، وفي رواية المكناسي[3] «عند ورش»[4]. أي:

ومُـدَّ للسـاكن في الفـواتحْ ومَـدُّ عـينٍ عنـد ورشٍ راجـحْ

والظاهر أنّ الرواية الأولى هي الأصحّ، وقد وقف المنتوري عليها بخطّ الناظم، وهي التي تتناسب مع كلام الداني في جامع البيان إذ لم يُخصّص تقديم الإشباع برواية ورش أو غيرها من الروايات. وأمّا على الرواية المكناسي وإن صحّ تخصيص الإشباع برواية ورش فهو من طريق الهداية[5] للمهدوي والهادي[6] لأبي سفيان والكافي[7] لابن شريح دون طريق الداني. ورواية المكناسي تقتضي عدم ترجيح المدّ لقالون أو عدم جواز الوجهين له،

(١) هو عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن، أبو محمد الحضرمي السبتي التونسي. توفي بتونس سنة ٧٤٩ للهجرة. ينظر الأعلام للزركلي (٤/ ١٦٩)، وجذوة الاقتباس (١/ ٤٤٤-٤٤٥).

(٢) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج، أبو البركات السلمي البلفيقي القاضي المؤرّخ من أهل المرية. توفي سنة ٧٧١ هجرية. ينظر الأعلام للزركلي (٧/ ٣٩)، وجذوة الاقتباس (١/ ٢٩٢-٢٩٥).

(٣) هو يوسف بن علي بن عبد الواحد بن موسى السدوري المكناسي، كان حسن الخط، صدراً من صدور المشيخة، وانتهت إليه المعرفة بتجليد الكتب في زمانه، ومشيختُهُ متعددة. توفي سنة ٧٨١ هجرية. ينظر: درة الحجال (٣/ ٣٥٢)، والدرر الكامنة (٣/ ٤٦٦).

(٤) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢٣٦).

(٥) قال المهدوي: "فأمّا انفراد ورش بمدّ (عين) دون غيره، فإنّه فيه على أصله في الواو والياء إذا انفتح قبلهما..."(شرح الهداية ص٣٢).

(٦) قال ابن سفيان: "وأمّا (عين) فلم يمكّن أحد مدّها إلاّ ورش عن نافع"(الهادي ص١١٥).

(٧) قال ابن شريح: "وأمّا (عين) ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿عٓسٓقٓ﴾، فلم يمكّن أحد مدّها إلاّ ورش، باختلاف عنه"(الكافي ص٤٠).

وذلك خلاف مذهب الداني، لذا ينبغي إهمال رواية المكناسي وإن أخذ بها الخراز والمجاصي وغيرهما ممن تتلمذ على الناظم إذ العبرة ليست في ثبوت الرواية عن تلاميذ الناظم المعتبرين، وإنّما العبرة في موافقتها لمذهب الداني لأنّ الناظم ناقل عن الداني. وقد أشار الناظم إلى أنّ الإشباع هو الراجح على التوسط ومراده بالراجح هنا الأقيس أي الأقوى قياساً ولا يعني ذلك أنّ المرجوح ضعيف من جهة الرواية، بل هما صحيحان جيّدان لقول الداني في جامع البيان: "والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيّدان، والأوّل أقيس". قال: "فبعضهم يزيد في تمكينه كالزيادة لها إذا انكسر ما قبلها لأجل الساكنين" ثمّ قال: "وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين لها لتغيّر حركة ما قبلها إذ ذلك قد زال عنها معظم المدّ فيُعطيها من التمكين بقدر ما فيها من اللين لا غير، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون ومذهب أبيه"[1]. قلتُ: كلام الداني في الجامع يقتضي ما يلي:

أوّلاً: تصحيحه للوجهين جميعاً مع تقديمه للطول، لأنّه من قبيل المدّ اللازم، ولكون سبب السكون أقوى من سبب الهمز، فالقياس يقتضي أن يكون التمكين في عين (شورى) و(مريم) أكثر منه في ﴿شَيْءٍ﴾ و ﴿سَوْءٍ﴾ ونحوه.

ثانياً: الخلاف عن الداني يدور بين التوسط والإشباع. وقد ذهب القيجاطي إلى أنّ الخلاف يدور بين القصر والتوسط فقال :"قول الداني في

(١) جامع البيان (١/ ٢٣٢).

جامع البيان في (عين) من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾(مريم:١)، و﴿عٓسٓقٓ﴾ (الشورى:٢): وبعضهم يزيد في تمكينها كالزيادة لها إذا انكسر ما قبلها، يعني أنّه يزيد مداً، لا أنّه يُسوّي بين حرف المدّ واللين وحرف اللين، وقوله – أي الداني- : "وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين لها يعني أنّه يقصرها"(١). قلتُ : حمْلُ القيجاطي عبارة الداني الأولى على التوسط والثانية على القصر فيه نظر لأنّ كلام الداني صريح في كون الخلاف يدور بين الإشباع والتوسط لقوله: "وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين لها" بمعنى يُمكنها من غير مبالغة وهذا يُنافي القصر لأنّ المقصور غير ممكّن، وكذا قول الداني "والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيّدان"، فذكر الإشباع والتمكين ولا شكّ أنّ التمكين لا يراد به القصر بدليل أنّه قرأ على أبي الحسن بزيادة التمكين ومعناه التوسط كما هو صريح في كتاب التذكرة. قال أبو الحسن: "وكذا لا خلاف في تمكين العين من﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ومن ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾، يمد الكاف والصاد مداً واحداً، ويقصر الهاء والياء، ويمكّن العين قليلاً"(٢). وقال: "وكذلك ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ تُمدُّ الكاف والصاد مداً واحداً، وتُقصر الهاء والياء، وتُمكّن العين قليلاً من أجل الياء الساكنة التي في وسطها، وكذا ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾، تُقصر الحاء، وتُمدّ الميم، وتُمكّن العين قليلاً، وتُمدّ السين والقاف مداً واحداً، وكذلك يُفعل بسائر فواتح السور على هذا الاعتبار

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢٤٠).

(٢) التذكرة (١/ ٦٩).

الذي عرّفتك، وبه قرأت، وبه آخذ"[1].

وقد ضعّف ابن الجزريّ وجه القصر لورش فقال :"(قلت) القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح وهو مما ينافي أصوله إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز والله أعلم"[2]. ولم يذكر الإمام الشاطبيّ وجه القصر ولا يمكن تفسير ذلك إلاّ لكونه لم يصحْ من طرقه بما فيها طريق الداني. وعليه يتّضح أنّ ما جنح إليه القيجاطي ومن تبعه كالمتوري مجانب للصواب وأنّ الصحيح عن الداني في المرتبتين هو التوسط والطول إذ هو الموافق لأقوال ناقلي الرواية عن الداني كالشاطبي وابن الجزري والناظم وغيرهم.

ثالثاً: لم يُشر الداني في كتابه التيسير إلى المسألة ولم يُبيّن في جامعه وغيره الوجه الذي قرأ به على ابن خاقان وأبي الفتح، بينما صرّح في جامع البيان وغيره بأنّ التوسط هو مذهب شيخه أبي الحسن وبه قرأ عليه، وقد صحّح الوجهين جميعاً ووصفهما بالجيّدين، وعليه يمكن أن نأخذ بالوجهين له من طريق التيسير أي من طريق ابن خاقان وكذا من طريق أبي الفتح اعتماداً على مطلق عبارته، لأنّ عبارته تحتمل قراءته عليهما بالوجهين أو على أحدهما بالتوسط والآخر بالطول، بينما لو قلنا بالوجهين فعلى أساس مطلق عبارته إذ إعمال مطلق النصوص أولى من إهماله فيما لم يرد فيه تخصيص ولا قيد،

(١) التذكرة (ص١/ ٧٠).

(٢) النشر (١/ ٣٤٩).

ويؤكّد ذلك قول ابن الجزريّ : "وهذان الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة"[1].

وعليه يكون مذهب الداني من روايته عن أبي الحسن هو التوسط، وعن ابن خاقان وأبي الفتح الوجهان جميعاً.

المسألة الثامنة: في ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ و﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾ وصلاً

قال الداني في جامع البيان: «ومن قوله ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾(العنكبوت:١) في أوّل العنكبوت على رواية ورش عن نافع، فاختلف أصحابنا أيضاً في زيادة التمكين للياء قبلها في الموضعين، فقال بعضهم: يزاد على تمكينها و يُشبع مطّها، لأنّ حركة الميم عارضة، إذ هي للساكنين في (آل عمران)، وحركة الهمزة في العنكبوت، والعارض غير معتدّ به، فكأنّ الميم ساكنة لذلك، فوجب زيادة التمكين للياء قبلها كما وجب في ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ﴾(البقرة:١)، و﴿الٓمٓ غُلِبَتِ﴾(الروم:١) وشبههما. فعاملوا الأصل وقدّروا السكون» ثم قال: «وقال آخرون: لا يزاد في تمكين الياء في ذلك إلاّ على مقدار ما يوصل به إليها لا غير، لأنّ ذلك إنّما كان يجب فيهما مع ظهور سكون الميم، فلمّا تحرّكت امتنعت الزيادة بعدم موجبها، فعاملوا اللفظ واعتدّوا بالحركة، والمذهبان حسنان بالغان غير أنّ الأوّل أقيس، والثاني آثر عليه، وعليه عامة أهل

(١) النشر (١/ ٣٤٨).

الأداء. وقد جاء به منصوصاً إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش عن نافع فقال في كتاب اللفظ له عنهم : ﴿الٓمٓ آحَسِبَ﴾ مقصورة الميم. وكذلك حكى محمد بن خيرون[1] في كتابه عن أصحابه المصريين عن ورش في السورتين قال: اللام ممدودة والميم مقصورة»[2]. وقال المنتوري: «وذكر فيه – أي الداني في إيجاز البيان– أنّ المد أقيس بمذهب ورش، وأنّ على القصر عامّة من لقي من الشيوخ، وأنّه جاء به نصاً عن ورش عن نافع، إسماعيل النحاس عن أصحابه ومحمد بن خيرون»[3]. وقال أبو الحسن بن غلبون: «وكلا القولين حسن، غير أنّي بغير مدّ قرأت فيهما، وبه آخذ»[4]. قلت: من خلال ما تقدّم من النقول في المسألة يتّضح أنّ القصر هو مذهب عامّة شيوخ الداني، وهذا يقتضي ثبوته بالأداء عن الداني عنهم، بالإضافة إلى ثبوته بالنصّ عن ورش عن نافع من طريق النحاس وابن خيرون، خلافاً لوجه المدّ الذي صُحّح اعتباراً بالأصل فكان قوياً من جهة القياس لا من جهة الرواية. وعليه ينبغي الاقتصار على وجه القصر وصلاً من طريق الداني.

(١) هو محمد بن عمر بن خيرون أبو عبد الله المعافري الأندلسي ثم القروي شيخ القراء بالقيروان، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن سيف وإسماعيل النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وعبيد بن محمد، قال الداني إمام في قراءة نافع من رواية ورش عنه ثقة مأمون قدم القيروان واستوطنها وأقرأ بها. توفي سنة ٣٠٦ هجرية. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢١٧).

(٢) جامع البيان (١/ ٢٣٢، و٢٣٣).

(٣) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢٤٤).

(٤) التذكرة (١/ ٧١).

باب الهمزتين من كلمة

المسألة الأولى: في المفتوحتين من كلمة نحو ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾، و﴿ءَآ فَرَرْتُمْ﴾

قال الناظم:

فنافع سهَّل أخرى الهمزتين ... بكِلْمَةٍ فهْي بذاك بينَ بينْ

لكنَّ في المفتوحتين أُبْدِلت ... عن أهل مصر ألفاً ومُكِّنَتْ

أشار الناظم إلى أنّ نافعاً من رواية ورش وقالون سهّل الثانية من الهمزتين المفتوحتين الواقعتين في كلمة نحو ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾(البقرة:٧)، و﴿ءَآ فَرَرْتُمْ﴾(آل عمران:٨١)، وأخبر أنّ ورشاً اضاف وجهاً ثانياً وهو إبدال الثانية حرف مدّ مع التمكين المشبع. قال الداني في التيسير: «فإنّ الحرميّين، وأبا عمرو، وهشاماً يسهّلون الثانية منهما. وورش يُبدلها ألفاً. والقياس أن تكون بين بين»[1]. فقوله يُبدلها ألفاً أي من جهة الرواية، وأمّا تسهيلها فهو القويّ من جهة القياس والعربية لقوله: «والقياس أن تكون بين بين». قال المنتوري: «وقال -أي الداني- في إيجاز البيان: وهذا -أي التسهيل- قول عامة البغداديين وأهل الشام ممن وصلت إلينا الرواية عنه منهم، وهو الوجه السائر في العربية والقياس المطّرد في اللغة»[2]. قلت: أراد الداني

(١) التيسير (ص١٤٩).

(٢) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢٥٩).

بقوله: «ممن وصلت إلينا الرواية عنه منهم»: أبا الحسن ابن غلبون لأنّه حلبيّ شاميّ، وأبا الفتح فارس بن أحمد لأنّه حمصيّ شاميّ وكلاهما نزيل مصر، خلافاً لابن خاقان فإنّه من الرواة المصريين عن الأزرق، ومذهب هذا الأخير هو الإبدال. لقول الداني: «وهو -أي الإبدال- قول عامة المصريين عنه»، بما فيهم ابن خاقان. ويؤكّد ذلك اقتصار أبي الحسن على وجه التسهيل في التذكرة بقوله: "فقرأ الحرميان، وأبو عمرو، وهشام[1]، ورويس[2] بتحقيق الهمزة الاولى، وجعلوا الثانية بين بين، فصارت كالمدّة في اللفظ في جميع القرءان. وأبوعمرو، وقالون، والمسيّبي، وهشام أطولهم مداً فيها، لأنّهم يُدخلون بينهما ألفاً"[3].

وعليه يتّضح بأنّ وجه التسهيل هو من قراءة الداني على أبي الحسن وأبي الفتح، وأنّ وجه الإبدال هو من قراءته على ابن خاقان، وبالتالي يكون وجه التسهيل خارجاً من طريق التيسير لأنه ليس من رواية الداني عن ابن خاقان.

---

(١) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلمي الدمشقي، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم وعراك بن خالد وسويد بن عبد العزيز وغيرهم، وروى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام قبل وفاته بنحو أربعين سنة، وأحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن أنس، وإبراهيم بن دحيم وغيرهم. مات سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل سنة أربع وأربعين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٥٤-٣٥٦).

(٢) محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري المعروف برويس مقرئ حاذق ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي قال الداني وهو من أحذق أصحابه، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن هارون التمار والإمام أبو عبد الله الزبير بن أحمد الزبيري الشافعي، توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) التذكرة (١/ ١١١).

المسألة الثانية: في ﴿ٱشْهِدُوا۟﴾ لقالون.

قال الناظم:

ومـــدَّ قـــالونُ لمـــا تســـهَّلا بـــالخُلف في أأشْـــهِدوا ليَفْصِـــلا

قال الداني في التيسير: «وقالون من رواية أبي نشيط، بخلاف عنه: يدخل قبلها ألفاً، والشين ساكنة»[1]. قال المنتوري: «وقال -أي الداني- في كتاب رواية أبي نشيط عن قالون: اختُلِف علينا في قوله عزّ وجلّ ﴿ٱشْهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾(الزخرف:١٩) في الزخرف، فقرأته على أبي الفتح بالمد، طرداً للقياس في نظائره، وقرأته على أبي الحسن بغير مدّ كورش سواء، نقضاً لمذهبه في نظائره. وقال في الاقتصاد والتمهيد نحوه»[2]. وقال أبو الحسن ابن غلبون: «وقرأ المفضّل، ونافع ﴿ٱشْهِدُوا۟﴾ بهمزة مفتوحة بعدها واو مضمومة من غير مد مع إسكان الشين»[3]. والمراد بالواو المضمومة هو الهمزة المسهّلة لأنّه قال بعد ذلك: "وكذلك قرأ المسيّبي إلاّ أنّه أتى بمدّة بين الهمزة والواو"، وهذا يعني أنّ نافعاً قرأ بالتسهيل بين الهمزة والواو من غير إدخال، لذلك قال ابن الجزريّ: "فقرأه المدنيان ﴿ٱشْهِدُوا۟﴾ بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مضمومة مسهّلة على أصلهما مع إسكان الشين وفصل

(١) التيسير (ص٤٥٣). ينظر

(٢) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢٦٩)، وينظر مفردة قالون (ص٩٢ ضمن المفردات السبعة).

(٣) التذكرة (٢/ ٥٤٤).

بينهما بألف أبو جعفر، وقالون بخلاف على أصلهما المتقدّم في باب الهمزتين من كلمة"[1].

وعلى ما سبق يتّضح أنّ قراءة الداني على أبي الفتح هي بالإدخال، بينما قراءته على أبي الحسن هي بغير إدخال، وعليه يتعيّن وجه الإدخال من طريق التيسير، لأنّه من رواية الداني عن أبي الفتح.

المسألة الثالثة: في ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ وأخواتها.

قال الناظم:

فصل وأبدلْ همز وصل اللاّم مَدًّا بُعَيدَ همزِ الاستفهام

أشار الناظم إلى وجوب إبدال همزةِ وصلِ لامِ التعريف إن وقعت بعد همزة الاستفهام وذلك في ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾(الأنعام:١٤٣، و١٤٤)، و﴿آللَّهُ﴾(يونس:٥٩)، و(النمل:٥٩)، و﴿ءَآلَـٰنَ﴾(يونس:٥١، و٩١). واللافت للانتباه، أنّ الناظم اقتصر على وجه الإبدال، وأهمل وجه التسهيل مع أنّ الداني ذكر الوجهين في التيسير وفي غير التيسير، وذكرهما الإمام الشاطبيّ أيضاً. قال العلامة المارغني: «واقتصر الناظم على الإبدال، وكان حقّه أن يذكر التسهيل أيضاً لأنّ الإبدال وإن كان أولى وأرجح من التسهيل كما ذكر الشاطبي لكن أولويّته لا تقتضي الاقتصار عليه بل تقتضي تقديمه على التسهيل أداءً»[2]. قلتُ:

(١) النشر (٢/ ٣٦٨).

(٢) النجوم الطوالع (ص٦٧).

كلام العلامة المارغني صواب، لكن تعليله للخطأ فيه نظر لأنّ الناظم له أن يختار من مرويات الداني بعض الأوجه بشرط أن لا يقع في الخلط بين الروايات، وقد تقدّم في باب ﴿ءَاٰلۡـَٰٔنَ﴾ أنّ الداني قرأ على ابن خاقان بالإبدال، وقرأ على أبي الفتح وأبي الحسن بالتسهيل. والمتأمل للأقوال يجد أنّ التسهيل هو الأشهر عند الداني في الرواية إذ به قرأ على أبي الحسن وأبي الفتح، ولم يذكر الداني أنّ الإبدال مقدّم في الأداء أو أنّه الأشهر أو الأقيس، بل جعل التسهيل هو الأوجه والأقيس حيث قال في الإيضاح: "وهذا هو الأوجه عندنا في تسهيل هذه الهمزة. وقال في إيجاز البيان: وهو القياس"[1]. قلتُ: وهذا يدلّ على أنّ التسهيل هو الأقوى من جهة الرواية والقياس من طريق الداني، وكون الإمام الشاطبيّ قدّم الإبدال في الأداء لا يعني أنّه المقدّم عند الداني. **وعليه نخلص إلى ما يلي :**

أوّلاً: إنّ الوجهين صحيحان عن الداني في رواية ورش، فالإبدال هو من روايته عن ابن خاقان، وهو الذي ينبغي الاقتصار عليه في التيسير، والتسهيل هو من روايته عن أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً.

ثانياً: إنّ وجه الإبدال ممتنع في رواية قالون لأنّ رواية الداني عن قالون هي عن أبي الفتح وأبي الحسن ومذهبهما التسهيل لا غير.

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٣٢٣).

باب الهمزتين من كلمتين

المسألة الأولى: في المتفقتين في الحركة من كلمتين نحو ﴿جَآءَ اَحَدٌ﴾، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ اِن كُنتُمْ﴾، و﴿أَوْلِيَآءُ اُوْلَـٰٓئِكَ﴾.

قال ابن بري :

كجاء أمرنا وورشٌ سهَّلا ... أخراهما وقيل لا بل أبْدلا
وسهَّل الأخرى بذات الكسر ... نحو من السماء إن للمصري
وأبدِلَنْ ياءً خفيف الكسر مِنْ ... على البغاءِ إنْ وهؤلاء إن

وقال :

وسهَّلَ الأخرى إذا ما انضمتا ... ورشٌ وعن قالون عكسُ ذا أتى
وقيل بل أبْدَل الأُخْرى ورشُنا ... مدًّا لدى المكْسورَتين وهُنا

أشار الناظم إلى أنّ ورشاً حقّق الأولى وسهّل الثانية بين بين في المتفقتين في الحركة من كلمتين في الأنواع الثلاثة، وله وجه آخر وهو إبدال الثانية حرف مدّ من جنس حركة الهمزة الأولى، وخصّ ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ اِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾(البقرة:٣١) في البقرة، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ اِنَ اَرَدْنَ﴾(النور:٣٣) في النور، بإبدال الثانية منهما ياء خالصة مكسورة، بالإضافة إلى وجه التسهيل وإبدال الثانية ياء مدية.

ففي المفتوحتين يقول الداني في التيسير: «فإذا اتّفقا بالفتح، نحو قوله تعالى: ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾(يونس:٤٩)، و﴿شَآءَ انشَرَهُ﴾(عبس:٢٢)، وشبهه: فورش، وقنبل[١] يجعلان الثانية كالمدّة»[٢]. وقال في إيجاز البيان:«فقال بعضهم: يُبدلها ألفاً، فتحصل في ذلك في اللفظ مدّتان، مدّة قبل الهمزة المحقّقة، ومدّة بعدها، إلاّ أنّ المدّة الثانية في التقدير فيما كان بعدها، كشطر المدّة الأولى، لأنّها عوض من الهمزة، وهذا قول عامّة المصريّين، أعني البدل»[٣]. وقال الداني في جامع البيان «فأمّا على رواية أصحاب أبي يعقوب عنه، فإنّها تُشبع لأنّهم رووا عنه عن ورش أداءً إبدالها حرفاً خالصاً، فهو ألف محضة، فهي في حال البدل أشبع منها في حالة التليين»[٤].

وفي المكسورتين يقول في التيسير: «اعلم أنّهما إذا اتّفقا بالكسر، نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾، و﴿مِنَ ٱلنِّسَآءِ الاَّ﴾(النساء:٢٤) وشبهه: فقنبل، وورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة"[٥]. وقال في جامع البيان في المكسورتين:

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمر المخزومي مولاهم المكي الملقب بقنبل شيخ القراء بالحجاز ، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبال وهو الذي خلفه في القيام بها بمكة وروى القراءة عن البزي، روى القراءة عنه عرضاً أبو ربيعة محمد بن إسحاق ومحمد بن أحمد بن شنبوذ ومحمد بن موسى الزينبي وأحمد بن محمد اليقطيني وغيرهم ، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٦٥-١٦٦).

(٢) التيسير (ص١٥١).

(٣) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢٨٥).

(٤) جامع البيان (١/ ٢٤٦).

(٥) التيسير (ص١٥١).

«وروي المصريّون أداءً عن أبي يعقوب عن ورش، إبدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزاد في تمكينها لكونها حرف مدّ وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياس»[1].

وفي المضمومتين وذلك في موضع واحد في القرءان الكريم وهو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾(الأحقاف:٣٢)، قال الداني في التيسير: "فورش، وقنبل: يجعلان الثانية كالواو الساكنة"[2]. وقال في جامع البيان: "وروى المصريّون عن أبي يعقوب عن ورش أداءً إبدالها واواً ساكنة، وذلك على غير قياس"[3].

فالذي يظهر من هذه الأقوال أنّ الداني اقتصر على وجه التسهيل في كتابه التيسير حيث قال في المفتوحتين: "كالمدة"، وفي المكسورتين: "كالياء الساكنة"، وفي المضمومتين: "كالواو الساكنة"، وهذه العبارات هي كنايات عن تسهيل الثانية بين بين في الأنواع الثلاثة، كما يظهر في النشر[4]، والدرّ النثير للمالقي[5]. واقتصر في جامع البيان على إبدال الثانية حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها في الأنواع الثلاثة، وذكر أنّ الإبدال هو مذهب المصريّين عن أبي يعقوب الأزرق فقال في المفتوحتين: "وهذا قول عامّة

(١) جامع البيان (١/ ٢٤٩).

(٢) التيسير (ص١٥٢).

(٣) جامع البيان (١/ ٢٥٣).

(٤) ينظر النشر (١/ ٣٨٤)

(٥) ينظر الدر النثير للمالقي (٢/ ٣٣٨).

المصريّين، أعني البدل"، وفي المكسورتين: "وروي المصريّون أداءً عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة"، وفي المضمومتين: "وروى المصريّون عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش أداءً إبدالها واوً ساكنة". فمراد الداني بالمصريين يحتمل معْنَيَيْنِ: فإمّا أن يكون مراده من ذلك جميع من أخذ برواية أبي يعقوب الأزرق المصريّ الراوي عن ورش، وذلك في مقابل رواة الشام والعراق كالأصبهاني[1]، وعبد الصمد وغيرهما، وهذا يستحيل لتواتر وجه التسهيل عن أبي يعقوب الأزرق، ولقول الداني "وروى المصريون أداءً عن أبي يعقوب الأزرق" وهذا يدلّ أنّ رواية أبي يعقوب تشمل المصريّين وغيرهم، وإلاّ لما احتاج إلى تقييد روايته بالمصريّين، وإمّا أن يكون مراده: بـ: "المصريّين" ذوي الأصول المصريّة كابن خاقان، وذلك في مقابل أبي الحسن الحلبيّ، وأبي الفتح الحمصي لكونهما من نزلاء مصر، فهذا المعنى هو الصواب عندي، وهو الذي تؤيّده النصوص، وإلاّ لكانت أقوال الداني متضاربة ومتناقضة. قال أبو الحسن في الهمزتين من كلمتين: "فقرأ قنبل، وورش، ورويس بهمز الأولى وجعلوا الثانية بين بين"[2] وقال نحوه في

(١) محمد بن عبد الرحيم وكنيته أبو بكر الأسدي الأصبهاني صاحب رواية ورش عند العراقيين إمام ضابط مشهور ثقة نزل بغداد، أخذ قراءة ورش عرضاً عن أبي الربيع سليمان بن أخي الرشديني وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة ومواس بن سهل والحسين بن الجنيد وغيرهم ، وروى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد وعبد الله بن أحمد البلخي ومحمد بن يونس وغيرهم. قال الداني هو إمام عصره في قراءة نافع رواية ورش عنه لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه وعلى ما رواه أهل العراق ومن أخذ عنهم إلى وقتنا هذا. مات ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٦٩-١٧٠).

(٢) التذكرة (١/ ١١٦).

المضمومتين والمكسورتين. وأمّا أبو الفتح فقد ذكر الداني أنّه قرأ عليه بالتسهيل في المكسورتين بقوله: "وروى أبو بكر بن سيف عنه، أنّه أجراهما كسائرهما، وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن، وأكثر مشيخة المصريّين على الأوّل"[1]. وعليه تكون رواية الداني عن ابن خاقان بالإبدال، وعن أبي الحسن وأبي الفتح بتسهيل الثانية بين بين.

وأما ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ في البقرة، و﴿ أَلْبِغَآءِ انَ آرَدْنَ﴾ في النور، فقد ورد عن ورش إبدالها ياء خالصة مكسورة. قال الداني في جامع البيان: "واستثنى لنا الخاقاني، وأبو الفتح، وأبو الحسن في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين وهما في البقرة: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾، وفي النور ﴿عَلَى أَلْبِغَآءِ انَ آرَدْنَ﴾، فرووهما عن قراءتهم بخلاف الترجمتين المتقدّمتين بتحقيق الهمزة الأولى، وجعل الثانية ياء مكسورة محضة الكسرة" ثم قال :"وروى أبو بكر بن سيف عنه أنّه أجراهما كسائر نظائرهما، وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن، وأكثر مشيخة المصريّين على الأوّل"[2]. وقال في التيسير: "وأخذ عليّ ابنُ خاقان لورش بجعل الثانية ياءً مكسورة في البقرة، في قوله عزّ وجلّ: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾، وفي النور ﴿عَلَى أَلْبِغَآءِ انَ آرَدْنَ﴾ فقط، وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النصّ"[3]. قلتُ: وهذا يدلّ

(١) جامع البيان (١/ ٢٤٩).

(٢) جامع البيان (١/ ٢٤٩).

(٣) التيسير ص١٥١.

أنّ الداني لم يقرأ على ابن خاقان في الموضعين إلاّ بإبدال الثانية ياء خالصة مكسورة لسببين: الأوّل: قوله: "وأخذ عليّ ابنُ خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة"، وقوله في الجامع:" واستثنى لنا الخاقاني وأبو الفتح وأبو الحسن" ثمّ ذكر أنّه قرأ في الموضعين كسائر الباب على أبي الحسن وأبي الفتح دون ابن خاقان بقوله: "وروى أبو بكر بن سيف عنه أنّه أجراهما كسائر نظائرهما، وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن". قلت: وهذا يدلّ أنّ قراءته على أبي الفتح وأبي الحسن في الموضعين هي بتسهيل الثانية بين بين وإبدالها ياء مكسورة خالصة، خلافاً لقراءته على ابن خاقان فإنّها لا تكون في الموضعين إلاّ مبدلة من الياء المكسورة، وهو الذي ينبغي أن يُقتصر عليه في التيسير في الموضعين. قال المالقي رحمه الله: "فاعلم أنّه إنّما أسند قراءته برواية ورش في التيسير عن ابن خاقان لا غير، وابن خاقان هو الذي استثنى له هذين الموضعين، فعلى هذا ليس في التيسير في هذين الموضعين في قراءة ورش إلاّ البدل"[1] ثمّ قال:"وظاهر مذهبه في التيسير الأخذ بجعلها ياء مكسورة في الموضعين، والله أعلم"[2]. قلتُ: وصنيع المالقي في هذه المسألة هو عين التحرير.

فنخلص مما سبق أنّ قراءة الداني في الأنواع الثلاثة على ابن خاقان هي بإبدال الثانية حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها فتُبدل ألفاً في المفتوحتين،

(١) الدرّ النثير (٢/ ٣٣٦).

(٢) الدرّ النثير (٢/ ٣٣٦).

وياءً مدّية في المكسورتين، و واواً مدّية في المضمومتين، وهذا الذي ينبغي أن يؤخذ به من طريق التيسير. وأمّا قراءته على أبي الحسن وأبي الفتح فهي بتسهيل الثانية بين بين أي بين الهمزة والألف في المفتوحتين، وبين الهمزة والواو في المضمومتين، وبين الهمزة والياء في المكسورتين. وأمّا في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ في البقرة، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ آرَدْنَ﴾ في النور، فقراءة الداني على ابن خاقان هي بإبدال الثانية ياء مكسورة لا غير، وهو الذي ينبغي الاقتصار عليه في التيسير أيضاً، خلافاً لقراءته على أبي الحسن وأبي الفتح فإنّها تكون بالوجهين: أحدها كقراءته على ابن خاقان، وثانيها تسهيلها بين الهمزة والياء.

المسألة الثانية في ﴿جَآءَ .الَ﴾:

قال أبو عمرو الداني في جامع البيان: «فإن قيل: فهل يُبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين ألفاً على رواية المصريّين عنه كما يُبدلها من طريقهم في سائر الباب؟ قلت: قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يُبدلها فيهما لأنّ بعدها ألفا، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذّر، فوجب لذلك أن يكون بين بين لا غير، لأنّ همزة بين بين في زنة المتحرّكة. وقال آخرون: يُبدلها فيهما كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان: أحدهما: أن تُحذف للساكنين، إذ هي أولاهما، ويزاد في المدّ، دلالة على أنّها هي المليّنة دون الأولى، والثاني: أن لا تُحذف ويُزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من

اجتماعهما وبالله التوفيق»[1]. قال المنتوري: «وقال-أي الداني- في الإيضاح نحوه. وقال في إيجاز البيان: ولا ينبغي أن تجعل الهمزة المسهّلة قبلها في ذلك مبدلة، من قِبَلِ أنّه يلزم حينئذ حذفها لاجتماع ألفين، في قول أكثر النحويين، بل تُجعل بين بين، فتمتنع حينئذ من الحذف، لأنّها في حيّز المتحرّك وحكمه، قال: وهذا مذهب الحذاق من أهل الأداء. وذكر في التلخيص أنّ إبدالها هنا ممتنع لما يلزم من حذف الألف للساكنين»[2]. قلت: الذي يظهر من أقوال الداني أنّه منع الإبدال في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾(الحجر:٦١)، و(القمر:٤١) في كتابه إيجاز البيان والتلخيص، ولم يمنعه في التيسير وجامع البيان، بل صريح عبارة الجامع على إجراء الوجهين جميعاً. ويجدر التنبيه على أنّه لم يمنع وجه الإبدال في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ من اشتهر بالرواية عن الداني كالإمام الشاطبيّ، وابن بري، وابن الجزريّ وكذا المالقي وغيرهم، وإنّما ضعّفه بعض المغاربة استناداً على بعض أقوال الداني في غير التيسير والجامع كالخراز في شرحه على الدرر، وابن المرابط[3] في كتابه التقريب والحرش وغيرهما. والآن أعود لمناقشة كلام الداني في إيجاز البيان والتلخيص وهو قوله: "ولا ينبغي أن تجعل الهمزة المسهّلة قبلها في ذلك مبدلة، من قِبَلِ أنّه يلزم حينئذ حذفها لاجتماع ألفين في قول

(١) جامع البيان (١/ ٢٤٨).

(٢) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (١/ ٢٨٦).

(٣) هو عيسى بن محمد بن فتوح أبو الاصبغ الهاشمي يعرف بابن المرابط نزيل بلنسية مقرى متصدر بارع، أخذ القراءات عن أبي زيد الوراق وأبي بكر الهدهد، قرأ عليه أبو عبد الوهاب بن الحباب توفي سنة ٥٥٢ هجرية. غاية النهاية (١/ ٦١٤)، وطبقات القراء للذهبي (٢/ ٨٦٢).

أكثر النحويين، بل تُجعل بين بين"، وقوله: "إبدالها هنا ممتنع لما يلزم من حذف الألف للساكنين"، فأقول وبالله التوفيق :

أوّلاً: لم يمنع الداني الإبدال في كتابه التيسير ولا في جامع البيان، بل أثبت الوجهين جميعاً في الجامع، ومعلوم أنّ أهمّ كتب الرواية للداني هي التيسير وجامع البيان، لذلك لم يشتهر كثيراً منع الإبدال في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ من طرق الداني، بل استشهد في النشر على صحّة الوجهين بكلام الداني في الجامع البيان[1].

ثانياً: لم يعتمد الداني في منعه لوجه الإبدال على الرواية بل حكى الخلاف في جامعه، ثمّ منعه على أساس قياس محض لا عن نقل ورواية، لأنّ المنع يقتضي ثبوت الاستثناء بالنصّ عن المتقدّمين.

ثالثاً: المغاربة أنفسهم لم يمنعوا هذا الوجه مطلقاً من طريقه بل ضعّفوه، وقدّموا وجه التسهيل عليه كما صنع ابن المرابط، والخراز، وكذا الإمام المارغني في كتابه النجوم الطوالع، وهذا التقديم في نظري غير مسلّم به من طريق الداني لأنّ الإبدال في الهمزتين لم يرد إلاّ عن ابن خاقان كما سبق بيانه، والتسهيل لا يكون إلاّ عن أبي الحسن وأبي الفتح كما سبق، والرواية تقتضي التمييز بين هذه الطرق، ولا مجال لتقديم التسهيل على الإبدال لأنّ ذلك يقتضي أن نقرأ بالتسهيل من طريق ابن خاقان وهذا خلاف الرواية. لذا يُقال: فمن قرأ للداني من طريق ابن

(١) النشر (١/ ٣٨٩-٣٩٠).

خاقان لزم عليه الإبدال مطلقاً، ومن قرأ له من طريقي أبي الفتح وأبي الحسن لزم عليه التسهيل، ولا مجال لتقديم وجه على آخر. بخلاف ما إذا قرئ من طريق الشاطبية فحينئذ جاز إجراء الوجهين جميعاً مع تقديم وجه التسهيل لقوّته في القياس ولشهرته كذلك عن الداني في الرواية، فيكون المارغني مصيباً في تقديم وجه التسهيل من طريق الشاطبيّة لا من طريق الدرر. ويجدر التنبيه أيضاً، أنّ الإبدال في المفتوحتين هو قول عامة المصريين في رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش كما ذكر الداني[1]، وهذه المزية لها وزنها وثِقلها، إذ يمكن من خلالها اعتبار الإبدال أكثر شهرة وأقوى رواية من التسهيل.

وعليه فإنّ الصحيح في المسألة لزوم الإبدال في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ من طريق ابن خاقان أي طريق التيسير، ولزوم وجه التسهيل من طريقي أبي الحسن وأبي الفتح، لأنّهما لا يُبدلان الثانية مطلقاً لا في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ ولا في غيره.

المسألة الثالثة: في ﴿بِالسُّوٓءِ اَلَّا﴾ لقالون.

قال الناظم:

في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء في الصِّدِّيق

(١) قال الداني في إيجاز البيان: "فقال بعضهم يُبدلها ألفاً، فتحصل في ذلك في اللفظ مدّتان، مدّة قبل الهمزة المحقّقة، ومدّة بعدها، إلاّ أنّ المدّة الثانية في التقدير فيما كان بعدها، كشطر المدّة الأولى، وهذا قول عامّة المصريّين، أعني البدل". شرح الدرر للمتوري (١/ ٢٨٥).

قوله: (والخلف في بالسوء في الصديق)، إشارة منه إلى أنّ قالون روى الوجهين في ﴿بِالسُّوۤءِ الاَّ﴾(يوسف:٥٣) في سورة الصديق أي سورة يوسف عليه السلام. الأوّل: إبدال الهمزة الأولى واواً مكسورة، ثمّ إدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها فيصير النطق بواو مشددة مكسورة مكان الهمزة الأولى أي: ﴿بالسوِّ إلاّ﴾. الثاني: تسهيل الأولى وتحقيق الثانية على أصله في الهمزتين المكسورتين.

قال الداني في التيسير: "قالون، والبزي ﴿بالسوِّ إلاّ﴾ بواو مشددة، بدلاً من الهمزة في حال الوصل، وتحقيق همزة ﴿إلاّ﴾"[1]. وقال في جامع البيان:"بتسهيل الهمزة الأولى، وقلبها واواً مكسورة، وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها، وتحقيق الهمزة الثانية على أصلها في الهمزتين المكسورتين من كلمتين، ولم يجعلا الهمزة الأولى ههنا بين الهمزة والياء كما جعلاها في سائر الباب" ثم قال:"وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ في قراءة نافع وابن كثير من الطرق المذكورة في هذا الموضع، يجعل الهمزة بين الهمزة والياء قياساً على جعلها بعد الألف كذلك، وذلك خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذهب القراء"[2]. وقال في المفردات :"قرأ ﴿بِالسُّوۤءِ الاَّ مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ بواو مشددة بدلا من الهمزة حال الوصل، فإذا وقف ردّ الهمزة"[3]. قال المنتوري: "وقال في التعريف: وقد رُوي عن قالون، أنّه

(١) التيسير (ص٣٢٢).

(٢) جامع البيان (١/ ٢٠١).

(٣) المفردات (ص١٠٤).

يخفّف الأولى على حركتها، فيجعلها بين الهمزة والياء، وذلك على غير قياس، قال: ولم أقرأ بذلك. وذكر في التيسير، والتمهيد، وكتاب رواية أبي نشيط، وكتاب التذكّر لتراجم القراء، الإبدال والإدغام خاصّة"[1].

قال أبو الحسن ابن غلبون: "وخالف قالون أصله في الهمزتين المكسورتين من كلمتين في قوله: ﴿بِالسُّوۤءِ الاَّ﴾، فرُوي عنه أنه همز الثانية، ونحا بالأولى نحو الياء على أصله، ورُوي عنه أنه همز الثانية، وقلب الأولى واواً ثم أدغم الواو التي قبلها فيها، فقرأ بواو واحدة مشددة مكسورة بعدها همزة، وهو المشهور وبه قرأت"[2].

قلتُ: من تأمّل أقوال الإمام الداني يتّضح له أنّ روايته تقتصر على وجه الإبدال مع الإدغام في ﴿بِالسُّوۤءِ الاَّ﴾ كما هو صريح في التيسير، وجامع البيان، والمفردات، وكذا في التمهيد، وكتاب رواية أبي نشيط على ما ذكر المنتوري، بل صرّح في جامع البيان بأنّ القراءة بوجه التسهيل خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذهب القراء، وصرّح أيضاً في كتابه التعريف بأنّه لم يقرأ بوجه التسهيل وكذا صرّح شيخه أبو الحسن في كتابه التذكرة بأنّه قرأ بوجه الإبدال مع الإدغام.

وعليه فإنّ الصحيح في مذهب الداني هو الاقتصار على وجه الإبدال مع الإدغام أي ﴿بالسوّ إلاّ﴾ وإهمال وجه التسهيل في رواية قالون .

(١) ينظر شرح الدرر للمنتوري ١/ ٢٩٦).

(٢) التذكرة (٢/ ٣٨٠).

المسألة الرابعة ﴿يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾ ونحوه.

قال الناظم :

وإن أتت بالكسر بعد الضمِّ	فالخُلْفُ فيها بين أهل العلم
فمذهب الأخفش والقُرَّاء	إبدالُها واواً لدى الأداء
ومذهب الخليل ثم سيبويهْ	تَسْهيلُها كالياء والبعض عَلْيه

أشار الناظم إلى أنّ أهل الأداء اختلفوا في الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين، الأولى مضمومة والثانية مكسورة في نحو ﴿يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾(البقرة:١٤٢ وغيرها)، فمنهم من أبدل الثانية واواً خالصة مكسورة، وهو مذهب الأخفش[1] وجمهور القراء، ومنهم من سهّل الثانية بين بين، وهو مذهب الخليل[2] وسيبويه[3] من أهل اللغة وبعض أهل الأداء. قال الداني في التيسير: "والمكسورة المضموم ما قبلها تُسهّل على وجهين: تُبدل واواً مكسورة على حركة ما قبلها، وتُجعل بين الهمزة والياء على حركتها"[4].

(١) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي يكنى أبا الحسن ويعرف بالأخفش الصغير. أخذ عن سيبويه وكان يكبره سناً، وصحب الخليل وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه. توفي سنة ٢١٥ هجرية. ينظر طبقات النحويين واللغويين ص٧٢-٧٤.

(٢) هو الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيديّ الأزديّ، البصريّ النحويّ، الإمام المشهور، صاحب العروض وكتاب "العين" وغير ذلك. روى الحروف عن عاصم بن أبي النجود، وعبد الله بن كثير وهو من المقلّين عنهما. روى الحروف عنه بكّار بن عبد الله العوديّ. توفي سنة ١٧٠ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٧٥).

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه الفارسي ثم البصري إمام النحو، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء كذا روى الهذلي وهو بعيد، روى القراءة عنه أبو عمر الجرمي والله أعلم. توفي سنة ثمانين ومائة. غاية النهاية (١/ ٦٠٢).

(٤) التيسير (ص١٥٣).

وقال في جامع البيان عند إيراده للوجهين وانتهاءه من ذكر وجه الإبدال: "وبذلك -أي بالإبدال- قرأت على أكثر شيوخي، وقد قرأت بالمذهب الأوّل -أي بالتسهيل- على فارس ابن أحمد في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو، وهو أوجه في القياس، والثاني أكثر في النقل"[1]. قال المنتوري "وقال -أي الداني- في الإيضاح: وبه -أي بالإبدال- قرأت أنا على عامّة شيوخي من أهل العراق والشام ومصر: أبي القاسم الفارسي، وأبي الفتح الحمصي، وأبي الحسن الحلبي، وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم"[2]. وأمّا التسهيل فقد أخبر الداني في جامعه أنّه قرأ به على أبي الفتح ولم يذكر معه أحد من شيوخه، وقال في الاقتصاد: "وبه -أي بالتسهيل- قرأت على فارس ابن أحمد عن قراءته."[3].

قال أبو الحسن: "فقرأ الحرميان، وأبو عمرو، ورويس بهمز الأولى، وجعلوا الثانية بين بين، فصارت كالياء المختلسة، وهو الجيّد، وهو مذهب الخليل وسيبويه الذي لا يجوز عندهما غيره" ثمّ قال: "وقد ذهب قوم كثير من المقرئين إلى أنّ هذه الهمزة المليّنة في هذا الضرب تُجعل واواً مكسورة وهو يجوز على مذهب الأخفش" قال : "وقد قرأت بذلك-أي بالإبدال- على بعضهم، وهو أسهل على اللسان من القول الأوّل"[4]. قلت: وإن قرأ

(١) جامع البيان (١/ ٢٥٧).

(٢) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٣١٣).

(٣) ينظر شرح الدرر للمنتوري (١/ ٣١٣).

(٤) التذكرة (١/ ١١٨).

أبو الحسن بالوجهين جميعاً، فقد يختار وجهاً للإقراء به دون سواه، والداني لم يذكر بأنّه قرأ بالتسهيل عليه، فيجب الاقتصار على الإبدال من طريق أبي الحسن.

وعليه يتّضح أنّ وجه الإبدال هو من قراءة الداني على مشايخه الثلاثة، وأنّ وجه التسهيل هو من قراءته على أبي الفتح، فيكون وجه التسهيل لورش في التيسير خارجاً من طريق ابن خاقان، بينما يصحّ الوجهان جميعاً لقالون من طريق التيسير لأنّ الداني قرأ بهما على أبي الفتح.

باب الهمز المفرد

مسألة : ﴿لأهب﴾ لقالون

قد ثبت الخلاف عن قالون في همزة ﴿لِأَهَبَ﴾(مريم:١٩) من طريق الشاطبيّة فيظنّ البعض أنّ الخلاف وارد كذلك عن الداني، والأمر ليس كذلك لأنّ الداني اقتصر على وجه التحقيق عن أبي نشيط ولم ينقل الخلاف عنه عن قالون ،وإنّما نقل الإبدال في التيسير[1]، وجامع البيان[2] عن الحلواني عن قالون وليس عن أبي نشيط. وعليه يتّضح أنّ الإبدال في ﴿لِأَهَبَ﴾ لا يصحّ عن الداني من طريق أبي نشيط، وثبوته في الشاطبيّة لا يعني ثبوته عن الداني بالضرورة كما هو معلوم.

(١) التيسير (ص٣٥٧).

(٢) جامع البيان (٢/ ٢٥٣-٢٥٤).

باب النقل

﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ و﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾

قال الناظم :

أو لامِ تعريـــفٍ وفي كتابِيَـــهْ خُلْفٌ ويجْـري في ادِّغـام مالِيَـهْ

أشار الناظم إلى ورود الخلاف في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾(الحاقة:٢٠) من حيث النقل وعدمه لورش، وأنّه يجري مع الخلاف الوارد في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾(الحاقة:٢٩) من حيث الإدغام والإظهار بحيث من نقل همزة ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ أدغم الهاء في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾، ومن حقّق همزة ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ أظهر الهاء في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾.

فأمّا ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾، قال الداني في التيسير: "واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن ورش من ذلك حرفاً واحداً في الحاقّة، وهو قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾، فسكّنوا الهاء وحقّقوا الهمزة بعدها، على مراد القطع والاستئناف. وبذلك قرأت على مشيخة المصريّين وبه آخذ"[1]. وقال في جامع البيان :"اختلف أصحاب ورش عنه، فروى أبو يعقوب عنه أداءً أنّه سكن الهاء وحقّق الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف. وبذلك

(١) التيسير (ص١٥٧).

قرأت من طريقه على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون عن قراءتهم، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريّين"[1]. قال أبو الحسن عند ذكره لمستثنيات النقل: "والموضع الثاني: هاء السكت، وهو موضع واحد في الحاقة ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ لأنّه ينوي بها الوقف وانقطاع الهمزة عنها"[2]. قال ابن الجزريّ:"فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف من أجل أنها هاء السكت، وهذا الذي قطع به غير واحد من الأئمة من طريق الأزرق، ولم يذكر في التيسير غيره، وذكره في غيره، وقال إنه قرأ بالتحقيق من طريقيه على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون"[3]. وأما ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ فإنّ بعض الأئمّة المتقدّمين جعل علاقة وثيقة بين ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ وبين ﴿۝١٩ كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾، وهذه العلاقة تتمثّل في تسوية هاء السكت في الموضعين من حيث معاملتها كبقيّة الهاءات الاصليّة، أو معاملتها معاملة الهاء العارضة التي لا تثبت إلاّ للوقف. فمن عاملها معاملة الأصليّة أدغم هاء ﴿مَالِيَهْ﴾ في الهاء التي بعدها، ونقل حركة الهمزة إلى هاء قبله مع حذف الهمزة في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾، ومن عاملها معاملة الهاء العارضة أظهر ﴿مَالِيَهْ﴾، وحقّق هاء ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾. وكان إعمالهم لهذا القياس نتيجة عدم ثبوت النصّ عندهم في إدغام ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾، وهذا قد يُفهم

(١) جامع البيان (١/ ٣٠١).

(٢) التذكرة (١/ ١٢٤).

(٣) النشر (١/ ٤٠٩).

منه شيئان اثنان :

الأوّل: أنّها مدغمة، لأنّ الأصل في المتماثلين الصغير الإدغام إذا سكن المدغم. ولا شكّ أنّ هاء السكت مع الهاء التي بعدها من المتماثلين لاتحادهما مخرجاً وصفة.

الثاني: أنّها مظهرة، لأنّها هاء سكت، ووجودها لا يكون إلاّ في الوقف، وإظهارها معلوم في اللغة مشهور في الرواية لا يحتاج إلى توضيح وبيان.

ولما كان كلا الاحتمالين له اعتبار لعدم ورود نصّ صريح في المصادر، كان الأحرى الاعتماد على قياس هاء ﴿مَالِيَهْ﴾ بهاء ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾، فمن حقّق هاء ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ أظهر هاء ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾، ومن نقل الحركة في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ أدغم ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾، وهذا القياس صحيح لا غبار عليه قال به الكثير من الأئمّة المعتبرين كمكي[1]، وابن شريح[2]، وابن الباذش[3] وغيرهم. قال أبو عمرو الداني : "فمن روى التحقيق لزمه أن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنّه واصل بنيّة واقف فيمتنع بذلك من أن تُدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويُدغمها في الهاء التي بعدها،

(١) التبصرة (ص٣١٠).

(٢) الكافي (ص٥٤).

(٣) الإقناع (١/ ١٦٩).

لأنّها عنده كالحرف اللازم الأصلي"[1]. ولما كان مذهب الداني في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ غير معلوم على وجه الخصوص، أخذنا له بوجه الإظهار في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ قياساً لأنّ مذهبه في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ هو التحقيق إذ به قرأ على جميع شيوخه كما سبق توضيح ذلك. قال أبو الحسن ابن غلبون: "وينبغي لمن أثبت هذه الهاء ونحوها في الوصل أن يقف عليها في حال وصله وقفة يسيرة ثمّ يصل، وذلك أنّ هذه الهاء إنّما جيء بها لبيان الحركة التي قبلها في حال الوقف فقط، وإنّما أثبتها هؤلاء في الوصل اتّباعاً للمصحف، لأنّها ثابتة فيه على نيّة الوقف، وإذا وُقف عليها وقفة يسيرة ثمّ وصل كان في ذلك اتّباع للمصحف في إثباتها، واتّباع للمعنى الذي جيء بها من أجله وهو الوقف من غير إخلال"[2]. قلتُ: ولا شكّ أنّ الوقفة اليسيرة التي أشار إليها أبو الحسن تقتضي إظهار الهاء.

وعليه فإنّ الصحيح في مذهب الداني هو التحقيق في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ مع الإظهار في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ وجهاً واحداً.

(١) جامع البيان (١/ ٣٠٢).

(٢) التذكرة (٢/ ٢٧٤).

باب الإدغام والإظهار

المسألة الأولى : في ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾، و﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾ لقالون.

قال الناظم:

واركَب ويَلْهَثْ والخِلافُ فيهما عن ابن مينا والكثيرُ أدغَما

بعد أن ذكر الناظم الإظهار لورش في ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾(هود:٤٢)، و﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾(الأعراف:١٧٦) في الأعراف أشار إلى أنّ قالون الملقّب بابن مينى روى الوجهين فيهما جميعاً أي الإدغام والإظهار، وأشار إلى أنّ الرواية المشهورة هي بالإدغام بقوله: "والكثير أدغما". قال الداني في التيسير: "وأظهر ابن كثير، وورش، وهشام: ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾، واختُلف فيه عن قالون. وأدغم ذلك الباقون"(١). وقال: "وأظهر ورش، وابن عامر، وحمزة: ﴿يَٰبُنَيَّ إِرْكَبْ مَعَنَا﴾، واختُلف فيه عن قالون"(٢). وقال في جامع البيان:"وأما ﴿يَٰبُنَيَّ إِرْكَبْ مَعَنَا﴾، فأظهر الباء عند ميم فيه نافع في رواية المسيّبي، وقالون من طريق الحلواني، وأبي سليمان(٣)، وأبي نشيط من قراءتي على أبي

(١) التيسير (ص١٧٢).

(٢) التيسير (ص١٧٣).

(٣) هو سالم بن هارون بن موسى بن المبارك أبو سليمان الليثي المؤدّب بمدينة النبيّ صلى الله عليه وسلم، عرض على قالون ، وعرض عليه أبو الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٠١).

الفتح"[1]. وقال في ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾: "ونافع في رواية إسماعيل، وقالون بخلاف عنه. وأقرأني أبو الفتح لهما من طريق عبد الباقي عن أصحابه عنهما بالإظهار، ومن طريق عبد الله بن الحسين عن شيوخه عنهما بالإدغام، وبذلك قرأت على أبي الحسن في رواية قالون"[2]. قلت: وطريق أبي الفتح عن عبد الباقي هو الطريق الذي أسنده الداني عن أبي نشيط عن قالون في التيسير وجامع البيان. قال المنتوري: "وذكر -أي الداني- في كتاب رواية أبي نشيط، أنّه قرأ على أبي الفتح بالإظهار، وعلى أبي الحسن بالإدغام"[3]. وقال أبو الحسن: "والسادس: قوله ﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾ أظهر الثاء عند الذال ابن كثير، وورش، وهشام، وأدغمها الباقون"[4]. وقال:"وقرأ ورش، وابن عامر، وحمزة، ويعقوب[5] والأعشى[6] بإظهار الباء عند الميم من: ﴿إِرْكَب مَّعَنَا﴾، وأدغمها الباقون"[7].

---

(١) جامع البيان (١/ ٣٢٤).

(٢) جامع البيان (١/ ٣٢٥).

(٣) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٤١٥).

(٤) التذكرة (١/ ١٨٦).

(٥) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله ابن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي مولاهم البصري أحد القرّاء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها، أخذ القراءة عرضاً عن سلام الطويل ومهدي بن ميمون وغيرهم ، وروى القراءة عنه روح ورويس وغيرهما. مات في ذي الحجة سنة خمس ومائتين وله ثمان وثمانون سنة ومات أبوه عن ثمان وثمانين سنة وكذلك جده وجد أبيه رحمهم الله تعالى. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٨٦-٣٨٩).

(٦) هو يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة وهو أجل أصحابه ، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً محمد بن حبيب الشموني ومحمد بن غالب الصيرفي وغيرهما. توفي في حدود المائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٩٠).

(٧) التذكرة (٢/ ٣٧١).

قلت: يتّضح من هذه الأقوال أنّ الداني قرأ ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾ و﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾ فيهما بالإظهار على أبي الفتح وبالإدغام على أبي الحسن، وعليه ينبغي الاقتصار على الإظهار من التيسير لأنّها رواية الداني عن أبي الفتح.

المسألة الثانية: في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ لورش.

قال الناظم:

وعنه نونَ نونِ معْ ياسينا أظْهِرْ وخُلْفُ ورشِهِمْ بنُونا

أمر الناظم بالإظهار في ﴿يٰسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾(يس:٢)، و﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾(ن:٢) لقالون لأنه آخر مذكور في البيت الذي قبله، وهو:

واركب ويلهث والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثير أدغما

وهذا يُفهم منه أنّ ورشاً يُدغم النون فيهما مع الخلف في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ وبالتالي يكون لقالون الإظهار فيهما ولورش الإدغام في ﴿يٰسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ مع الوجهين في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾. قال الداني في التيسير عند تعرّضه لـ: ﴿يٰسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾: "ورش، وأبو بكر، وابن عامر، والكسائي: يُدغمون نون الهجاء في الواو، ويُبقون الغنة. وكذلك في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ غير أنّ عامّة أهل الأداء من المصريّين يأخذون في مذهب ورش هناك بالبيان"[1]. قال المنتوري :"وقال

(١) التيسير (ص٤٢٧).

الداني في إيجاز البيان: واختلف عنه في إظهار النون عند الواو، وفي إدغامها في قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، فقرأت ذلك على أبي الحسن بالإدغام قياساً على نظائره، وقرأت على غيره بالإظهار"[1]. قال أبو الحسن بن غلبون: "وأظهر ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وحفص، والأعشى، ونافع سوى ورش النون من: ﴿يَسٓ﴾ ومن ﴿نٓ﴾ عند الواو التي بعدها، وأدغمها الباقون"[2]. فالذي يظهر في التذكرة الإدغام في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، وهو الصحيح وبه قرأ الداني على أبي الحسن، خلافاً لظاهر النشر[3].

وعليه يتّضح أنّ الوجهين صحيحان في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ لورش من طريق الداني كما ذكر الناظم، فرواية الإدغام هي من قراءة الداني على أبي الحسن، ورواية الإظهار هي من قراءة الداني على ابن خاقان وأبي الفتح، وهي الرواية التي ينبغي الاقتصار عليها من طريق التيسير.

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٤١٩).

(٢) التذكرة (٢/ ٥١١).

(٣) ينظر النشر (٢/ ١٨).

باب الفتح والإمالة

قال الناظم :

والخلف عنه في أَريكَهُمْ وما ... لا راءَ فيهِ كاليتامى ورمى
وفي الذي رسم بالياء عدا ... حتى زَكى منكُمْ إلى على لدى
إلا رؤوسَ الآي دون هاءِ ... وحرْفَ ذكْراها لأجْلِ الراء

أشار الناظم إلى أنّ ورشاً له من حيث الفتح والإمالة الوجهان في ﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾(الأنفال:٤٣)، وكذا ذوات الياء التي لا راء فيها نحو ﴿الْيَتَنبى﴾ (البقرة:٨٣ وغيرها)، و﴿رَمىٰ﴾(الأنفال:١٧)، وكذا التي تُرسم بالياء نحو ﴿أَنَّىٰ﴾(البقرة:٢٢٣ وغيرها)، و﴿بَلَىٰ﴾(البقرة:٨١ وغيرها)، ثمّ استثنى من هذا الخلاف ما لا يمال مطلقاً وهو: ﴿عَلَى﴾(البقرة:٥ وغيرها)، و﴿إِلَىٰ﴾ (البقرة:١٤ وغيرها)، و﴿زَكَىٰ مِنكُم﴾(النور:٢١)، و﴿حَتَّىٰ﴾(البقرة:٥٥ وغيرها)، و﴿لَدَى﴾(يوسف:٢٥، وغافر:١٨)، وما يمال بلا خلاف، وهو ما كان من رؤوس الآي عدا التي تنتهي بالهاء في سورتي الشمس والنازعات نحو ﴿ضُحَيهَا﴾(الشمس:١)، و﴿طَحَيهَا﴾(الشمس:٦)، فإنّ الخلاف فيها باق خلا ﴿ذِكْرِيهَا﴾(النازعات:٤٣) فلا خلاف في إمالتها لأجل الراء. الشاهد أنّ الخلاف لورش في ذوات الياء يختصّ بأصلين وبكلمة.

فالأصل الأوّل هو ذوات الياء التي لا راء فيها، والأصل الثاني يختص بالتي تقع في رؤوس الآي أواخرها هاء في سورتي الشمس والنازعات. وأما الكلمة فهي ﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾.

المسألة الأولى: في ذوات الياء التي لا راء فيها، ولم تقع في رؤوس الآي نحو: ﴿الْيَتَامَىٰ﴾، و﴿رَمَىٰ﴾

قال الداني في التيسير: "وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين، إلاّ ما كان من ذلك في سورةٍ أواخر آيها على هاء ألف"(١). وقال في جامع البيان: "وأقرأني ابن غلبون عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش ما كان ذلك في راء اسماً كان أو فعلا نحو ﴿الذِّكْرَىٰ﴾(الدخان:١٣ وغيرها)، و﴿الْبُشْرَىٰ﴾(يونس:٦٤، وهود:٦٩)، و﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾(الليل:١٠)، و﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾(الليل:٧)، و﴿ذِكْرَىٰ﴾(الأنعام:٩٠ وغيرها)، و﴿يَتَوَارَىٰ﴾(النحل:٥٩)، و﴿قَدْ نَرَىٰ﴾(البقرة:١٤٠)، و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى﴾(الأنفال:٤٣) وما أشبهه. أو وقع في فاصلة في سورة فواصلها على ياء نحو: (والنجم) ، و (عبس) وما أشبههما بين اللفظين ما عدا ذلك أخلص الفتح"، وقال: "وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح عن قراءتهما في روايته عن ورش الباب كله بين اللفظين"(٢). قلتُ: فالذي يظهر من هذه الأقوال أنّ للداني مذهبان: الأوّل: التقليل وبه قرأ على أبي القاسم ابن خاقان وأبي الفتح فارس ابن أحمد. الثاني: الفتح وبه قرأ على أبي الحسن ابن غلبون.

المسألة الثانية: في وقوع الذوات قبل الهاء في رؤوس آي الشمس والنازعات نحو: ﴿وَضُحَيٰهَا﴾، و﴿تَلَيٰهَا﴾

حيث ذكر الناظم الخلاف بقوله : (إلا رؤوس الآي دون هاء) أي إلا

(١) التيسير (ص١٧٨).

(٢) جامع البيان (١/ ٣٤٨).

رؤوس الآي فإنّها تقلّل وجهاً واحداً عدا التي اتصلت بها الهاء فإنّها تبقى على الخلاف. قال الداني في جامع البيان: "وأقرأني ابن غلبون عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش ما كان ذلك فيه راء اسماً كان أو فعلاً، نحو ﴿ٱلذِّكۡرَىٰ﴾(الدخان:١٣ وغيرها)، و﴿ٱلۡبُشۡرَىٰ﴾ (يونس:٦٤، وهود:٦٩)"، ثم قال: "أو وقع فاصلة في سورة فواصلها على ياء نحو (والنجم) و (عبس) وما أشبههما بين اللفظين ما عدا ذلك بإخلاص الفتح. وكذا إن ألحق الفواصل كناية مؤنث كفواصل (والشمس) وبعض فواصل (والنازعات) إلاّ قوله ﴿مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾(النازعات:٤٣) فإنّه لم يخلص فتحته من أجل الراء التي قبل ألف التأنيث فيه، وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح عن قراءتهما في روايته عن ورش الباب كلّه بين اللفظين"[1].

فالذي يظهر من كلام الداني أنّ الفتح هو من قراءته على أبي الحسن، وأنّ التقليل هو من قراءته على أبن خاقان و أبي الفتح. أمّا قول الداني في التيسير: "قرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين، إلاّ ما كان من ذلك في سورةٍ أواخر آيها على هاء ألف، فإنّه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الأداء في ذلك"[2]، فخلاف طريق التيسير لأنّه قرأ على ابن خاقان بالتقليل، ومع ذلك ذكر الفتح فخرج بذلك عن طريق التيسير. قال ابن الجزريّ : "والذي عول عليه الداني في التيسير هو الفتح كما صرح به أول السور مع

(١) جامع البيان (١/ ٣٤٨).

(٢) التيسير ص١٧٨، و١٧٩.

أن اعتماده في التيسير على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش وأسندها في التيسير من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن"[1]. قال المنتوري: قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه: "ما وقع للداني في التيسير من أنّ ورشاً يفتح ذوات الياء في رؤوس الآي، إذا كان بعدها هاء في سورتي الشمس والنازعات، عدا ﴿ذِكْرِيٰهَا﴾ فتخليط لا يعضده نظر ولا نقل"[2]. قلت :وعليه اتّضح أنّ إعمال وجه الفتح من التيسير خروج عن طريق ابن خاقان لذا ينبغي الاقتصار على وجه التقليل. وهذا نموذج واضح يدل على مدى اهتمام ابن الجزري والقيجاطي بتحرير الطرق إذ يظهر ذلك في اعتراضهما على صنيع الداني في الخلط بين طريقين مستقلّين، بل وصف القيجاطي هذا الصنيع بالتخليط وهو عالم جليل متقدّم على ابن الجزريّ.

المسألة الثالثة: في ﴿وَلَوَ آرِيٰكَهُمْ﴾.

قال الناظم: (والخلف في أراكهم) إشارة منه إلى أنّ ورشاً روى الفتح والتقليل جميعاً في ﴿آرِيٰكَهُمْ﴾(الأنفال:٤٣). قال الداني في جامع البيان: "واختلف أهل الأداء من المصريين عن أبي يعقوب عنه في قوله في الأنفال ﴿وَلَوَ آرِيٰكَهُمْ﴾، فروى بعضهم أنّه أخلص الفتح للراء وما بعدها فيه" قال: "وبذلك أقرأني أبو الفتح عن قراءته" ثم قال: "وروى آخرون عنه أنّه قرأ الراء

(١) النشر (٢/ ٤٩).

(٢) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٤٦٦).

وما بعدها بين اللفظين، وبذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما وهو القياس"[1]. وأما في التيسير فلم يستثن ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ من التقليل فيكون مذهبه فيه التقليل وهو الموافق لطريق ابن خاقان. وعليه اتّضح أنّ قراءة الداني على أبي الفتح هي بالفتح وأنّ قراءته على ابن خاقان وأبي الحسن هي بالتقليل.

وقد ثبتت نصوص عن الأئمّة مفادها أنّ ورشاً لم يقرأ على نافع بالتقليل في ﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾، وإنّما قراءته عليه هي بالفتح لا غير. قال ابن الباذش: "قال النحاس عن الأزرق عنه: أنّه روى عن نافع ﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾ في الأنفال بالفتح، واختار من عند نفسه الترقيق"[2]. وقال ابن الفحام: "وخالف أصله في ﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾ فرقّق، وروايته التفخيم"[3]. وقال مكي القيسي: "خلا ﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾ في الأنفال فإنّ ورشاً روى عن نافع الفتح فيه، وكان يختار بين اللفظين"[4]. وقال المالقي: "فحصل من هذا كلّه أنّهم يختارون له بين اللفظين وهو خلاف روايته عن نافع."[5]. وقال المنتوري نقلاً عن الداني في كتابه الإبانة: "وقال إسماعيل النحاس في كتاب اللفظ:

﴿وَلَوَ أَرِيكَهُمْ﴾، مفتوحة لأبي يعقوب"[6]. وقال الداني في جامع

(١) جامع البيان (١/ ٣٤٨).

(٢) الإقناع (١/ ٥٦٧).

(٣) التجريد (ص١٧٩).

(٤) التبصرة (ص٣٨٩).

(٥) الدرّ النثير (٢/ ٤٤٦).

(٦) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٤٦٠).

البيان: "وعلى ذلك -أي الفتح- عامّة أصحاب ابن هلال[1]، وأصحاب أبي الحسن النحاس"[2]. قلتُ: إن اعتبرنا بهذه النصوص يلزم من ذلك إهمال وجه التقليل والاقتصار على الفتح، لأنّ التقليل لم يثبت بالرواية عن ورش عن نافع، ومع وجود هذه النصوص نجد أنّ الكثير من أهل الأداء نقلوا وجه التقليل لورش من طريق النحاس كابن خاقان، وصاحب الهداية والمجتبى والكامل والتلخيص والتجريد. بل نجد من روى التقليل من طريق ابن هلال عن النحاس كصاحب الهداية والمجتبى والكامل مع أنّ الداني قال في جامع البيان: "وعلى ذلك -أي الفتح- عامّة أصحاب ابن هلال، وأصحاب أبي الحسن النحاس". فالذين نقلوا التقليل لورش من غير طريق النحاس كطريق ابن سيف عن الأزرق عن ورش له مبرّر وهو أنّ ورشاً اختار التقليل وأقرأ به فوصل إلى الرواة بالأداء بغضّ النظر عن صحّته عنه عن نافع من جهة الرواية، وأمّا الذي لا أجد له مبرّراً: الرواية بالتقليل عن النحاس أو عن ابن هلال عن النحاس مع أنّهما من رواة الفتح لا غير، وهذا الخلل لا أفسّرُه إلا بالقياس الذي كان مصدره من ورش عليه رحمة الله ثمّ تسرّب إلى رواته فنقلوا عنه التقليل أداءً أو تبنّوْهُ اختياراً لقوّته في القياس، فمنهم من كان متّبعاً للأداء فنقل التقليل عنه كأبي يعقوب الأزرق وابن سيف، ومنهم من استبعد وجه التقليل واقتصر على الفتح

(١) هو أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال أبو جعفر الازدي المصري أستاذ كبير محقق ضابط، قرأ على أبيه وعلى إسماعيل ابن عبد الله النحاس. قرأ عليه حمدان ابن عون وسعيد بن جابر وغيرهما. توفي سنة عشر وثلاثمائة في ذي القعدة. ينظر غاية النهاية (١/ ٧٤-٧٥).

(٢) جامع البيان (١/ ٣٤٨).

كالنحاس، وهذا الصنيع هو عين التحرير لأنّ النحاس صنع مالم يصنعه أبو يعقوب الأزرق. والأدهى في المسألة هو قول الداني في التلخيص: "وقد اختلف أهل الأداء عنه في موضع واحد من الأفعال، وهو قوله تعالى في الأنفال: ﴿وَلَوَ آرِيكَهُمْ كَثِيراً﴾ فعامّة المصريين على إخلاص الفتح فيه أداءً عن مشيختهم"(١)، فإن قصد بعبارته: "عامة المصريين" رواية أبي يعقوب وذلك في مقابل رواة الشام والعراق كالأصبهاني وعبد الصمد، فكيف ينقل أكثر الرواة عن الأزرق وجه التقليل ؟ وإن قصد الرواةَ المصريين أي ابن خاقان دون ابن غلبون الحلبيّ، وأبي الفتح الحمصيّ فكيف ينقل ابن خاقان وجه التقليل وهو مصريّ؟

وعلى ما سبق من البيان يتّضح أنّ وجه التقليل لا يصحّ رواية عن ورش عن نافع، وبالتالي ينبغي إهماله والاقتصار على وجه الفتح من جميع الطرق.

المسألة الرابعة: في: ﴿وَالْجَارِ﴾، و﴿جَبَّارِينَ﴾

قال الناظم :

والألفات اللائ قبل الراء	**مخفوضةً في آخر الأسماء**
كالدار والأبرار والفجار	**والجار لكن فيه خُلف جار**
والكافرين مع كافرينَ	**بالياء والخلفُ بجبارينَ**

بعد ما ذكر الناظم حكم الراءات المخفوضة الواقعة في آخر الأسماء،

(١) شرح الدرر للمنتوري (١/ ٤٦٠).

أشار إلى ورود الخلاف في كلمتين: الأولى وهي ﴿وَالْجَارِ﴾ في موضعين في قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾(النساء:٣٦). الثانية: وهي ﴿جَبَّارِينَ﴾ في موضعين: الأوّل وهو قوله تعالى ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾(المائدة:٢٢)، والثاني في قوله تعالى ﴿بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾(الشعراء:١٣٠). قال الداني في التيسير: "وأما قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالْجَارِ﴾، و ﴿جَبَّارِينَ﴾ فإنّ ورشاً يقرؤهما أيضاً بين بين، على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأوّل قرأت وبه آخذ"[1]. وقال في جامع البيان: "وقرأ نافع في رواية ورش من غير طريق الأصبهاني جميع ما تقدم بين اللفظين. واستثنى لي فارس ابن أحمد عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه الأبصار خاصة نحو: ﴿لأولي الأبصار﴾، و ﴿يذهب بالأبصار﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك عليّ بإخلاص الفتح. واستثنى ابن غلبون عن قراءته ﴿وَالْجَارِ﴾ في الموضعين و﴿جَبَّارِينَ﴾ في المكانين فأخذ ذلك عليّ بالفتح. وقرأت له ذلك كلّه على ابن خاقان بين بين كنظائره"[2]. وقال في التلخيص: "فأقرأني ذلك أبو الحسن بإخلاص الفتح، وأقرأنيه غيره بين بين، وهو القياس وبه آخذ"[3]. قال ابن الجزري: "وأما في جامع البيان فإنه نص على أنه قرأه بين بين على ابن خاقان، وكذلك على أبي الفتح فارس بن

(١) التيسير ص١٨٢.

(٢) جامع البيان (١/ ٣٦٠-٣٦١).

(٣) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٤٧٨).

أحمد، وقرأه بالفتح على أبي الحسن بن غلبون"[1]. قال أبو الحسن بن غلبون: " وأمّا قوله في النساء ﴿وَالْجارِ ذِي الْقُرْبىٰ وَالْجارِ الْجُنُبِ﴾: فأمالها الأعشى، ورجال الكسائي سوى أبي الحارث، وفتحها الباقون"[2]. وقال: "وأمّا قوله تعالى: ﴿جَبّارِين﴾ في المائدة والشعراء: فأمالها الأعشى ورجال الكسائي سوى أبي الحارث وفتحها الباقون."[3].

وعلى ما سبق من الأقوال يتّضح أنّ قراءة الداني على أبي الحسن في ﴿وَالْجارِ﴾ و ﴿جَبّارِين﴾ هي بالفتح، وأنّ قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح هي بالتقليل، وهو الذي ينبغي أن يُقتصر عليه في التيسير، وعليه يكون مذهب الداني هو التسوية بين ذوات الياء وبين ﴿وَالْجارِ﴾ و﴿جَبّارِين﴾.

المسألة الخامسة: في ﴿التَّوْرِيَةَ﴾ لقالون.

قال الناظم :

واقرأ جميع الباب بالفتح سوى ... هارِ لقالونَ فمحضها روى
وقد حكى قومٌ من الرواةِ ... تقليل ها يا عنه والتوراةِ

أشار الناظم إلى أنّ قالون فتحَ جميع ما أماله وقلّله ورش سوى

(١) النشر (٢/ ٥٧).
(٢) التذكرة (١/ ٢١٤).
(٣) التذكرة (١/ ٢١٤).

﴿هَارٍ﴾(التوبة:١٠٩) في هود، فأمالها إمالة محضة من غير خلاف، وقلّل الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾(مريم:١)، وكذا الراء من ﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾(آل عمران:٣) بخلاف عنه فيهما.

فأما ﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾، قال الداني في التيسير: "قرأ أبو عمرو، وابن ذكوان، والكسائي: ﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾ بالإمالة في جميع القرءان. ونافع، وحمزة بين اللفظين. والباقون بالفتح وقد قرأت لقالون كذلك"[١]. قال المنتوري: "وقال -أي الداني- في كتاب رواية أبي نشيط: واختلف علينا في أصل مطّرد من ذلك، وهو ما جاء من لفظ ﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾، في جميع القرءان، فأقرأني أبو الفتح ذلك بإخلاص الفتح، وأقرأنيه أبو الحسن بين بين. وقال في الموضح والتمهيد نحوه"[٢]. وقال الداني في جامع البيان: "وقرأت على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن المقرئ عن أصحابه في رواية إسماعيل والمسيّبي وقالون بإخلاص الفتح"[٣]. قال أبو الحسن بن غلبون: "فأمالها النحويان وابن ذكوان، وقرأ حمزة ورجال نافع سوى المسيّبي بين اللفظين، وفتحها الباقون"[٤].

وعليه يتّضح أنّ الوجهين صحيحان عن الداني لأنّه قرأ على أبي الحسن بالتقليل، وعلى أبي الفتح بالفتح من طريق عبد الباقي، وهذه الرواية

---

(١) التيسير ص٢٤٩.

(٢) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٤٩٧). وينظر المفردات للداني ص٩٦.

(٣) جامع البيان (٢/ ٦٨).

(٤) التذكرة (١/ ٢١٠).

الأخيرة هي التي أسندها في التيسير والجامع فينبغي الاقتصار عليها إن قرئ له من طريق التيسير.

المسألة السادسة: في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ لقالون.

قال الناظم:

وقد حكى قومٌ من الرواةِ تقليل ها يا عنه والتوراةِ

الموضع الثاني الذي نقل فيه الناظم الخلاف عن قالون هو الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾(مريم:١). قال الداني في التيسير: "ونافع الهاء والياء بين بين"[١]. وقال في جامع البيان: "وقرأت في رواية الجميع عن نافع ما خلا الأصبهانيّ الهاء والياء بين بين. حكى لي ذلك أبو الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين عن أصحابه، وحكاه لي أيضاً أبو الحسن عن قراءته في روايته قالون وورش، وابن خاقان عن قراءته في رواية ورش، وحكى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه في رواية الأربعة عن نافع بإخلاص الفتح للهاء والياء"[٢]. قال أبو الحسن بن غلبون: "قرأ نافع ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ الهاء والياء بين الإمالة والفتح"[٣]. قال ابن الجزري: "وقطع له أيضاً بالفتح صاحب التجريد، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن يعني من طريق أبْي نشيط، وهي

(١) التيسير (ص٣٥٦).

(٢) جامع البيان (٢/ ٢٥١-٢٥١).

(٣) التذكرة (٢/ ٤٢٣).

طريق التيسير ولم يذكره فيه، فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه"[1].

قلتُ: من خلال ما نقلناه من الأقوال يتّضح أنّ قراءة الداني لقالون على أبي الحسن ابن غلبون هي بالتقليل، وأنّ قراءته على أبي الفتح هي بالوجهين أي بالفتح والتقليل جميعاً، فالتقليل هو من طريق أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين وهو غير مسند في التيسير ولا في جامع البيان، والفتح هو من طريق أبي الفتح عن عبد الباقي وهو طريق الداني في التيسير وجامع البيان. وعليه وجب الاقتصار على وجه الفتح من طريق أبي الفتح وبالضرورة من طريق التيسير لأنّ التقليل من التيسير خروج عن الرواية المسندة فيه كما قال ابن الجزريّ :" ولم يذكره فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه".

قلت: يتّضح جلياً أنّ الوجهين صحيحان عن الداني من طريق الدرر، وحُقّ للناظم أن يذكر الوجهين وألاّ يقتصر على ما في التيسير. **فيكون الفتح من طريق التيسير من قراءة الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي، والتقليل من قراءته على أبي الحسن.**

(١) النشر (٢/ ٦٧).

باب الراءات

المسألة الأولى : في ﴿حَيْرَانَ﴾

قال الناظم :

والسير والطير وفي حيرانَ خلف له حملا على عمرانَ

أشار الناظم إلى ورود الخلاف في ﴿حَيْرَانَ﴾(الأنعام:٧١) من حيث التفخيم والترقيق.

قال الداني في التيسير بعد قوله: "اعلم أنّ ورشاً كان يميل فتحة الراء قليلاً بين بين"، قال: "وأمّا ما وليت الراء فيه الياء، وسواء انفتح ما قبلها أو انكسر، فذلك نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿إِلْخَيْرَاتِ﴾(البقرة:١٤٨ وغيرها)، و﴿حَيْرَانَ﴾، و﴿أَلْخَيْرِ﴾(الأنبياء:٧٧)، و﴿أَلطَّيْرِ﴾(البقرة:٢٦٠ وغيرها)" [١]. وقال في جامع البيان : "فأقرأني ابن خاقان ﴿حَيْرَانَ﴾ بإخلاص الفتح لامتناعه من الصرف بكون مؤنّثة حيرى، وكذلك نصّ عليه إسماعيل النحاس في كتابه في الأداء، وكذلك رواه أيضاً عامّة أصحاب أبي جعفر أحمد بن هلال عنه، وأقرأنيه غيره بإمالة الراء قياساً على نظائره"[٢].

(١) التيسير ص١٩٢.

(٢) جامع البيان (١/ ٣٩٠).

قلت: **الذي يتّضح من كلام الداني في جامع البيان أنّ قراءة الداني على ابن خاقان هي بالتفخيم، وأنّ قراءته على أبي الحسن وأبي الفتح هي بالترقيق،** وعليه فأنّ الترقيق لا يصحّ من التيسير لأنّ الداني قرأ على ابن خاقان بالتفخيم، فينبغي أن يُقتصر على بالتفخيم من طريق التيسير اتباعاً للرواية. قال ابن الجزري: "وقطع به –أي الترقيق– في التيسير فخرج عن طريقه فيه"[1].

المسألة الثانية: في ﴿إِرَم﴾ :

قال الناظم:

وفخمت في الاعجمي و(إرم) وفي التكرر بفتح أو بضم

أشار الناظم إلى أنّ ورشاً فخّم الراء في ﴿إِرَم﴾ من قوله تعالى ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾(الفجر:٧). قال الداني في التيسير: "ونقضَ مذهبه مع الكسرة في ضربين في قوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾(الفاتحة:٦)، و﴿صِرَٰط﴾(الفاتحة:٧) حيث وقعا، و﴿ٱلْمِرَادُ﴾ (القيامة:٢٨)، و﴿مِرَاقُ بَيْنِي﴾(الكهف:٧٨)، و﴿الِاشْرَاقِ﴾(ص:١٨)، و﴿إِعْرَاضاً﴾(النساء:١٢٨)، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ (الأنعام:٣٥)، و﴿مِّدْرَاراً﴾ (نوح:١١)، و﴿إِسْرَاراً﴾ (نوح:٩)، و﴿ضِرَاراً﴾ (التوبة:١٠٧)، و﴿مِرَاراً﴾(الأحزاب:١٣) و﴿ٱلْمِرَارُ﴾(الأحزاب:١٦)، و﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ (البقرة:١٢٤)،

(١) ونظراً لوجود سقط في النسخة المطبوعة في النشر اعتمدتّ على النسخة التي قام بتحقيقها الشيخ الدكتور السالم الجكنيّ حفظه الله. ينظر: منهج ابن الجزريّ في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول ص(١٤٢٩و١٤٣٠).

و﴿إِسْرَآءِيل﴾ (البقرة:٤٧)، و﴿عِمْرَان﴾(آل عمران:٣٥)، و﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾"[١]. وقال الداني في جامع البيان: "وأقرأني ابن غلبون ﴿إِرَمَ ذَاتِ﴾ بإمالة الراء لأجل الكسرة، وأقرأنيه غيره بإخلاص فتحها"[٢]. قال ابن الجزريّ في كتابه النشر: "أولها ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ في الفجر. ذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها أبو الحسن بن غلبون، وأبو الطاهر صاحب العنوان، وعبد الجبار صاحب المجتبى، ومكي. وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون"[٣].

وعلى ما سبق يتّضح أنّ الداني قرأ بالترقيق في ﴿إِرَم﴾ على أبي الحسن ابن غلبون، وقرأ بالتفخيم على ابن خاقان وأبي الفتح، وقد أهمل الناظم وجه الترقيق وكان ينبغي عليه أن يأخذ به أيضاً لأنّه من طريق أبي الحسن كما أخذ بوجه القصر في البدل والفتح في ذوات الياء وكلاهما من طريق أبي الحسن.

المسألة الثالثة: في ﴿ذِكْرَآ﴾ وأخواتها:

قال الناظم:

وقبل مستعلٍ وإن حال ألِفْ وبابُ سترًا فتحُ كلِّه عُرِف

أشار الناظم بقوله: (وبابُ سترًا فتحُ كلِّهِ عُرِفْ) إلى أنّ التفخيم هو المعروف والمشهور وهذا يُفهم منه أنّ الترقيق ليس كذلك كما يظهر من قول الشاطبيّ:

---

(١) التيسير ص١٩٣.

(٢) جامع البيان (١/ ٣٩٠).

(٣) النشر (٢/ ٩٧).

وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه لدى جلّة الأصحاب أعمر أرحلا

وقول الداني في جامع البيان في التفخيم: "وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريّين وغيرهم"، فيه نظر إذ لو عددنا الآخذين بوجه الترقيق لاتّضح أنّه مشهور كذلك، إلاّ أنّه لم يبلغ مبلغ شهرة التفخيم. فالترقيق ثابت عن أبي الحسن في كتابه التذكرة وبه قرأ الداني عليه، وثابت عن ابن شريح من المغاربة في أحد أوجهه، وعن صاحب العنوان، والمجتبى، وأبي معشر، وغيرهم كما ذكر ابن الجزري في نشره[1]. قال الداني في التيسير: "ونقض مذهبه مع الكسرة في ضربين في قوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾(الفاتحة:٦ وغيرها)، و﴿صِرَٰطَ﴾(الفاتحة:٧ وغيره) حيث وقعا و﴿ٱلْفِرَاقُ﴾(القيامة:٢٨)، و﴿فِرَاقُ بَيْنِي﴾(الكهف:٧٨)، و﴿ٱلِاشْرَاقِ﴾(ص:١٨)، و﴿إِعْرَاضاً﴾(النساء:١٢٨)، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾(الأنعام:٣٥)، و﴿مِّدْرَاراً﴾(نوح:١١)، و﴿إِسْرَاراً﴾(نوح:٩)، و﴿ضِرَاراً﴾(التوبة:١٠٧)، و﴿بِرَاراً﴾(الأحزاب:١٣)، و﴿ٱلْفِرَارُ﴾(الأحزاب:١٦)، و﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾(البقرة:١٢٤)، و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾(البقرة:٤٧ وغيرها)، و﴿عِمْرَٰنَ﴾(آل عمران:٣٥ وغيرها)، و﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾(الفجر:٧)، و﴿إِمْرَأَةٌ﴾(الكهف:٧١)، و﴿ذِكْراً﴾(البقرة:٢٠٠ وغيرها)، و﴿سِتْراً﴾(الكهف:٩٠)، و﴿وِزْراً﴾(طه:١٠٠)، و﴿صِهْراً﴾(الفرقان:٥٤)، و﴿حِجْراً﴾(الفرقان:٢٢، و٥٣)، و﴿إِصْرَهُمْ﴾(الأعراف:١٥٧)، و﴿إِصْراً﴾(البقرة:٢٨٦)، و﴿مِصْرَ﴾(يوسف:٢١)، و﴿مِصْراً﴾(لبقرة:٦١)، و﴿فِطْراً﴾(الكهف:٦٦)، و﴿بِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾(الروم:٣٠)، و﴿وَقْراً﴾(الذاريات:٢)، وما كان من نحو هذا فأخلص الفتح للراء في ذلك كلّه، من أجل حرف الاستعلاء والعجمة وتكرير الراء مفتوحة ومضمومة"[2]. وقال في جامع البيان: "واختلف

(١) التيسير ص١٩٣.

(٢) جامع البيان (١/ ٣٩٠-٣٩١).

شيوخنا أيضاً في الراء إذا لحقها التنوين وحال بينها وبين الكسرة ساكن غير حرف استعلاء نحو قوله: ﴿ذِكْرًا﴾، و﴿إِمْرًا﴾، و﴿سِتْرًا﴾، و﴿وِزْرًا﴾، و﴿حِجْرًا﴾، و﴿صِهْرًا﴾ وما أشبهه. فأقرأني أبو الحسن بإمالة الراء بين بين وصلاً ووقفاً لأجل الكسرة وضعف الساكن الحائل بينها وبين الراء. وأقرأنيه ابن خاقان وأبو الفتح بإخلاص الفتح مناقضة للأصل، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريّين وغيرهم"[1].

قال أبو الحسن بن غلبون: "وأمّا ما حال بينهما فيه الساكن فكقوله تعالى: ﴿أَلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾(النحل:٤٤)، ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾(يس:٦٩)، و﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾(الأنعام:١٦٤)، و﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾(البقرة:٢٤٠)، و﴿إِخْرَاجُهُم﴾(البقرة:٨٥)، و﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾(النور:٣٣)، و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ (آل عمران:٣٧)، ﴿وَإِسْرَافَنَا﴾(آل عمران:١٤٧)، ﴿وَالِاشْرَاقِ﴾(ص:١٨)، و﴿عِبْرَةً﴾(يوسف:١١١)، و﴿سِدْرَةِ﴾ (النجم:١٤)، و﴿سِرَّكُمْ﴾(الأنعام:٣)، و﴿ذُو مِرَّةٍ﴾(النجم:٦)، و﴿إِسْرَافًا﴾(النساء:٦)، و﴿صِهْرًا﴾ (الفرقان:٥٤)، و﴿ذِكْرًا﴾(البقرة:٢٠٠) وما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الراء من هذه الكسرة في هذين الضربين بين اللفظين"[2].

قلتُ: كلام الداني صريح في كونه قرأ بالترقيق على أبي الحسن، وبالتفخيم على ابن خاقان وأبي الفتح. فكان ينبغي على الناظم أن يذكر الوجهين جميعاً.

---

(١) التذكرة (١/ ٢٢١-٢٢٢).

(٢) جامع البيان ص٣٥٣. (دار الكتب العلمية)، وفي طبعة دار إحياء التراث العربي سقط (١/ ٣٨٩). ينظر رسالة الدكتوراة ص٨٧٧، تحقيق عبد المهيمن عبد السلام طحان.

المسألة الرابعة: في الراء التي يقع بعدها ألف الاثنين نحو: ﴿تَنتَصِرَانِ﴾، و﴿لَسَٰحِرَانِ﴾، و﴿طَهِّرَا﴾، أو ألف وبعدها همزة نحو: ﴿إِبْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾، و﴿إِبْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾، و﴿مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾، أو ألف وبعدها عين نحو: ﴿سِرَاعًا﴾، و﴿ذِرَاعًا﴾، و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾.

قال الداني في جامع البيان: "وقد خالف أبو الحسن أيضاً الجماعة من أهل الأداء في الراء التي يليها كسرة لازمة، ويقع بعدها أحد ثلاثة أحرف: ألف الاثنين وسواء كانت حرفاً أو اسماً، أو ألف بعدها همزة، أو ألف بعدها عين، فكان يخلص الفتح للراء من أجل ذلك نحو ﴿تَنتَصِرَانِ﴾(الرحمن:٣٥)، و﴿لَسَٰحِرَانِ﴾(طه:٦٣)، و﴿طَهِّرَا﴾(البقرة:١٢٥) وما أشبهه. والألف التي بعدها همزة نحو قوله ﴿إِبْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾(الأنعام:١٤٠)، و﴿إِبْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾(الأنعام:١٣٨)، و﴿مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾(الكهف:٢٢)، وما أشبهه. والألف التي بعدها عين نحو قوله ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾(الكهف:١٨)، و﴿ذِرَاعًا﴾(الحاقة:٣٢) و﴿سِرَاعًا﴾(ق:٤٤)، و(المعارج:٤٣) وما أشبهه، وقرأت ذلك كلّه على غيره بالإمالة اليسيرة، وهو الصحيح في الأداء والقياس وبه آخذ"[1]. وأما في التيسير فإنّ الداني اقتصر فيه على الترقيق حيث لم يستثن هذه الكلمات من الراءات المرققة لسببين: الأوّل: لأنّه يتوافق مع رواية الداني عن ابن خاقان، وهي الرواية المسندة في التيسير. الثاني: كون الداني صحّح الترقيق وأخذ به لقوله في جامع البيان:"وهو الصحيح في الأداء والقياس وبه آخذ"، وهذا يعني أنّ وجه التفخيم ليس صحيحاً عنده ولم يأخذ به لأنّه اعتبر أنّ أبا الحسن خالف

(١) ينظر العنوان ص٦٣

الجماعة وانفرد به عنهم، وهذا غير مسلّم به إذ التفخيم في نحو ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾، و﴿سِرَاعاً﴾ هو مذهب أبي طاهر في العنوان[1]، وشيخه الطرسوسي في المجتبى على ما في النشر[2]، وابن شريح في الكافي[3]، وأبي معشر على ما في النشر[4]، وأحد وجهي ابن بلّيمة في تلخيص العبارات. والتفخيم في نحو ﴿إِبْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾، و﴿إِبْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾، و﴿مِرَآءً ظَٰهِراً﴾، وكذا في نحو ﴿تَنتَصِرَانِ﴾، و﴿لَسَٰحِرَانِ﴾، و﴿طَهِّرَا﴾ هو مذهب ابن بلّيمة[5]، وأبي معشر الطبريّ على ما في النشر[6]، وعليه فإنّ أبا الحسن لم ينفرد بالتفخيم في هذه الكلمات ونحوها، فيكون التفخيم صحيحاً على شرط ابن الجزري، لأجل ذلك صحّح التفخيم في هذه الحالات في النشر. قال أبو الحسن عند ذكره المواضع التي خالف فيها ورش أصله: "والسادس: إذا وقع بعد هذه الرّاء ألف بعدها عين مفتوحة، كقوله تعالى ﴿عَنْهُمْ سِرَاعاً﴾(ق:٤٤)، و﴿مِنَ ٱلأَجْدَاثِ سِرَاعاً﴾(المعارج:٤٣)، و﴿سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾(الحاقة:٣٢)، وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود. والسابع: إذا وقع بعد هذه الراء ألف، بعدها همزة مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ مِرَآءً﴾(الكهف:٢٢)، و﴿إِبْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾(الأنعام:١٣٨)، و﴿إِبْتِرَآءً عَلَى

(١) ينظر النشر (٢/ ٩٦).

(٢) ينظر الكافي ص٧٥.

(٣) ينظر النشر (٢/ ٩٦).

(٤) ينظر تلخيص العبارات ص٥٠.

(٥) ينظر تلخيص العبارات ص٥٠.

(٦) ينظر النشر (٢/ ٩٧).

﴿اللَّهِ﴾(الأنعام:١٤٠) وما أشبه هذا. والثامن: إذا وقع بعد هذه الراء ألف تدلّ على الاثنين، سواء كانت تلك الألف اسماً أو حرفاً: فالاسم كقوله: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾(البقرة:١٢٥)، و﴿فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾(الرحمن:٣٥). والحرف كقوله ﴿سَنَشُدُّ﴾(القصص:٤٨). وقد ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع والموضع الذي قبله بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود فيهما"[1].

قلتُ: وإن قرأ أبو الحسن بالوجهين إلاّ أنّه قدّم التفخيم في الأداء، وأقرأ الداني به، لأنّ الداني لم ينقل عنه إلا التفخيم، ونقل عن غيره الترقيق.

وعليه فإنّ الوجهين صحيحان عن الداني، فالتفخيم هو من قراءة الداني على أبي الحسن، والترقيق من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح، وقد أهمل الناظم وجه التفخيم وكان ينبغي عليه أن يذكر الوجهين في هذه المواضع.

المسألة الخامسة: في ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾

قال الداني في جامع البيان: "وأقرأني أبو الفتح ﴿وِزْرَ﴾[2] حيث وقع بإخلاص الفتح. وأقرأني ذلك غيره بالإمالة لأجل الكسرة"[3].

وأمّا في التيسير فلم يستثن ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ من الترقيق.

وقد ذكر أبو الحسن ابن غلبون القاعدة في الترقيق ومثّل بـ: ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾

---

(١) التذكرة (١/ ٢٢٣-٢٢٤).

(٢) وقد وقعت في خمسة مواضع: (الأنعام:١٦٤)، و(الإسراء:١٥)، و(فاطر:١٨)، و(الزمر:٧)، و(النجم:٣٨). ينظر المعجم المفهرس ص٧٥٠.

(٣) جامع البيان (١/ ٣٩٠). وينظر: شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٥٦٢).

فقال: "وأمّا ما حال بينهما فيه ساكن فكقوله تعالى: ﴿ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ﴾(النحل:٤٤)، و﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ﴾(يس:٦٩)، و﴿وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾" ثمّ قال: "فورش وحده يقرأ هذه الراء مع هذه الكسرة في هذين الضربين بين اللفظين"(١).

قلت: **من خلال ما نقلناه من الأقوال يتّضح أنّ الداني قرأ ﴿وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ بتفخيم الراء على أبي الفتح، وبالترقيق على ابن خاقان وأبي الحسن،** وعليه فإنّ الوجهين صحيحان عن الداني. والتفخيم صحيح مشهور على شرط ابن الجزري، وليس انفراداً من أبي الفتح. قال ابن الجزريّ: "﴿وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ فخمه مكي، وفارس بن أحمد، وصاحب الهداية، والهادي، والتجريد. وبه قرأ الداني على أبي الفتح وذكر الوجهين في الجامع. ورققه الآخرون على القياس"(٢).

المسألة السادسة: ﴿الإِشْرَاقِ﴾

قال الداني في جامع البيان: "وقد كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله ﴿والإِشْرَاقِ﴾(ص:١٨) لكون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً، وخالف في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم فأخلصوا الفتح للقاف في ذلك حملاً على ما انعقد الإجماع على إخلاص الفتح فيه مع كون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾(المؤمنون:٧٣)، و﴿عَنِ ٱلصِّرَٰطِ﴾(المؤمنون:٧٤)، و﴿إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾(ص:٢٢) وشبهه، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح عن

(١) التذكرة (١/ ٢٢١-٢٢٢).

(٢) النشر (٢/ ٩٧).

قرائتهما"[1]. وقال في الموضح: "وكان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله تعالى: ﴿وَالِاشْرَافِ﴾ لكون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً، فالإمالة والترقيق تحسنان معه، فعارضته بقوله تعالى ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(المؤمنون:٧٣) وشبهه، وألزمته الإمالة فيه بما حكاه، فقال قد تأكّد الفتح في ﴿صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ونظيره لوقوع الراء بين حرفين مطبقين مستعليين، وهما الصاد قبلها، والطاء بعدها، وليس ذلك في ﴿الِاشْرَافِ﴾. قال الداني : "ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء، لقراءة ورش عن نافع، من المصريين وغيرهم في إخلاص الفتح للراء في ذلك، وإنّما قال ذلك شيخنا، فيما أحسبه قياساً دون أداء، لإجماع الكلّ على خلاف ما قاله"[2]. وقال: "وبذلك –أي بالتفخيم مع الطاء والضاد والقاف– قرأت للجماعة عن ورش، على أبي الفتح، وبه قرأت في رواية أبي يعقوب على ابن خاقان وبه آخذ"[3]. قال أبو الحسن بن غلبون : "وأمّا ما حال بينهما فيه الساكن فكقوله تعالى: ﴿ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾(النحل:٤٤)، ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾(يس:٦٩)، و﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾(الأنعام:١٦٤)، و﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾(البقرة:٢٤٠)، و﴿إِخْرَاجُهُم﴾(البقرة:٨٥)، و﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾(النور:٣٣)، و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾(آل عمران:٣٧)، ﴿وَإِسْرَافَنَا﴾(آل عمران:١٤٧)، ﴿والِاشْرَافِ﴾(ص:١٨)، و﴿عِبْرَةً﴾(يوسف:١١١)، و﴿سِدْرَةَ﴾(النجم:١٤)، و﴿سِرَّكُمْ﴾(الأنعام:٣)، و﴿ذُو مِرَّةٍ﴾(النجم:٦)، و﴿إِسْرَافًا﴾(النساء:٦)، و﴿صِهْرًا﴾(الفرقان:٥٤)، و﴿ذِكْرًا﴾(البقرة:٢٠٠) وما أشبه هذا: فورش وحده يقرأ هذه الراء من هذه الكسرة في هذين الضربين

(١) جامع البيان (١/ ٣٨٩).

(٢) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٥٧٤).

(٣) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٥٧٥).

بين اللفظين"[1]. وقد ذكر في النشر[2] لأبي الحسن الوجهين، ولم ينقل أبو الحسن إلاّ الترقيق، وما أشار إلى التفخيم البتة بل ذكر ﴿الإِشْرَاقِ﴾(ص:١٨) ضمن الكلمات التي ترقّق عنده وجهاً واحداً. ثمّ إنّ كلام الداني في الجامع يقتضي تضعيفه وجهَ الترقيق، إذ لم يأخذ به لأنّه حسِبَ أنّ أبا الحسن انفرد به عن سائر أهل الأداء باعتماده على القياس، والأمر ليس كذلك لأنّه اتّضح في النشر أنّ غير أبي الحسن قد روى هذا الوجه، وهو صاحب العنوان، والمجتبى، وأبي معشر الطبري. زيادة على ذلك فإنّ الداني احتجّ على شيخه بالقياس، وحجّة شيخه عندي أقوى لأنّ الراء في ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾(الشورى:٥٣) وقعت بين حرفين مطبقين، ففُخّمت الراء لقوة الحرفين خلافاً لـ:﴿الإِشْرَاقِ﴾ فإنّ الراء وقعت بعد حرف مرقق وقبل حرف مفخّم غير مطبق، فظهر الفرق بين الجنسين وهذا الفرق مانع للقياس، لأجل ذلك رُقّقت الراء في ﴿إِخْرَاجٍ﴾(البقرة:٢٤٠) ولم ترقّق في غيرها مع أنّ الخاء من حروف الاستعلاء لكنّها من أضعفها. ولا شكّ عندي أنّ ابن الجزري قد اطلّع على تضعيف الداني لوجه الترقيق في جامع البيان، ولا أشكّ أيضاً أنّ صاحب النشر كان كثيراً ما يعتمد على تضعيفات الداني وتصحيحاته، ونراه في هذه المسألة غير ملتفت إلى كلام الداني في المسألة لإدراكه بأنّ العلّة التي من أجلها ضعّف الداني وجه الترقيق ليست صحيحة، وهذا الذي حمله على تصحيح وجه الترقيق ولو مع تضعيف

(١) التذكرة (١/ ٢٢١-٢٢٢).

(٢) النشر (٢/ ٩٨).

الداني له.

وعليه فإنّ الوجهين صحيحان عن الداني، فالترقيق هو من قراءته على أبي الحسن، والتفخيم هو من قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح.

المسألة السابعة : في الراءات المضمومة

قال الداني في التيسير: "وحكم الراء المضمومة مع الكسرة اللازمة والياء الساكنة في مذهبه، حكم الراء المفتوحة سواء نحو ﴿يُسِرُّونَ﴾[1] و﴿مُنذِرُونَ﴾(الشعراء:٢٠٨)"[2]. وقد نقل المنتوري عن الداني في كتابه الإبانة أنّه قال: "وقد كان شيخنا أبو الحسن ينكر أن يجعل حكم المضمومة كحكم المفتوحة"[3]. قال ابن الجزري في النشر بعد أن ذكر أقسام الراءات المضمومة: "فروى بعضهم تفخيمها في ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة. وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار صاحب المجتبى وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن. وروى جمهورهم ترقيقها

---

(١) وقد وقعت في أربعة مواضع : (البقرة:٧٧)، و(هود:٥)، و(النحل:٢٣)، و(يس:٧٦). ينظر المعجم المفهرس ص٣٤٩.

(٢) التيسير ص١٩٣، و١٩٤.

(٣) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٥٢٧).

وهو الذي في التيسير، والهادي، والكافي، والتلخيصين[1]، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح"[2]. قال أبو الحسن بن غلبون: "اعلم أنّ ورشاً كان يقرأ الراء المفتوحة بين اللفظين إذا وقع قبلها ياء ساكنة أو كسرة فقط"[3]. قلتُ: فخرج بقوله :"كان يقرأ الراء المفتوحة بين اللفظين" الراء المضمومة، والتي ما أشار إلى ترقيقها البتة.

وعلى ما سبق من الأقوال يتّضح أنّ قراءة الداني على أبي الحسن في الراءات المضمومة هي بالتفخيم، وأنّ قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح هي بالترقيق، فكان على الناظم أن يذكر الوجهين جميعاً في الراءات المضمومة.

(١) يريد بذلك : تلخيص ابن بلّيمة، وتلخيص أبي معشر الطبري وإن كان تلخيص أبي معشر ليس من طرق النشر لأنّ أبا معشر لم يذكر فيه طريق الأزرق، وإنّما ذكره في كتابه الجامع المسمّى :"سوق العروس".

(٢) النشر (٢/ ٩٩).

(٣) التذكرة (١/ ٢١٩).

باب اللامات

المسألة الأولى: في بيان صحّة الخلاف في اللام الواقعة قبل الطاء من طريق الداني:

قال الداني في التيسير: " واعلم أنّ ورشاً كان يُغلّظ اللام إذا تحرّكت بالفتح، ووليها من قبلها: صادٌ، أو ظاءٌ، أو طاءٌ، وتحرّكت هذه الحروف الثلاثة بالفتح، أو سُكّنت لا غير"[1]. وقال في جامع البيان: "هذه قراءتي – أي بتغليظ اللام مع الحروف الثلاثة– له من الطريق المذكور على ابن خاقان وأبي الفتح عن قراءتهما. وقرأت له على ابن غلبون بتغليظ اللام وتفخيمها مع الصاد والظاء المعجمة وترقيقها مع الطاء"[2]. قال أبو الحسن في كتابه التذكرة: "اعلم أن ورشا كان يفخم اللام المفتوحة فقط، إذا وقعت بعد الصاد أو الظاء لا غير، وسواء كانت الصاد أو الظاء مفتوحتين أو ساكنتين فقط"[3]. قال ابن الجزريّ: "وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة وهو الذي في العنوان، والمجتبي، والتذكرة، وإرشاد ابن غلبون[4]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون"[5].

---

(١) التيسير ص١٩٧.

(٢) جامع البيان (١/ ٣٩٦).

(٣) التذكرة (١/ ٢٤٦).

(٤) هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الطيّب الحلبي نزيل مصر أستاذ ماهر كبير كامل محرّر ضابط ثقة خيّر صالح دين صاحب كتاب الإرشاد في السبع وهو والد أبي الحسن بن غلبون شيخ الداني ، توفي بمصر سنة ٣٨٩ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٧١).

(٥) النشر (٢/ ١١٢).

وعلى ما سبق من البيان يتّضح جلياً أنّ التغليظ في اللام من رواية الداني عن أبي الحسن يكون مع الصاد والظاء دون الطاء نحو ﴿مَطْلَعِ﴾(القدر:٥)، و﴿بَطَلَ﴾(الأعراف:١١٨)، وأنّ التغليظ في روايته عن ابن خاقان وأبي الفتح يكون مع الحروف الثلاثة جميعا، وعليه فإنّ تغليظ اللام الواقعة بعد الطاء يكون بالخلف من طريق الداني: الترقيق من روايته عن أبي الحسن، والتغليظ عن غيره خلافاً للواقعة بعد الظاء والصاد فإنّ تغليظها يكون بلا خلاف عنه.

المسألة الثانية: في ﴿بِصَالًا﴾، و﴿يَّصَّلَحَا﴾، و﴿طَالَ﴾

قال الناظم:

والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات اليا إن أمالا

الشطر الأول من هذا البيت يقتضي التنبيه على ثلاثة أمور:

الأول: أشار الناظم إلى الخلف في ﴿طَالَ﴾[1] وفي ﴿بِصَالًا﴾(البقرة:٢٣٣) ثمّ نقض هذا الخلاف فيما بعد بقوله (فغلّظنّ واترك سبيل الخلف) فعدل عن الخلف إلى ترجيح التغليظ.

الثاني: إهماله ﴿يَّصَّلَحَا﴾(النساء:١٢٨) اتّباعاً للإمام الشاطبيّ مع أنّ الداني ذكر الثلاثة جميعاً في جامع البيان.

(١) وذلك في ﴿أفطال عليكم﴾(طه:٨٦) و﴿حتى طال عليهم العمر﴾(الأنبياء:٤٤) و﴿فطال عليهم الأمد﴾(الحديد:١٦). ينظر معجم المفهرس ص٤٣٢.

الثالث: لم يذكر الداني في التيسير حكم ما فُصل بالألف بين الأحرف الثلاثة واللام، وكذا صنع أبو الحسن بن غلبون في تذكرته فيكون مذهب الداني في التيسير، وأبي الحسن هو الترقيق لا غير. أمّا في جامع البيان فإنّ الداني ذكر الوجهين وقدّم التغليظ فقال: "فإن حال بين الصاد والطاء وبين اللام ألف نحو قوله: ﴿وِصَالًا﴾، و﴿أَنْ يَّصَّلَحَا﴾، و﴿آبَطَالَ﴾ وما أشبهه، فالترقيق لأجل الفاصل الذي فصل بينه وبين اللام، والتغليظ لأجل قوّة المستعلي والتغليظ أوجه"(١). قلتُ: لم يذكر الداني عزواً في المسألة فيما يظهر من أقواله، ولم يذكر حكم ما فُصل بالألف بين الأحرف الثلاثة واللام في كتابه التيسير، والتعريف، وقد أسند الرواية في هذين الكتابين إلى ابن خاقان وهذا ما يجعلني آخذ له من طريق ابن خاقان بالترقيق لا غير، وأمّا روايته عن أبي الحسن فبالترقيق لأنّ أبا الحسن لم يشر إلى هذه المسألة في كتابه التذكرة، وأمّا روايته عن أبي الفتح فلم أقف عليها صراحة، والذي يظهر من رواية كلٍ من صاحب التجريد(٢) وتلخيص العبارات(٣) عن عبد الباقي عن والده أبي الفتح شيخ الداني هو الترقيق، وعلى هذا الأساس آخذ بالترقيق من طريق أبي الفتح، فتكون رواية الداني عنه كذلك. **فالحاصل مما تقدّم أنّ رواية الداني عن شيوخه الثلاثة هي بالترقيق لا غير، وهو الذي ينبغي الاقتصار عليه.**

---

(١) جامع البيان (١/ ٣٩٧).

(٢) قال ابن الفحام: "فإن حالت الألف بين الصاد واللام المفتوحة فقرأتُ على عبد الباقي بالترقيق، وعلى الجماعة بالتفخيم، نحو: ﴿وِصَالًا﴾، و﴿يَّصَّلَحَا﴾". (التجريد ص١٨١).

(٣) لم يشر ابن بليمة إلى المسألة فيكون مذهبه الترقيق. ينظر تلخيص العبارات ص٥٢، و٥٣.

المسألة الثالثة : في باب اللام الواقعة قبل الألف الممالة

قال الناظم :

والخلف في طال وفي فصالا وفي ذوات الياء إن أمالا

أشار الناظم في الشطر الثاني إلى ورود الخلاف في اللام الواقعة قبل الألف المنقلبة عن الياء في حالة إمالتها لا غير، وهذا يقتضى أنّه لا خلاف في تغليظها إن قُرئت ذوات الياء بالفتح. وقد نقض الناظم هذا الخلاف فيما بعد بقوله (فغلّظنّ واترك سبيل الخلف) فعدل عن الخلف إلى ترجيح التغليظ، وقد وقع ذلك في سبعة مواضع: ﴿مُصَلًّى﴾(البقرة:١٢٥) حال الوقف و﴿يَصْلَيْهَا﴾(الإسراء:١٨)، و(الليل:١٥)، و﴿وَيُصَلَّىٰ سَعِيراً﴾(الانشقاق:١٢)، و﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾ (الأعلى:١٢)، و﴿تَصْلَىٰ نَاراً حَامِيَةً﴾(الغاشية:٤)، و﴿سَيَصْلَىٰ نَاراً﴾(المسد:٣). وأمّا الواقعة في رؤوس الآي، وذلك في ثلاثة مواضع: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ﴾(القيامة:٣١)، و﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾(الأعلى:١٥)، و﴿عَبْداً إِذَا صَلَّىٰ﴾(العلق:١٠)، فإنّها ترقّق وجهاً واحداً لقول الناظم فيما بعد.

وفي رؤوس الآي خذ بالترقيقْ تتبَعْ وتتَّبِعْ سبيل التحقيقْ

فقوله: (تَتْبَعَ): لتتبع رؤوس الآي بعضها بعضاً فتتناسب كلها، ويكون جميعها على نسق واحد في التقليل. قال الداني في جامع البيان: "فتكون بين بين لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها حملاً على ما قبل ذلك وما بعده من رؤوس الفواصل، وإتباعاً له ليأتي الجميع بلفظ واحد ولا يختلف"[1].

(١) جامع البيان (١/ ٣٩٦).

وقوله: (وتَتْبع سبيل التحقيق): أي القول الراجح والمختار والمعوّل عليه، وهو الترقيق بناء على ما قدّمه في باب الإمالة من أنّ رؤوس الآي دون هاء تُمال لا غير، وعليه يتّضح أنّ مذهب الناظم في هذه المسألة هو الوجهان فيما وقعت فيه اللام في غير رؤوس الآي، والترقيق وجهاً واحداً فيما إذا وقعت في رؤوس الآي. وأمّا مذهب الداني فبيانه كالتالي: قال في التيسير: "فإن وقعت اللام مع الصاد في كلمة هي رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء نحو: ﴿وَلاَ صَلّىٰ﴾، و﴿فَصَلّىٰ﴾، احتملت التغليظ والترقيق، والترقيق أقيس، لتأتي الآي بلفظ واحد"[1].

وأمّا التي لا تقع في رؤوس الآي فإنّها مغلّظة لقوله: "اعلم أنّ ورشاً كان يُغلّظ اللام إذا تحرّكت بالفتح، ووليها من قبلها: صاد، أوظاء، أو طاء، وتحرّكت هذه الحروف الثلاثة بالفتح، أو سُكّنت لا غير. فالصاد نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾(البقرة:٣)، و﴿مُصَلًّى﴾(البقرة:١٢٥)، و﴿فَيُصْلَبُ﴾(يوسف:٤١)، و﴿فَصَلّىٰ﴾(الأعلى:١٥)، وشبهه"[2]. وقال في جامع البيان: "فإن وقعت هذه اللام مع الصاد آخر فاصلة في سورة أو آخر فواصلها على ألف منقلبة من ياء، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: في القيامة ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلّىٰ﴾(القيامة:٣١)، وفي سبّح ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلّىٰ﴾(الأعلى:١٥)، وفي العلق ﴿عَبْداً إِذَا صَلّىٰ﴾(العلق:١٠)، ففيها على مذهب أبي يعقوب، وأبي الأزهر[3] وجهان،

(١) التيسير ص١٩٧.

(٢) التيسير ص١٩٧.

(٣) هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة أبو الأزهر العُتَقي المصري ، صاحب الإمام مالك ، راو مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش. توفي سنة ٢٣١ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٨٩).

أحدهما: التغليظ لكونها مفتوحة قد وليها صاد مفتوحة طرداً لمذهبهما في نحو ذلك، والثاني: الترقيق، فتكون بين بين لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها حملاً على ما قبل ذلك وما بعده من رؤوس الفواصل، وإتباعاً له ليأتي الجميع بلفظ واحد ولا يختلف. والوجهان صحيحان، غير أنّ الثاني أقيس. فإن أتت اللام وقبلها صاد أيضاً، وبعدها ألف منقلبة من ياء في غير فاصلة، وجملة ذلك خمسة مواضع: في سبحان: ﴿يَصْلَيهَا مَذْمُوماً﴾(الإسراء:١٨)، وفي الانشقاق: ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيراً﴾(الانشقاق:١٢)، وفي الغاشية: ﴿تَصْلَىٰ نَاراً حَامِيَةً﴾(الغاشية:٤)، وفي الليل: ﴿لاَ يَصْلَيهَآ إِلاَّ ٱلأَشْقَى﴾(الليل:١٥)، وفي المسد ﴿سَيَصْلَىٰ نَاراً﴾(المسد:٣). وكذا قوله ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ مُصَلًّى﴾(البقرة:١٢٥) عند الوقف خاصّة، لأنّه منوّن، و﴿ٱلذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾(الأعلى:١٢) لأنّ الألف تذهب في الوصل على مذهبهما، ففي هذه اللام وجهان: التغليظ والترقيق، فالتغليظ على ما أصّلاه في اللام مع الصاد، والترقيق على قولهما في إمالة الألف المنقلبة من الياء وما قبلها، والأقيس ههنا التغليظ بخلاف ما هو فيما قبله لعدم الإتباع والتشاكل الذيْن حسّنا الترقيق وقرّباه ههنا"[1].

قلت: ولم يشر أبو الحسن في كتابه التذكرة إلى اللام الواقعة قبل الألف الممالة مطلقاً فيكون مذهبه التغليظ مطلقا. فمذهب الداني في التيسير هو تغليظ اللام الواقعة في غير رؤوس الآي، والوجهان فيما وقع في رؤوس الآي من السور المعروفة مع تقديم الترقيق لقوّته في القياس، وفي جامع البيان أجرى الوجهين جميعاً في كلّ من الجنسين إلاّ أنّه قدّم الترقيق في

(١) جامع البيان (١/ ٣٩٦).

رؤوس الآي، وقدّم التغليظ في غيرها. وأما روايته عن أبي الحسن فبالتغليظ أيضاً على ما يظهر في التذكرة لأنّ أبا الحسن لم يذكر المسألة أصلاً.

وبالتالي يكون عدد الأوجه في التيسير اثنان:

الأوّل: تغليظ اللام في غير رؤوس الآي، وترقيقها في رؤوس الآي.

الثاني: وتغليظهما على غير الأقيس وهو أضعف الوجهين.

وفي جامع البيان أربعة أوجه وهي:

الأوّل: الترقيق المطلق أي ترقيق الواقعة في رؤوس الآي وفي غير رؤوس الآي من قراءة الداني على أبي الفتح لأنّ ابن الفحام[1] وابن بليمة[2] رويا هذا الوجه عن عبد الباقي عن أبي الفتح.

الثاني: تغليظ الواقعة في غير رؤوس الآي وترقيق ما وقع فيها، وهو في التيسير من قراءة الداني على ابن خاقان.

الثالث: التغليظ المطلق، وهو من قراءة الداني على أبي الحسن فيما يظهر في التذكرة، وكذا في التيسير على غير الأقيس والأرجح، وضعّفه الإمام الشاطبيّ معلّلاً بأنّ رؤوس الآي ترقيقها اعتلى على التفخيم.

الرابع :ترقيق الواقعة في غير رؤوس الآي وتغليظ الواقعة فيها وهو

---

(١) قال ابن الفحام: "ووقف الجميع كما يصلون، إلاّ أن تكون مفتوحة متطرّفة، نحو: ﴿قَصَّلَى﴾، فإنّه رقّق في الوقف"(التجريد ص١٨٢).

(٢) قال ابن بلّيمة في باب الإمالة: "وكلّ ما منعت فيه الإمالة في حال الوصل لأجل ساكن أو تنوين كقوله: ﴿مُصَلًّى﴾، و﴿مُسَمًّى﴾، و﴿النَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾، و﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، وشبه هذا، فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم العلّة"(تلخيص العبارات ص٤٨). فأشار إلى الإمالة في الوقف على ﴿مُصَلًّى﴾.

أضعفها من جهة الرواية والقياس، فأمّا الرواية فلعدم ثبوتها عن مشايخ الداني الثلاثة، وأمّا من جهة القياس فلأنّ ترقيق اللام في غير رؤوس الآي يستوجب ترقيقها في رؤوس الآي بالضرورة لأنّها الأَوْلى بالترقيق من غيرها.

فنخلص مما سبق أنّ الصحيح في مذهب الداني الأوجه الثلاثة الأولى. وقد أهمل الناظم الوجه الثالث متّبعاً في ذلك قول الإمام الشاطبيّ (وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلى)، مع أنّ التغليظ المطلق هو من رواية الداني عن أبي الحسن ويحتمله كتاب التيسير، فوجب حينئذ إعماله من طريق الدرر.

المسألة الرابعة: في اللام التي تسكن في الوقف نحو ﴿فَصَلَ﴾، و﴿بَطَلَ﴾

قال الناظم:

وفي الـذي يسـكن عنـد الوقـف ... فغلّظَـنَّ واتـرك سـبيل الخُلـف
وفي رؤوس الآي خـذ بـالترقيْ ... تتبَـعْ وتتَّبِـعْ سـبيل التحقيـقْ

أي: والخلف كذلك في اللام المفتوحة التي تسكن في الوقف نحو: ﴿فَصَلَ﴾(البقرة:٢٤٩)، و﴿بَطَلَ﴾(الأعراف:١١٨)، ثمّ أمر بتغليظ اللام والعدول عن إجراء الوجهين في الحالات الثلاثة التي ذكر فيها الخلاف وهي: ﴿طَالَ﴾(الأنبياء:٤٤) وأخواتها، والتي تقع قبل الألف الممالة، والتي تسكن في الوقف، فرجّح التغليظ بعد أن ذكر الوجهين. واستثنى من هذا الترجيح اللام التي تقع قبل الألف الممالة في رؤوس الآي حيث ذكر فيها الترقيق

وجهاً واحداً كما مرّ.

ففي اللام التي تسكن عند الوقف قال الداني في التيسير: "وكذلك إن وقعت اللام طرفاً، ووليتها الثلاثة الأحرفُ، فالوقف عليها يحتمل التغليظ والترقيق، والتغليظ أقيس، بناء على الوصل"[1]. وقال في جامع البيان: "فإن وقعت اللام مع الثلاثة الأحرف المذكورة الجالبة لتغليظها، وتفخيم اللفظ بها طرفاً في الكلمة نحو قوله: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾(البقرة:٢٧)، و﴿فَصَلَ﴾(البقرة:٢٤٩)، و﴿بَطَلَ﴾(الأعراف:١١٨)، وما أشبهه، ووقف على ذلك احتمل وجهين أيضاً في الوقف: التغليظ والترقيق. فالتغليظ لكون سكونها عارضاً إذ هو للوقف فقط، فعوملت لذلك معاملة المتحرّكة المفتوحة، والترقيق لكونها ساكنة لأنّ ما سكن للوقف كاللازم، فعوملت لذلك معاملة الساكنة في كلّ حال. والأوّل أوجه"[2]. قال أبو الحسن ابن غلبون: "اعلم أنّ ورشاً كان يُفخّم اللام المفتوحة فقط"[3]. قُلتُ: خصّ أبو الحسن التغليظ باللام المفتوحة، ولم يستثن التي تسكن وقفاً، ولم ينقل عنه الداني التغليظ، فيكون مذهب أبي الحسن على ظاهر عبارته في التذكرة هو الترقيق. وأما مذهب أبي الفتح فليس ظاهراً من أقوال الداني، ولكنّي أميل إلى الترقيق استئناساً برواية ابن بليمة[4] وابن

(١) التيسير ص١٩٧.

(٢) جامع البيان (١/ ٣٩٧).

(٣) التذكرة (١/ ٢٤٦).

(٤) قال ابن بليمة: "وكلّ ما وصله بالتفخيم أو الترقيق فهو يقف كما يصل إلاّ أن تكون اللام طرفاً مفتوحة فهو يُرقّق."(تلخيص العبارات ص٥٣).

الفحام[1] عن عبد الباقي عن أبي الفتح، وهذا ما يجعلنا نأخذ بالترقيق من طريق أبي الفتح. وأمّا مذهب ابن خاقان على ما يظهر في التيسير هو الوجهان مع تقديم التغليظ، وهذا فيه نظر لقول الداني في التيسير: "فالوقف عليها يحتمل التغليظ والترقيق" ولقوله في الجامع: "ووقف على ذلك احتمل وجهين أيضاً في الوقف التغليظ والترقيق". فالذي يُلفت النظر أنّه ذكر الوجهين على سبيل الاحتمال والقياس المحض بدليل أنّه لم يذكر قراءته بالوجهين على مشايخه الثلاثة أو على بعضهم أو واحد منهم وكذا بالنسبة للتغليظ. وقد ذكر مكّي القيسي الوجهين في الكشف حيث قال: "فتقف لورش على ﴿قَصَلَ﴾ بالتفخيم لأنّ الوقف عارض، فتجريها لورش في الوقف مجرى حالها في الوصل فهو قياس. وإن شئت وقفت بالترقيق لأنّها سُكّنت". ثمّ قال: "وهذا على قياس ما ذكرنا في باب الراءات فابن عليه"[2].

فالملاحظ : أنّ الذين ذكروا الوجهين اعتمدوا على القياس المحض، ولم يذكروا تلاوتهم بهما، ولم أقف على من اقتصر على وجه التغليظ نصاً، بينما وقفت على من اقتصر على الترقيق بالنصّ كما يظهر من كلام ابن بليمة وابن الفحام وغيرهم كابن شريح[3]، والمهدوي[4]، وبالتالي يمكن أن نستخلص

(١) قال ابن الفحام: "ووقف الجميع كما يصلون إلاّ أن تكون مفتوحة متطرّفة."(التجريد ص ١٨٢).

(٢) الكشف (١/ ٢٢٢).

(٣) قال ابن شريح: "وكلّ ما ذكرته من تفخيم اللام أو ترقيقها فالوصل والوقف فيه سواء إلاّ أن تقع طرفاً مفتوحة فهي بين اللفظين في الوقف نحو ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ و ﴿بَطَلَ﴾ وشبهه"(الكافي ص٧١).

(٤) قال المهدوي: "وعلّة ما ذكرناه من الوقف على اللام المفتوحة بالترقيق إذا كانت في طرف الكلمة نحو ﴿يُوصَلَ﴾، و﴿وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ﴾، أنّ التفخيم إنّما وجب فيها حين انفتحت، وإذا وقفت عليها سكنت، إذ الفتحة تذهب في الوقف، ولا رَوْم في المفتوح فرجع حكمها إلى حكم الساكنة."(شرح الهداية ص١٣٤).

من أقوال الأئمّة الذين وقفنا على أقوالهم من رجال النشر أنّ الذاكرين للوجهين كان على أساس الاجتهاد والاحتمال كما ظهر صريحاً من أقوال الداني ومكي. وأمّا وجه الترقيق لصاحب الكافي، والهداية، والتجريد، وتلخيص العبارات فكان على أساس أقوالهم الصريحة المنقولة في كتبهم. وأمّا الذين ذكر لهم ابن الجزري وجه التغليظ وهم صاحب العنوان، والمجتبى، والتذكرة والإرشاد، والتبصرة، والكامل، فليس في أقوالهم ما يدلّ عليه فيما اطلعت عليه بل هو مجرّد اجتهاد من ابن الجزريّ الذي جعل التغليظ هو الأصل والترقيق هو الفرع الموجب للدليل، وهذا القياس فيه نظر لأنّ الأصل في التغليظ هو الفتح في اللام، والسكون مانع له فكان ينبغي أن يكون التغليظ مع السكون العارض للوقف هو الفرع الموجب للدليل، ولا دليل على ذلك لمن ذكر لهم صاحب النشر التغليظ، وقد رجّح ابن الجزري تفخيم الراء وقفاً في نحو ﴿والفجرِ﴾[1] ولم يعتدّ بالكسرة الموجبة للترقيق وصلاً، فكذلك بالنسبة للام فلا ينبغي أن نغلّظها وقفاً اعتداداً بالفتحة الموجبة للتغليظ وصلاً. **وعليه فأنّ الترقيق هو مذهب شيوخ الداني وهو الذي ينبغي الاقتصار عليه.**

(١) النشر (٢/ ١٠٥).

باب ياءات الإضافة

المسألة الأولى: في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ لورش.

قال الناظم:

وياء محياي وورش اصطفى في هذه الفتح والإسكانَ روى

قال الداني في التيسير: "﴿وَمَحْيَايَ﴾(الأنعام:١٦٢) سكّنها نافع بخلاف عن ورش. والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان وبه آخذ"[١]. قال المنتوري: "وقال-أي الداني- في التلخيص: والصحيح عنه في الرواية والأداء إسكان الياء، وبذلك قرأت على خلف بن إبراهيم -أي ابن خاقان- عن قراءته، وبه قرأت أيضاً على أبي الحسن. وقرأته على أبي الفتح بفتح الياء، قال: والفتح اختيار من ورش، وروايته عن نافع الإسكان. وقال في التبيين[٢] نحوه. وقال في الاقتصاد: وقد اختلف أهل الأداء عن ورش في فتح الياء وإسكانها من قوله تعالى ﴿وَمَحْيَايَ﴾، والمشهور عنه الإسكان، وبه قرأت على أبي القاسم -أي ابن خاقان-، وحكى لي ذلك عن قراءته على أصحاب النحاس عن أبي يعقوب عنه، وبالإسكان آخذ، وهو الذي رواه ورش عن

(١) التيسير ص٢٨٦.

(٢) هو كتاب التبيين لاختلاف القراء في الياءات. ينظر معجم مؤلّفات الحافظ أبي عمرو الداني ص٢٨.

نافع، وإنّما اختار الفتح من نفسه قياساً على نظائر ذلك"[1]. وقال الداني في إرشاد المتمسكين: "وهو -أي الفتح- اختيار ورش، وروايته عن نافع الإسكان"[2]. وقال: "وهو -أي الفتح- عندي وَهْمٌ، لأنّ فتحها اختيار من ورش، وكان ممّا أقرأ باختياره، ولم يُبيّنه للقارئ فيحملُه عنه، ويظنّ أنّه يرويه عن نافع، وقد نقل عنه غير حرف على هذا الوجه"[3]. وقال الداني في إيجاز البيان: "وأوجه الروايتين وأولاهما بالصحّة، رواية من روى الإسكان، إذ هو الذي رواه ورش عن نافع دون غيره، وهو الذي ثبت نقله منصوصاً عن ورش دون غيره، وهو الذي ثبت نقله برواية من يجب الوقوف عند ما رواه، ويلزم المصير إلى ما أدّاه، والقول بما حكاه، دون غيره من قياس ونظر، قال: وأيضاً فإنّ الرواية والنصّ عن ورش، إنّما يدلان على أنّ الفتح للياء اختيار منه، وقد كان له اختيار يأخذ به، يخالف فيه ما رواه عن نافع، وربّما لم يُبيّنه للقارئ فيحمله عنه"[4]. قال ابن شريح في الكافي: "قرأ نافع ﴿وَمَحْيَآىَ﴾ بإسكان الياء، وفتحها الباقون. ورُوي عن ورش أنّه كان يأخذ بفتحها، وروايته الإسكان، وبالوجهين قرأت له"[5]. وقال ابن الباذش في باب: "ما خالف به الرواة أئمتهم"، بعد أن سرد النصوص في ﴿وَمَحْيَآىَ﴾: "والذي

(١) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٣٦).

(٢) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٣٦).

(٣) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٣٧).

(٤) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٣٨).

(٥) الكافي ص١٠٧.

يؤخذ به من طريق المصريين جميعاً الفتح في الباب إلاّ في ﴿وَمَحْيَآىَ﴾، فالأخذ فيه بالإسكان والفتح موافقة للرواية عن نافع، ولاختيار ورش، على أنّ أهل مصر أكثر ما يأخذون لورش بالإسكان في ﴿وَمَحْيَآىَ﴾، ولا يراعون اختياره"[1]. قلتُ: وقد صحّح ابن الجزري الوجهين جميعاً في نشره حيث قال: "والوجهان صحيحان عن ورش من طريق الأزرق إلا أن روايته عن نافع بالإسكان، واختياره لنفسه الفتح كما نص عليه غير واحد من أصحابه. وقيل بل لأنه روى عن نافع أنه أولاً كان يقرأ ﴿وَمَحْيَآىَ﴾ ساكنة الياء ثم رجع إلى تحريكها وروى ذلك الحمراوي[2] عن أبي الأزهر عن ورش"[3]. قلت: تصحيح ابن الجزريّ للوجهين فيه نظر لسببين: الأوّل: إن صحّ وجه فتح الياء عن ورش فإنّه لا يصحّ عنه عن نافع، لأنّ الرواية بالفتحة موقوفة على ورش ولا تتعدّاه إلى نافع، والقراءة سنة متّبعة يأخذها الآخر عن الأوّل كما هو معلوم. الثاني: إن كان تصحيحه لوجه الفتح على أساس ما نقله الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش، فقد قال ابن الباذش عن هذا الخبر: "وقد استبعد هذا الخبر أبو سهل[4]، وصمّم على ردّه أبو عمرو، وقال في جامع البيان والطبقات

(١) الإقناع (١/ ٥٦٧).

(٢) هو الفضل بن يعقوب بن زياد أبو العباس الحمراوي المصري ، روى القراءة عن عبد الصمد عن ورش. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٢).

(٣) النشر (٢/ ١٧٢-١٧٣).

(٤) هو صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب أبو سهل البغدادي الوراق نزيل دمشق أستاذ ماهر ضابط متقن قرأ على ابن مجاهد وغيره ، وروى عنه القراءة عبد المنعم بن غلبون ، وعلي بن محمد بن بشر الأنطاكي وغيرهم. توفي سنة ٣٤٥ هجرية. غاية النهاية (١/ ٣٣٢).

وغيرهما: هو غلط من الحمراوي، والصحيح وقفه على ورش"[1]. قال المنتوري نقلاً عن الداني في ردّه على الحمراوي في كتابه التبيين: "فخبرٌ باطل. قال: وقد ثبت عندنا بطلانه من جهتين: إحداهما أنّه مع شذوذه وانفراده معارض لسائر الأخبار المتقدّمة التي رواها من تقوم به الحجة. قال: والجهة الثانية: أنّ نافعاً لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح كما زعم الحمراوي في روايته لما فات ذلك، ولما غاب معرفته عن سائر من روى عنه، ممن لم يزل مشاهداً له، ومواظباً لمجلسه، من أهل بلده وغيرهم، من لدن تصدّره إلى وقت وفاته، كإسحاق المسيبي، وابن جماز[2] وإسماعيل، وقالون، ونظرائهم، ولرَوَوْا ذلك عنه، أو رواه بعضهم، إذ كان مُحالاً أن يُغيّر شيئاً من اختياره، ويزول عنه إلى غيره، وهم بالحضرة بين يديه ومعه"[3]. قلت: وهذا الذي حمل الداني في تيسيره على الأخذ بوجه الإسكان بقوله بعد أن نقل الخلاف: "والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان وبه آخذ"[4].

وعلى ما سبق من البيان نخلص إلى أنّ رواية فتح الياء في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ لا تصحّ عن ورش عن نافع فينبغي الاقتصار على وجه الإسكان لورش من جميع الطرق.

---

(١) الإقناع (١/ ٥٦٧-٥٦٦).

(٢) هو سليمان بن مسلم بن جمّاز وقيل سليمان بن سالم بن جماز أبو الربيع الزهري مولاهم المدني مقرئ جليل ضابط ، عرض على أبي جعفر وشيبة ثمّ عرض على نافع ، وأقرأ بقراءة أبي جعفر ، مات بعد السبعين ومائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٥).

(٣) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٤١).

(٤) التيسير ص٢٨٦.

المسألة الثانية: في ﴿إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ لقالون:

قال الناظم:

ويـــاء أوزعنـــي معـــا وفي إلى ربي بفُصِّـــلت خـــلاف فصِّـــلا

أشار الناظم إلى ورود الخلاف عن قالون في الياء من ﴿إِلَىٰ رَبِّيَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾(فصلت:٥٠) في فصلت من حيث الفتح والإسكان. قال الداني في التيسير: "﴿إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ﴾ فتحها نافع باختلاف عن قالون، وأبو عمرو"(١). وقال في جامع البيان: "وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني، والشحام، وأبي نشيط بالوجهين"(٢). وقال في كتاب رواية أبي نشيط: "وأقرأني أبو الفتح، وأبو الحسن عن قراءتهما ﴿إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ في فصلت، بالفتح والإسكان جميعاً"(٣). قال أبو الحسن بن غلبون: "وقد قرأت له بالوجهين جميعاً، وبهما آخذ"(٤). قلت: **وعليه يتضح جلياً أنّ قراءة الداني على أبي الحسن وأبي الفتح هي بالوجهين جميعاً**، وهذا يترتّب عنه ثلاثة أوجه:

الأوّل: فتح ياء الإضافة من طريق أبي الفتح، وأبي الحسن، ويصحّ من التيسير.

---

(١) التيسير ص٤٤٨.

(٢) جامع البيان (٢/ ٣٦١).

(٣) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٣٤)، والمفردات للداني ص ١٠٠.

(٤) التذكرة (٢/ ٥٤٠).

الثاني: إسكان ياء الإضافة مع قصر الياء من طريق التيسير، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

الثالث: إسكان ياء الإضافة مع توسط الياء أو فويق توسّطه من طريق أبي الحسن، وهذا الوجه لا يصحّ في التيسير ولا في جامع البيان، لأنّ الداني لم يسند هذه الرواية في الكتابين، ولا يصحّ أيضاً من طريق الطيّبة لابن الجزريّ، لأنّ رواية الداني عن أبي الحسن لأبي نشيط عن قالون ليست من طرق النشر.

باب ياءات الزوائد

المسألة الأولى: في ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ لقالون.

قال الناظم :

والـــواد في الفجـــر وفي التنـــادي مـــع الـــتلاق خلْـفُ عيســى بـــاد

أشار الناظم إلى الخلاف في ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾(غافر:١٥)، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾(غافر:٣٢) لقالون من حيث الحذف والإثبات في الياء الزائدة. قال الداني في التيسير: "واختُلِف عن قالون في اثنتين وهما: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في غافر"(١). وقال في جامع البيان: "وقرأتهما أنا على أبي الفتح في رواية إسماعيل، والمسيّبي، وقالون من طرقهم على قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بالوجهين بالإثبات والحذف"(٢). وطريق أبي الفتح عن عبد الباقي هي طريق الداني في تيسيره ، وقال المنتوري: "وقال في كتاب رواية أبي نشيط: وقد خيّرني فارس ابن أحمد بين الإثبات والحذف في قوله تعالى في غافر: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ فقرأت ذلك عليه بالوجهين جميعاً. وقال في التمهيد نحوه، وذكر فيه أنّه قرأ على أبي الحسن بن غلبون بالحذف". وقال

(١) التيسير ص٢٢٠.

(٢) جامع البيان (٢/ ٣٥٦).

المنتوري :"وقال -أي الداني- في التبيين: فقرأتهما على فارس بالوجهين بالإثبات والحذف، وقرأتهما على أبي الحسن وغيره بالحذف لا غير"[1]. ولم يذكر أبو الحسن في كتابه التذكرة إلاّ الحذف فقال: "وقوله: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾، قرأهما ورش بياء في الوصل، وبغير ياء في الوقف، وقرأهما ابن كثير، ويعقوب بياء في الحالين، وقرأهما الباقون بغير ياء في الحالين"[2]، **وعليه تكون قراءة الداني على أبي الحسن بالحذف، وعلى أبي الفتح بالوجهين جميعاً.**

المسألة الثانية : في ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ لقالون

قال الناظم :

لكنـــه وقـــف في آتـــاني قـــالونُ بالإثبـــات والإســـكان

قال الداني في التيسير: "﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾(النمل:٣٦): أثبتها مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف: قالون، وحفص، وأبوعمرو بخلاف عنهم، أعني في الوقف"[3]. وقال في جامع البيان:"وحذفها في الوقف نافع في غير رواية ورش. وكذلك حكى لي فارس بن أحمد عن قراءته في جميع الطرق عن

(١) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٥٤-٧٥٥). وينظر المفردات الداني ص ١٠٠.

(٢) التذكرة (٢/ ٥٣٦).

(٣) التيسير ص٣٩٩.

نافع"[1]. قال المنتوري: "وذكر في الاقتصاد أنّه قرأ على أبي الحسن بإثبات الياء في الوقف، ومفهومه أنّه قرأ على غيره بحذفها في الوقف". وقال المنتوري: "وذكر الداني في التمهيد أنّه قرأ لقالون بإثباتها في الوقف، وأنّ فارساً قال له عن قراءته بالحذف"[2]. قال أبو الحسن: "﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ أثبتها في الوقف البصريان، وحفص، ورجال نافع سوى ورش، وحذفها الآخرون"[3]. قلتُ: يتّضح من هذه الأقوال أنّ قراءة الداني على أبي الفتح هي بالحذف، وهو الذي ينبغي الاقتصار عليه في التيسير، وأنّ قراءته على أبي الحسن هي بالإثبات، والوجهان صحيحان من طريق الداني في رواية أبي نشيط عن قالون.

المسألة الثالثة: في ﴿ٱلدَّاعِۦٓ إِذَا دَعَانِۦ﴾ لقالون:

قد ورد وجه إثبات الياء زيادة على وجه الحذف في ﴿ٱلدَّاعِۦٓ إِذَا دَعَانِۦ﴾(البقرة:١٨٦) لقالون من طريق الشاطبية وغيره، وهذا قد يحمل البعض إلى التوهّم بأنّ الإثبات يصحّ كذلك من طريق الداني، والأمر ليس كذلك، إذ ثبوته في الشاطبية لا يعني ثبوته من طرق الداني لأنّ طرق الشاطبية ليست محصورة في طرق الإمام الداني بل تحوي طرقاً أخرى زائدة عليها.

(١) جامع البيان (٢/ ٣٠٢).

(٢) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (٢/ ٧٥٨).

(٣) التذكرة (٢/ ٤٨٠).

وقد نبّه الإمام الشاطبيّ بأنّ وجه الإثبات لم يأخذ به الأئمّة الكبار كالداني بقوله:

ومع دعوة الداعي دعاني حلا ... وليسا لقالون عن الغرّ سبّلا

قال الداني في التيسير: "﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ أثبتها في الوصل ورش وأبو عمرو"[1]. وقال في جامع البيان: "وروى أحمد بن صالح عن قالون أنّه يُسقط الياء منها. وكذلك روى عنه القاضي وأبو نشيط والشحّام فيما قرأته"[2]. قلتُ : فاتّضح أنّ الداني أهمل وجه الإثبات في التيسير وأخبر في جامعه أنّه قرأ بالحذف، وهذا يدلّ على أنّ الإثبات وإن صحّ عن قالون إلاّ أنّ الداني لم يقرأ ولم يأخذ به.

(١) التيسير ص٢٤٨.

(٢) جامع البيان (٢/ ٦٥).

باب فرش الحروف

المسألة الأولى : في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ وشبهه لورش.

قال الناظم:

وأرأيتَ وهأنتمْ سهَّلا عنه وبعضهم لورشٍ أبدلا

أشار الناظم إلى تسهيل الهمزة في ﴿هَآنتُمْ﴾[1]، وتسهيل الثانية في نحو ﴿أَرَءَيْتَ﴾(الكهف:١٨ وغيرها) لنافع، وأضاف وجه الإبدال فيهما زيادة على التسهيل لورش. فيكون لقالون التسهيل فيهما لا غير، ولورشٍ الوجهان: التسهيل والإبدال جميعاً. قال الداني في التيسير: "نافع ﴿أَرَءَيْتَكُم﴾(الأنعام:٤٠، و٤٧)، و﴿أَرَءَيْتُم﴾(الأنعام:٤٦ وغيرها)، و﴿أَرَءَيْتَ﴾، و ﴿أَبَرَءَيْتَ﴾(مريم:٧٧ وغيرها)، يُسهل الهمزة التي بعد الراء"[2]. وقال في جامع البيان: "بتسهيل الهمزة الثانية التي بعد الراء، فتكون بين الهمزة والألف"[3]. وأمّا الإبدال فقد ذكره في إيجاز البيان، وإرشاد المتمسّكين على ما ذكر المنتوري، ولم يذكر الداني على من قرأ برواية الإبدال، وإنّما أشار إلى الخلاف على الحكاية، إذ لو كان على سبيل الرواية

(١) وقعت في أربعة مواضع : (آل عمران :٦٦، و١١٩)، و(النساء:١٠٩)، و(محمد:٣٨). ينظر معجم المفهرس ص٧٣٠.

(٢) التيسير ص٢٧٥.

(٣) جامع البيان (٢/ ١١٥).

لذكره في التيسير وجامع البيان. قال الداني في إيجاز البيان: "وهذا الوجه -أي التسهيل- أقيس في العربية، وألْيَقُ بمذاهب القرأة"[1]. فقراءته على أبي الحسن هي بالتسهيل كما يظهر في التذكرة حيث قال أبو الحسن بن غلبون: "وقرأ نافع ﴿قُلَ ءَيْتَكُم﴾، و﴿ءَيْتُم﴾، و﴿ءَيْتَ﴾، و﴿أَءَيْتَكَ﴾(الإسراء:٦٢) وما أشبه هذا، ممّا قبل الراء همزة وبعدها همزة: بهمز الأولى وجعل الثانية بين الهمزة والألف، فتكون كالمدّة في اللفظ حيث وقع"[2]. وأمّا قراءته على أبي الفتح، وابن خاقان فبالتسهيل أيضاً لأنّ الداني اقتصر عليه في التيسير، وجامع البيان، واقتصر عليه كلّ من صاحب التجريد[3] وتلخيص العبارات[4] في روايتهما عن عبد الباقي عن أبي الفتح، وهذا يؤكّد أنّ رواية أبي الفتح هي بالتسهيل لا غير. وعليه يتّضح أنّ وجه الإبدال لا يصحّ عن الداني، وإنّما ذكره الناظم اتّباعاً للإمام الشاطبيّ عليهما رحمة الله. قال المنتوري: "وتبع الناظم الإمام الشاطبيّ في ذكر الوجهين عن ورش في ﴿ءَيْتَ﴾، و﴿هَآنتُمْ﴾"[5]. **وعليه ينبغي الاقتصار على وجه التسهيل من طرق الداني.**

---

(١) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨١٩).

(٢) التذكرة (٢/ ٣٢٣).

(٣) قال ابن الفحام: "قرأ نافع: ﴿قُلَ ءَيْتَكُم﴾، و﴿ءَيْتَ﴾، و﴿ءَيْتُم﴾، بتسهيل الهمزة الثانية إذا كان استفهاماً في جميع القرءان"(التجريد ص٢١٧).

(٤) قال ابن بلّيمة: "قرأ نافع: ﴿ءَيْتَ﴾ كيف تصرّف بتسهيل الهمزة الثانية، وقرأ الكسائي بحذفها، وقرأ الباقون بهمزها"(تلخيص العبارات ص٨٧).

(٥) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨١٩).

المسألة الثانية: في ﴿هَآنتُمْ﴾ لورش.

قال الناظم:

وأرأيتَ وهأنتمْ سهَّلا عنه وبعضهم لورشٍ أبدلا

أشار الناظم إلى تسهيل الهمزة في ﴿هَآنتُمْ﴾ لنافع، وأضاف وجه الإبدال زيادة على التسهيل لورش. فيكون لقالون التسهيل فيها لا غير، ولورشٍ الوجهان: التسهيل والإبدال جميعاً. قال الداني في التيسير: "نافع وأبو عمرو ﴿هَآنتُمْ﴾ حيث وقع بالمد من غير همز وورش أقلّ مدّاً"(١). ومراده بغير همز أي تسهيل الهمزة بإلغاء نبرتها، وهو الثابت عن قالون وأبي عمرو إلاّ أنّهم يُثبتون المدّ، وورش أقلّ منهم مدّاً أي بحذف المدّ إذ ما كان دون القصر لقالون والبصري لا يُفسّر إلاّ بالحذف، وعليه يكون لورشٍ التسهيل مع الحذف، ولقالون التسهيل مع الإثبات. قال المالقي: وقوله: (وورش أقل مدّا)، يعني أقل مدّا من قالون وأبي عمرو، وسبب ذلك أنه ليس في قراءة ورش إلا همزة بين بين خاصة. والحافظ يسمي همزة بين بين مدّا مسامحة لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره"(٢). قُلتُ: لم يذكر الناظم هذا الفرق بين الروايتين أي الحذف لورش والإثبات لقالون، لذلك قال المنتوري عليه رحمة الله: "واعلم أنّ الناظم ذكر في همزة ﴿هَآنتُمْ﴾ عن قالون التسهيل، وعن ورش التسهيل والإبدل، وسقط له ذكر كيفية روايتيْهما في ألف ﴿هَآنتُمْ﴾، وقيل في ذلك:

(١) التيسير ص٢٥٢.

(٢) ينظر الدر النثير (٢/ ٦٨٠).

وعنه ها أنتم رواه بالألفْ قالون والعكس لورش قد عُرفْ

الذي يؤخذ من هذا البيت أنّ قالون روى عن نافع: ﴿هَآنتُمْ﴾ بالألف، وأنّ المعروف لورش عكس ذلك، وهو ﴿هَآنتُمْ﴾ بغير ألف. وقد ذكر الشاطبي مذاهب القراء السبعة في ﴿هَآنتُمْ﴾ في بيت واحد"[1]. قُلتُ: لقد أهمل الناظم ذكر حكم الألف من حيث الإثبات والحذف، واستدرك عليه المنتوري باتّباعه للإمام الشاطبيّ والداني في تيسيره، لكن من تأمّل أقوال الداني في غير التيسير يتّضح له أنّه لم يُذكر الحذف لورش، وإنّما ذكر له التسهيل من غير إشارة إلى حذف أو إثبات. قال الداني في إيجاز البيان: "وقال آخرون: جعلها بين الهمزة والألف، فهي في الزنة محقّقة"[2]، وقال في جامع البيان: "يسهلها على مذاق الهمز لو كان فيها"[3]. وقال في التلخيص: وقرأ ﴿هَآنتُمْ﴾ حيث وقع بتسهيل الهمزة فتكون بين بين"[4]. وقد فسّر القيجاطي مراد الداني من قوله: "يسهلها على مذاق الهمز" فقال: "معنى هذا الكلام، أنّ ورشاً يسهلها بين بين"[5]. وعلى هذا الأساس يكون التسهيل مع الحذف من التيسير أي من طريق ابن خاقان، ومع الإثبات من غير التيسير، من طريقَيْ أبي الحسن وأبي الفتح جميعاً. فأمّا قراءته على أبي

(١) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٢٢).

(٢) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٢٠).

(٣) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٢٠)، وجامع البيان (٢/ ٧٣).

(٤) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٢٠).

(٥) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٢٠).

الحسن بالإثبات فهي على أساس ما هو مذكور في كتاب التذكرة حيث قال أبو الحسن: " وقرأ نافع، وأبو عمرو بالمدّ من غير همز"[1]، فلم يفرّق بين ورش وقالون في كيفية التسهيل، وما أشار إلى الحذف لورش. وأمّا قراءته على أبي الفتح بالإثبات، فلا دليل لي في ذلك إلاّ بالاعتماد على ما ثبت عن أبي الفتح من طريقَيْ التجريد[2] والتلخيص[3] عن عبد الباقي عنه، إذ صريح عبارتهما على التسهيل مع الإثبات.

وعليه نخلص أنّ رواية الداني عن ابن خاقان من التيسير هي بالتسهيل مع الحذف، وأنّ روايته عن أبي الحسن وأبي الفتح هي بالتسهيل مع الإثبات. وأما الإبدال فلا يصح رواية عن الداني، وإنما ذكره في غير التيسير على سبيل الحكاية لا الرواية فقال: "وأمّا ما حكاه النحاس عن أبي يعقوب، وما رواه أحمد بن صالح عنه من أنّه يمدّ، فوجهه أن يكونا يرويان عنه إبدال الهمزة ألفاً خالصة كرواية عامة أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه ذلك في الاستفهام نحو ﴿ءَآنذَرْتَهُم﴾ وبابه، وإذا أبدلت إبدالاً صحيحاً لم يُجعل بين بين على القياس"[4]. قلت: وقد ذكر الناظم وجه الإبدال لورش

(١) التذكرة (٢/ ٢٨٩).

(٢) قال ابن الفحام: "قرأ ابن كثير: ﴿هَآنتُمْ﴾ بهمزة مقصورة بين الهاء والنون حيث وقع، وقرأ بألف بينهما من بَقِيَ، وسهّل الهمزة نافع، وأبوعمرو، وحقّقها من بَقِيَ"(التجريد ص٢٠٣).

(٣) قال ابن بلّيمة: "وقرأ نافع، وأبوعمرو بتسهيل الهمزة، وألف ممدودة بين الهاء والهمزة"(تلخيص العبارات ص٧٦).

(٤) جامع البيان (٢/ ٧٥).

اتّباعاً للإمام الشاطبيّ عليه رحمة الله، لقول المنتوري: "وتبع الناظم الإمام الشاطبيّ في ذكر الوجهين عن ورش في ﴿رَءَيْتَ﴾، و﴿هَآنتُمْ﴾"(١)

المسألة الثالثة: في ﴿آنَا﴾ الواقعة قبل الهمزة المكسورة لقالون

قال الناظم:

وأنـــا إلا مـــده بخلـــف وكلهـــم يمـــده في الوقـــف

إشارة منه إلى قالون، لأنّه آخر مذكور في البيت الذي قبله، فأخبر أنّه قرأ ﴿أَنَا إِلاَّ﴾ في الوصل في قوله تعالى ﴿إِنَ آنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾(الأعراف:١٨٨)، و(الشعراء :١١٥)، و﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾(الأحقاف:٩) بالوجهين أي بالحذف والإثبات جميعاً. قال الداني في جامع البيان: "وقرأت أنا ذلك في رواية أبي نشيط على أبي الفتح بالوجهين: بالإثبات والحذف، وحكى لي ذلك عن قراءته"(٢). واقتصر في كتابه التيسير على الإثبات فقال: "وروى أبو نشيط عن قالون إثباتها مع الهمزة المكسورة في قوله ﴿إِنَ آنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾، و﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾"(٣). وأما قراءته على أبي الحسن فبالحذف. قال في التمهيد: "وقرأت عليه -أي على أبي الحسن- بحذفها، وقرأت على أبي الفتح في رواية أبي نشيط بالحذف والإثبات جميعاً، وحكى ذلك عن قراءته"(٤). قال أبو الحسن

(١) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨١٩).

(٢) جامع البيان (٢/ ٤٨).

(٣) التيسير ص٢٤١.

(٤) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٧٧١).

ابن غلبون: "والمشهور عن نافع حذف الألف في هذه الثلاثة مواضع في الوصل، وبه قرأتُ"[1]. قلت: الذي يظهر من هذه الأقوال أنّ قراءة الداني على أبي الفتح هي بالوجهين أي بالحذف والإثبات، وأنّ قراءته على أبي الحسن هي بالحذف، فتكون رواية الحذف عن الداني هي المشهورة لثبوتها عنده من طريق أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً، ويؤكّد ذلك ثلاثة أمور: أوّلها: أنّ أبا الحسن أشار إلى شهرة وجه الحذف في كتابه التذكرة لقوله: "والمشهور عن نافع حذف الألف"، ثانيها أنّ الإثبات خاصّ بطريق أبي نشيط دون غيره عن نافع لقول الداني التيسير: "وروى أبو نشيط عن قالون إثباتها" وبالتالي تكون رواية الحذف عن قالون هي الأشهر، ثالثاً: وإن صحّ الوجهان عن أبي الفتح إلاّ أنّ المشهور عنه هو الحذف لأنّ ابن بليمة[2]، وابن الفحام[3] رويا الحذف في روايتهما عن عبد الباقي عنه، فنخلص أنّ الوجهين صحيحان عن الداني لقالون من طريق أبي نشيط، فروايته عن أبي الفتح هي بالوجهين، وروايته عن أبي الحسن هي بالحذف لا غير، ويجدر التنبيه على أنّه إن قُرئ من طريق التيسير ينبغي الاقتصار على الإثبات لأنّ الداني اختاره في التيسير، وإن قرأ بالوجهين على أبي الفتح.

---

(١) التذكرة (٢/ ٢٧٣).

(٢) قال ابن بلّيمة: "قرأ نافع: ﴿أَنَآ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ بإثبات الألف بعد النون إذا لقيتها همزة مفتوحة أم مضمومة، وجملتها اثنا عشر موضعاً. وقرأ الباقون بحذفها، ولا خلاف في إثباتها في الوقف"(تلخيص العبارات ص ٧٢).

(٣) قال ابن الفحام: "قرأ نافع: ﴿أَنَآ أُحْيِۦ﴾ بإثبات الألف بعد النون من ﴿أَنَآ﴾ في الوصل إذا كان بعد الألف همزة مفتوحة أو مضمومة، وذلك في اثني عشر موضعاً"(التجريد ص١٩٨، و١٩٩).

المسألة الرابعة: في ﴿تَامَنَّا﴾

قال الناظم:

واتفقا بعدُ عن الإمام ... في سينِ سيئت سيء بالإشمام
ونونِ تأمنّا وبالإخفاء ... أخذه له أولو الأداء

أشار الناظم إلى الوجهين في ﴿تَامَنَّا﴾(يوسف:١١) أي الإشمام والإخفاء، ثمّ ذكر أنّ الإخفاء هو المأخوذ به عند أهل الأداء، وعليه عوّل الداني في التيسير فقال: "وهذا -يعني الإخفاء- قول عامة أئمّتنا، وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس"[1]. وقال في جامع البيان: "وإلى القول بالإخفاء دون الإدغام ذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين، وهو الذي أختاره وأقول به"[2]. قلت: في كلامه نظر لأنّه حمل عبارة المتقدّمين للإشمام على الإخفاء، ودليل ذلك قوله عن الإشمام بأنّه: "قول عامة أئمّتنا" وبأنّه: "مذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين". بل عبارته في التمهيد تدلّ أنّ الخلاف عنده في ﴿تَامَنَّا﴾ هو خلاف عبارة وليس خلافاً أدائياً قوله: "وإنّما عبّر عنه القراء بالإشمام على طريق الاتّساع والمسامحة، وهو عند الكوفيين الإخفاء بعينه"[3]. قال المنتوري: "لمّا منع الداني من الإشمام في ﴿تَامَنَّا﴾ تأوّل قول القائلين به، وزعم أنّهم أرادوا بالإشمام الإخفاء، ولا يستقيم له هذا التأويل، لأنّهم يقولون بالإشمام والإدغام، ولا

(١) التيسير ص٣٢٠.
(٢) جامع البيان (٢/ ١٩٦).
(٣) يُنظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٠٩).

يكون الإدغام مع الإخفاء فبطل تأويله"[1]. وقد سرد المنتوري النصوص التي استدلّ بها الداني على الإخفاء، ونقل معها ردود القيجاطي عليه مبيّنا أنّ المراد منها هو الإشمام، فمن أراد الاطلاع على ذلك بالتفصيل فعليه بشرح الدرر للمنتوري رحمه الله تعالى. واقتصار الداني على وجه الإخفاء حمل الإمام الشاطبيّ على تقديمه في الأداء بقوله:

وتأمننا للكل يُخفى مفصّلا وأدغم مع إشمامه البعض عنهم

قال أبو شامة في شرحه على الحرز: "ومال صاحب التيسير إلى الإخفاء، وأكثرهم على نفيه"[2]. قلتُ: لا ينبغي الاعتبار باختيار الداني لأنّه عمد على حمل كلّ ما عُبِرَ عنه بالإشمام على الإخفاء بدليل أنّه نسب الإخفاء إلى شيخه أبي الحسن بن غلبون، وذلك خلاف ما في التذكرة كما سيأتي. وهذا يستوجب علينا معرفة مذهب كل من مشايخه الثلاثة لتحرير المسألة. فأما مذهب أبي الحسن ابن غلبون فصريح على الإشمام لقوله: "وقرأ الأعشى: ﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنُّا﴾ بتشديد النون وفتحها من غير إشمام شيء من الضمّ، وقرأ الباقون بتشديد النون، وإشمام النون الأولى الساكنة المدغمة شيئاً من الضمّ في حال ادّغامها، ثمّ فتحوا النون الثانية"[3]، قلتُ : فذكر التشديد والإدغام وهو يتنافى تماماً والإخفاء. وأمّا مذهب ابن خاقان فقال

(١) شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٠٩).

(٢) إبراز المعاني ص٥٣٢.

(٣) التذكرة (٢/ ٣٧٨).

الداني في كتاب البيان عن قراءة القراء[1]: "حدثنا خلف بن إبراهيم قال: نا أحمد بن محمد[2] قال: نا علي بن عبد العزيز[3] قال: نا أبو عبيد[4] قال: كان نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي يقرؤونها ﴿تَامَنَّا﴾ يُشمونها الرفعَ، قال أبو عبيد: وكذلك هي عندنا، لأنّها وإن كانت مدغمة فلا بد من الرفع، ليدلّ به على التعريف بأنّ الأصل (تأمنُنا) فكُتبت على الإدغام"[5].

قلتُ: خلف بن إبراهيم هو ابن خاقان، وقد روى بالتحديث عن أبي عبيد: الإشمام في ﴿تَامَنَّا﴾ بمعناه الصحيح لأنّه ذكر الإدغام، والإدغام ينافي الإخفاء كما ذكرنا، وهذا دليل على أنّ مذهب ابن خاقان هو الإشمام بمعناه الصحيح. وأما مذهب أبي الفتح فلم أقف على نصّ صريح يبيّن مذهبه، إلاّ

(١) هو كتاب البيان عن قراءة القراء "﴿مَالَكَ لَا تَامَنَّا﴾". ينظر معجم مؤلّفات الحافظ أبي عمرو الداني ص٢٥.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أبي رجاء، أبو بكر المصري، من حذاق رواية ورش. قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحاس، وروى القراءة عنه خلف بن إبراهيم بن خاقان شيخ الداني. توفي سنة ٣٤٣ هجرية، وله مائة وثلاث عشرة سنة. ينظر غاية النهاية (١/ ١١٥).

(٣) هو علي بن عبد العزيز بن عبد الرحمن أبو الحسن البغوي البغدادي نزيل مكة، شيخ مسند ثقة، روى الحروف عن أبي عبيد القاسم بن سلام. توفي بمكة سنة ٢٨٧ هجرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٤٩-٥٥٠).

(٤) هو القاسم بن سلام أبو عبيد الخرساني الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام الكبير الحافظ العلامة أحد الأعلام المجتهدين وصاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً على علي الكسائي وغيره، وله اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر. قال الداني: إمام أهل دهره في جميع العلوم صاحب سنة ثقة مأمون. توفي بمكة سنة ٢٢٤ هجرية. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٧-١٨).

(٥) ينظر شرح الدرر للمنتوري (٢/ ٨٠٥).

أنّ رواية ابن بليمة[1] وابن الفحام[2] عن عبد الباقي عنه تبيّن بأنّ مذهبه هو الإشمام. وعلى ما سبق نخلص أنّ الصحيح في رواية الداني عن شيوخه الثلاثة هو الإشمام لا غير.

المسألة الخامسة : في ﴿نِعِمَّا﴾ وأخواتها لقالون

قال الناظم :

واختلسَ العين لدى نعمّا ... وفي النساء لا تعدُّوا ثمَّا
وها يهدِّي ثم خا يخصِّمون ... إذ أصل ما اختُلس في الكل

اقتصر الناظم على وجه اختلاس في عين ﴿نِعِمَّا﴾ في قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(البقرة:٢٧١)، و﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾(النساء:٥٨)؛ و﴿لَا تَعَدُّوا۟﴾(النساء:١٥٤)، وهاء ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ﴾(يونس:٣٥)، والخاء في ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾(يس:٤٩)، وذلك اتّباعاً للإمام الشاطبيّ عليه رحمة الله بقوله في ﴿نِعِمَّا﴾: (وإخفاء كسر العين صيغَ به حُلا). مع أنّ الداني ذكر الوجهين في التيسير فقال: "وقالون، وأبو بكر، وأبو عمرو: بكسر النون وإخفاء حركة العين. ويجوز إسكانها وبذلك ورد النصّ عنهم، والأوّل أقيس"[3]. وقال في التعريف: "وقرأ الباقون

(١) قال ابن بلّيمة: "لا خلاف بين القراء في إشمام النون الساكنة من ﴿تَامَنَّا﴾ مع التشديد وبفتح الثانية"(تلخيص العبارات ص١٠٥).

(٢) قال ابن الفحام: "واتّفقت الجماعة على إشمام النون الأولى الضمّ من قوله في سورة يوسف: ﴿لَا تَامَنَّا﴾"(التجريد ص١٤٠).

(٣) التيسير ص٢٤٥.

باختلاس حركتها، والنصّ عنهم بالإسكان"[1]. والباقون هنا مراده: رواة نافع غير ورش ممن روى لهم في كتابه التعريف. وذكر في جامع البيان الإسكان عن قالون وغيره فقال: "بكسر النون، وإسكان العين، وتشديد الميم في السورتين، هكذا الرواية عنهم في الكتب بإسكان العين، وهو جائز مسموع." ثم قال: "غير أنّ قوماً من أهل الأداء يأبون ذلك لتحقيقه الجمع بين الساكنين، فيأخذون بإخفاء حركة العين لأنّ المخفى حركته بمنزلة المتحرّك، فيمتنع الجمع بين الساكنين بذلك، والإسكان آثر، والإخفاء أقيس"[2]. قال ابن الجزري: "واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا، يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية وورود لغة"[3]. قلتُ : فالظاهر من هذه النصوص أنّ مذهب المغاربة بما فيهم الداني هو الاختلاس، وذكر في التيسير وجامع البيان وجه الإسكان وقال هو الآثر أي هو الذي ورد به النصّ وذُكِر في الكتب كما ذكر في الجامع، وهذا يدلّ أنّ الوجهين صحيحان عنه من جهة الرواية. يبقى الإشكال في معرفة على من قرأ بالإسكان من شيوخه، وعلى من قرأ منهم بالاختلاس.

(١) التعريف ص ٧٨.

(٢) جامع البيان (٢/ ٥٥).

(٣) النشر (٢/ ٢٣٥، و٢٣٦).

فأمّا قراءته على أبي الحسن فهي بالاختلاس لقول ابن غلبون في التذكرة: "وقرأ أبو عمرو، والمفضّل، ويحيى، ورجال نافع سوى ورش: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ بكسر النون وإخفاء حركة العين، وكذا في النساء"[1]. وأما قراءته على أبي الفتح فبالوجهين لسببين: الأوّل عملاً بعموم كلام الداني في التيسير. الثاني : ثبوت الوجهين عن أبي الفتح : فوجه الإسكان هو من رواية ابن الفحام[2] عن عبد الباقي عن أبي الفتح، ووجه الاختلاس هو من رواية ابن بليمة[3] عن عبد الباقي عن أبي الفتح.

وعلى ما سبق يتبيّن أنّ قراءة الداني على أبي الحسن هي بالاختلاس، وأنّ قراءته على أبي الفتح هي بالوجهين.

(١) التذكرة (٢/ ٢٧٧).

(٢) قال ابن الفحام: "وقرأ أبو عمرو، وقالون، وأبو بكر: بكسر النون وسكون العين"(التحريد ص٢٠٠).

(٣) قال ابن بلّيمة: "قرأ الأبوان، وقالون: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، بكسر النون وإخفاء حركة العين، وكذلك في النساء"(تلخيص العبارات ص٧٢).

مواضع الخلاف في رواية الداني عن شيوخه الثلاثة عن ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق

مواضع الخلاف	شيوخ الداني		
	ابن خاقان (طريق التيسير)	أبو الفتح	أبو الحسن
البسملة بين السورتين	السكت	السكت	السكت
مدّ البدل	التوسط	التوسط	القصر
﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾	التوسط	التوسط	القصر
﴿ءَآلَـٰنَ﴾	- إشباع الأول وتوسط الثاني - توسطهما	التسهيل مع التوسط	التسهيل مع القصر
اللين المهموز	التوسط العام	التوسط العام	التوسط الخاص ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾
عين ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿عَسَقٓ﴾	التوسط والطول	التوسط والطول	التوسط
﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾ و﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ وصلاً	القصر	القصر	القصر
الهمزتين المفتوحتين من كلمة	الإبدال	التسهيل	التسهيل
﴿ٱلذَّكَرَيْنِ﴾ وأخواتها	الإبدال	التسهيل	التسهيل
الهمزتين من كمتين	الإبدال	التسهيل	التسهيل
﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ و	إبدالها ياء خالصة	- إبدالها ياء	- إبدالها ياء

مواضع الخلاف	شيوخ الداني		
	ابن خاقان (طريق التيسير)	أبو الفتح	أبو الحسن
﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ اِنَ اَرَدْنَ﴾	مكسورة	خالصة مكسورة – التسهيل	خالصة مكسورة – التسهيل
﴿يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾	إبدالها واواً مكسورة	التسهيل والإبدال	إبدالها واواً مكسورة
﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾	تحقيق	تحقيق	تحقيق
﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾	إظهار	إظهار	إظهار
﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾	الإظهار	الظهار	الإدغام
ذوات الياء نحو: ﴿رَبِّيَ﴾ و﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾	التقليل	التقليل	الفتح
في نحو: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾، و﴿تَلَىٰهَا﴾	التقليل	التقليل	الفتح
﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ﴾	الفتح	الفتح	الفتح
﴿وَٱلْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾	التقليل	التقليل	الفتح
﴿حَيْرَانَ﴾	التفخيم	الترقيق	الترقيق
﴿إِرَمَ﴾	التفخيم	التفخيم	الترقيق
﴿ذِكْرَىٰ﴾ وأخواتها	التفخيم	التفخيم	الترقيق
﴿تَنتَصِرَانِ﴾ و﴿لَسَٰحِرَانِ﴾ و﴿طَهِّرَا﴾	الترقيق	الترقيق	التفخيم
﴿إِفْتِرَآءً﴾ و﴿مِرَآءً﴾	الترقيق	الترقيق	التفخيم

مواضع الخلاف	شيوخ الداني		
	ابن خاقان (طريق التيسير)	أبو الفتح	أبو الحسن
﴿سِرَاعاً﴾ و﴿ذِرَاعاً﴾ و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾	الترقيق	الترقيق	التفخيم
﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	الترقيق	التفخيم	الترقيق
﴿وَالِاشْرَاقِ﴾	التفخيم	التفخيم	الترقيق
الراءات المضمومة	الترقيق	الترقيق	التفخيم
اللام مع الطاء نحو ﴿مَطْلَعِ﴾ و﴿بَطَلَ﴾	التغليظ	التغليظ	الترقيق
﴿طَالَ﴾ وأخواتها	الترقيق	الترقيق	الترقيق
اللام الواقعة قبل الذوات في غير رؤوس الآي	التغليظ	الترقيق	التغليظ
اللام الواقعة قبل ذوات الياء في رؤوس الآي	الترقيق	الترقيق	التغليظ
اللام التي تسكن في الوقف نحو: ﴿قَصَلَ﴾	الترقيق	الترقيق	الترقيق
﴿وَمَحْيَايَ﴾	الإسكان	الإسكان	الإسكان

مواضع الخلاف	شيوخ الداني		
	ابن خاقان (طريق التيسير)	أبو الفتح	أبو الحسن
باب ﴿لَكِنَّا﴾	التسهيل	التسهيل	التسهيل
﴿هَآ أَنتُمْ﴾	التسهيل مع الحذف	التسهيل مع الإثبات	التسهيل مع الإثبات
﴿تَأْمَنَّا﴾	الإشمام	الإشمام	الإشمام

مواضع الخلاف في رواية الداني عن شيخيه أبي الفتح وأبي الحسن عن قالون من طريق أبي نشيط

مواضع الخلاف	شيوخ الداني	
	أبو الفتح (التيسير)	أبو الحسن
ميم الجمع	الصلة	الإسكان
﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾	الصلة	القصر
المدّ المنفصل	القصر	التوسط
عين ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿عَسَقٓ﴾	التوسط والطول	التوسط
﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾	القصر	القصر
﴿ٱشْهَدُوٓاْ﴾	بالإدخال	بغير إدخال
﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾	التسهيل	التسهيل
﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾	الإبدال مع الإدغام	الإبدال مع الإدغام
﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾	الوجهان	الإبدال
﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾	الإظهار	الإظهار

مواضع الخلاف	شيوخ الداني	
	أبو الفتح (التيسير)	أبو الحسن
﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾	الإظهار	الإدغام
﴿إِرْكَب مَّعَنَا﴾	الإظهار	الإدغام
﴿ٱلتَّوْرِيَةَ﴾	الفتح	التقليل
الهاء والياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾	الفتح	التقليل
﴿إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ﴾	الفتح والإسكان	الفتح والإسكان
﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾	الحذف والإثبات	الحذف
﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾	الحذف	الإثبات
﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾	الحذف	الحذف
﴿إِنَ آنَا إِلاَّ﴾	الإثبات(1)	الحذف
﴿تَامَنَّا﴾	الإشمام	الإشمام
﴿نِعِمَّا﴾ وأخواتها	الإسكان والاختلاس	الاختلاس

(١) قد اقتصر الداني في التيسير على وجه الحذف مع أنه قرأ على أبي الفتح بالوجهين، وعليه فالمأخوذ به من طريق التيسير هو الإثبات لأنّ الداني اختاره واقتصر عليه في كتابه التيسير.

خاتمة

وفي خاتمة هذا البحث أنوّه إلى أنّ عملي هذا جاء نتيجة قلّة اعتناء أهل العلم بهذه المنظومة تحريراً كما سبق ذكره في المقدّمة، وما هو إلاّ جهدُ مقلّ لا أدّعي الكمال فيه، ولكن عذري أنّي بذلت فيه قصارى جهدي، فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإن أخطأت فيكفيني شرف المحاولة. أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه العمل طلاب العلم، وأن ينال القبول ويلقى الاستحسان.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المصادر :

الكتاب	المؤلف	الطبعة
كنز المعاني في شرح حرز الأماني	الجعبري	طبعة وزارة الأوقاف المغربية
النشر في القراءات العشر	ابن الجزري	طبعة دار الكتب العلمية
النجوم الطوالع على الدرر اللوامع	إبراهيم المارغني	الطبعة التونسية
غاية النهاية في طبقات القراء	ابن الجزري	طبعة دار الكتب العلمية
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع	شمس الدين السخاوي	دار الجيل - بيروت-
هداية القاري إلى تجويد كلام الباري	المرصفي	الناشر : مكتبة طيبة
نيل الابتهاج بتطريز الديباج	أحمد بابا التنبكتي	منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس
الشرح الدرر اللوامع	المنتوري	مطبعة النجاح الجديدة
التيسير في القراءات السبع	أبو عمرو الداني	مكتبة الصحابة الإمارات الشارقة
جامع البيان في القراءات السبع	أبو عمرو الداني	دار إحياء التراث العربي -بيروت-
التعريف في اختلاف الرواة عن نافع	أبو عمرو الداني	مطبعة وراقة

الكتاب	المؤلف	الطبعة
		الفضيلة
المفردات	أبو عمرو الداني	دار الصحابة
رسالة الشيخ سلطان في أجوبة المسائل العشرين	الشيخ سلطان المزاحي	دار الصحابة
أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات	أحمد الإسقاطي	كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة	عبد الرازق إبراهيم موسى	مطابع الرشيد
معجم حفاظ القرءان عبر التاريخ	الدكتور محمد سالم محيسن	دار الجيل - بيروت-
الدر النثير والعذب المنير	المالقي	الطبعة المغربية
معرفة القراء الكبار	الذهبي	مؤسسة الرسالة
الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب	ابن فرحون المالكي	دار التراث للطبع والنشر -القاهرة-
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان	ابن خلكان	دار صادر - بيروت-
شذرات الذهب في أخبار من ذهب	ابن عماد	دار ابن كثير - دمشق بيروت-
تاريخ دمشق	ابن عساكر	دار الفكر
تذكرة الحفاظ	الذهبي	دائرة المعارف العثمانية
تهذيب التهذيب	ابن حجر	مؤسسة الرسالة

الكتاب	المؤلف	الطبعة
برنامج التيجيبي	القاسم ابن يوسف التيجيبي السبتي	الدار العربية للكتاب
الفجر الساطع	ابن القاضي	المطبعة والوراقة الوطنية -مراكش-
معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربيّة	عمر رضا كحالة	مؤسسة الرسالة
الأعلام	خير الدين الزِّرِكْلِي	دار العلم للملايين -بيروت-
قراءة الإمام نافع عند المغاربة	الدكتور عبد الهادي حميتو	
القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع	أبو الحسن التازي المعروف بالخرّاز	الفنون للطباعة والنشر والتغليف -جدة-
القراء والقراءات بالمغرب	سعيد أعراب	دار الغرب الإسلامي
معجم مؤلفات الحافظ أبو عمرو الداني	الدكتور عبد الهادي حميتو	مطبعة الوفاء
شرح الدرر المجاصي	محمد شعيب المجاصي	مخطوط رقم ٣٥٤٦ المكتبة الوطنية
التذكرة في القراءات الثمان	طاهر ابن غلبون	طبعة راسم للرعاية والإعلان

الكتاب	المؤلف	الطبعة
هدية العارفين أسماء العارفين وآثار المصنفين	إسماعيل باشا البغدادي	دار إحياء التراث العربي -بيروت-
بدائع البرهان	مصطفى الأزميري	مخطوط كتب بيد الشيخ أبي الحسن الكردي
الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات	الدكتور إبراهيم الدوسري	مكتبة الرشد - الريلض-
الإقناع في القراءات السبع	ابن الباذش	مطابع جامعة أم القرى
تلخيص العبارات	ابن بليمة	دار القبلة للثقافة الإسلامية -جدة-
كتاب التجريد لبغية المريد	ابن الفحام	دار عمار
الدرر الحسان في حلّ مشكلات قوله تعالى ﴿آلئن﴾	علي بن محسن الصعيدي المعروف بالرملي	تحقيق د.ناصر بن محمد بن عثمان المنيع
الروض النضير	المتولي	دار الصحابة للتراث بطنطا
جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من أعلام مدينة فاس	أحمد ابن القاضي المكناسي	دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط-
درة الحجال في أسماء الرجال	أبو العباس المكناسي الشهير	مكتبة دار التراث - القاهرة-

الكتاب	المؤلف	الطبعة
	بابن القاضي	
الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة	ابن حجر العسقلاني	دار إحياء التراث العربي -بيروت-
شرح الهداية	المهدوي	مكتبة الرشد - الرياض-
الهادي	ابن سفيان	دار عباد الرحمن ودار ابن حزم
الكافي	ابن شريح	دار الكتب العلمية
طبقات القراء	الذهبي	مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
التبصرة في القراءات السبع	مكي القيسي	الدار السلفية -الهند-
منهج ابم الجزري في كتابه النشر	الدكتور السالم الجكني	غير مطبوع
العنوان في القراءات السبع	أبو طاهر	عالم الكتب - بيروت-
معجم المفهرس لألفاظ القرءان الكريم	محمد فؤاد عبد الباقي	دار الحديث القاهرة
الكشف عن وجوه القراءات وعللها	مكي القيسي	مؤسسة الرسالة
إبراز المعاني	أبو شامة	طبعة كلية القرءان الكريم

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدّمة:	٥
دوافع التأليف	١١
بيان مصادر الأرجوزة	١٥
اعتراض بعض الشيوخ على إخضاع هذه الأرجوزة إلى التحرير	١٨
منهجيّتي في البحث	٢٣
تراجم:	٢٨
ترجمة الإمام نافع	٢٨
ترجمة الإمام ورش	٣٠
ترجمة الإمام قالون	٣٢
ترجمة الإمام أبي يعقوب الأزرق	٣٣
ترجمة الإمام أبي نشيط	٣٤
ترجمة الإمام الداني	٣٤
ترجمة الإمام بن برّي	٣٧
باب البسملة بين السورتين	٤١
باب ميم الجمع	٤٧

باب هاء الضمير	٤٩
باب المدود:	٥١
المسألة الأولى: في المدّ المتصل والمنفصل.	٥١
المسألة الثانية: في مدّ البدل	٥٦
المسألة الثالثة: في ﴿يُؤَاخِذُ﴾	٦١
المسألة الرابعة: في ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾	٦٣
المسألة الخامسة: في ﴿ءَالَـٰن﴾	٦٥
بيان خطأ منع التمكين وصلاً في ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾	٧١
مناقشةُ : ردّ المتولّي على ابن الجزريّ في إلحاقه الألف الأولى من ﴿ءَالَـٰن﴾ بباب ﴿ءَامَن﴾	٧٣
المسألة السادسة: في اللين المهموز في نحو ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿سَوْءٍ﴾، وكذا (سوءات)	٧٦
المسألة السابعة: في العين من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿عٓسٓقٓ﴾	٨١
المسألة الثامنة: في ﴿ألٓمٓ ٱللَّهُ﴾، و ﴿أَلَمْ أَحْسِبَ﴾ وصلاً	٨٦
باب الهمزتين من كلمة:	٨٨
المسألة الأولى: في المفتوحتين من كلمة نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و﴿ءَآ فْرَرْتُمْ﴾	٨٨

المسألة الثانية: في ﴿ٱشْهَدُوا۟﴾ لقالون	٩٠
المسألة الثالثة: في ﴿ٱلذَّكَرَيْنِ﴾ وأخواتها.	٩١
باب الهمزتين من كلمتين:	٩٣
المسألة الأولى: في المتفقتين في الحركة من كلمتين نحو﴿جَآءَ اَحَدٌ﴾، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ اِن كُنتُمْ﴾.	٩٣
المسألة الثانية: في ﴿جَآءَ ءَالَ﴾	٩٩
المسألة الثالثة: في ﴿بِالسُّوٓءِ اِلَّا﴾ لقالون.	١٠٢
المسألة الرابعة: ﴿يَّشَآءُ إِلَىٰ﴾ ونحوه.	١٠٥
باب الهمز المفرد:	١٠٨
مسألة: ﴿لِأَهَبَ﴾ لقالون	١٠٨
باب النقل:	١٠٩
مسألة: ﴿كِتَـٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى﴾ و ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾	١٠٩
باب الإدغام والإظهار:	١١٣
المسألة الأولى: في ﴿يَلْهَثْ ذَّالِكَ﴾، و﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾ لقالون.	١١٣
المسألة الثانية: في ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ لورش.	١١٥
باب الفتح والإمالة:	١١٧
المسألة الأولى: في ذوات الياء التي لا راء فيها، ولم تقع في رؤوس	١١٨

الآي نحو :﴿الْيَتَمَى﴾، و﴿رَبِىَ﴾	
المسألة الثانية: في وقوع ذوات الياء قبل الهاء في أواخر سورتي الشمس والنازعات.	١١٨
المسألة الثالثة: في ﴿وَلَوَ آرِيكَهُمْ﴾.	١٢٠
المسألة الرابعة: في ﴿وَالْجَارِ﴾، و﴿جَبَّارِيِن﴾	١٢٣
المسألة الخامسة: في ﴿أَلتَّوْرِيَةَ﴾ لقالون.	١٢٥
المسألة السادسة: في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ لقالون.	١٢٦
باب الراءات:	١٢٩
المسألة الأولى: في ﴿حَيْرَانَ﴾	١٢٩
المسألة الثانية: في ﴿إِرَم﴾	١٣٠
المسألة الثالثة: في ﴿ذِكْرَآ﴾ وأخواتها :	١٣١
المسألة الرابعة: في الراء التي يقع بعدها ألف الاثنين نحو: ﴿تَنتَصِرَانِ﴾، أو ألف وبعدها همزة نحو: ﴿إِفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾، أو ألف وبعدها عين نحو: ﴿سِرَاعاً﴾، و﴿ذِرَاعاً﴾، و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾.	١٣٤
المسألة الخامسة: في ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	١٣٦
المسألة السادسة : ﴿الِاشْرَاقِ﴾	١٣٧

المسألة السابعة: في الراءات المضمومة	١٤٠
باب اللامات:	١٤٢
المسألة الأولى: في بيان صحّة الخلاف في اللام الواقعة قبل الطاء من طريق الداني :	١٤٢
المسألة الثانية: في ﴿وِصَالًا﴾، و﴿يَّصَّلَحَا﴾، و﴿طَالَ﴾	١٤٣
المسألة الثالثة: في باب اللام الواقعة قبل الألف الممالة	١٤٥
المسألة الرابعة: في اللام التي تسكن في الوقف نحو ﴿وَصَلَ﴾، و﴿بَطَلَ﴾	١٤٩
باب ياءات الإضافة:	١٥٣
المسألة الأولى: في ﴿وَمَحْيَآىَ﴾ لورش.	١٥٣
المسألة الثانية: في ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ﴾ لقالون	١٥٧
باب ياءات الزوائد:	١٥٩
المسألة الأولى: في ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ لقالون.	١٥٩
المسألة الثانية: في ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ لقالون	١٦٠
المسألة الثالثة: في ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ لقالون	١٦١
باب فرش الحروف:	١٦٣

المسألة الأولى: في ﴿لَكِيْتَ﴾ وشبهه لورش.	١٦٣
المسألة الثانية: في ﴿هَآنتُمْ﴾ لورش.	١٦٥
المسألة الثالثة: في ﴿آنَا﴾ الواقعة قبل الهمزة المكسورة لقالون	١٦٨
المسألة الرابعة: في ﴿تَامَنَّا﴾	١٧٠
المسألة الخامسة: في ﴿نِعِمَّا﴾ وأخواتها لقالون	١٧٣
مواضع الخلاف في رواية الداني عن شيوخه الثلاثة عن ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق	١٧٦
مواضع الخلاف في رواية الداني عن شيخيه أبي الفتح وأبي الحسن عن قالون من طريق أبي نشيط	١٧٩
الخاتمة	١٨١
المصادر	١٨٢

منشورات تيرتا

العنوان: 01 شارع سعيد بلفوضيل قطعة رقم 84/ 85
الصنوبر البحري – المحمدية الجزائر

التوزيع 08 53 62 0661 58 12 61 0553

البريد الإلكتروني saoud.kamel2@yahoo.com